جامعة ابن خلدون – تيارت–

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

شعبة:العلوم الإقتصادية تخصص: إقتصاديات العمل

أثر الإستثمارات الحكومية على سوق العمل

في الجزائر 2018–2021

إعداد الطالبين:

- **حراق لخضر**
- **ميموني مصطفى**

الأستاذ المشرف:

د.بن الحاج جلول ياسين

لجنة المناقشة:

إسم ولقب الاستاذ	الدرجة العلمية	الصفة
حسين يحي	**أستاذ محاضر– أ**	**رئيسا**
بن الحاج جلول ياسين	**أستاذ محاضر– أ**	**مشرفا ومقررا**
صافا مُحَمَّد	**أستاذ محاضر– أ**	**مناقشا**
بوزكري جمال	**أستاذ محاضر–ب**	**مناقشا**

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

السنة الجامعية: 2022/2021

شكر وتقدير

نشكر الله عز وجل الذي بتوفيق منه وبفضل منه تمكنا من انجاز هذه المذكرة.

نتقدم بالعترفان والتقدير والشكر الى الأستاذ الفاضل "بن الحاج جلول ياسين" للإشراف على هذه المذكرة وتقديم التوصيات والتوجيهات الرشيدة.

وأتقدم بالشكر والامتنان للجنة المناقشة التي شرفتنا بقبول مناقشة هذا العمل.

وأتقدم بالشكر الى كل من دعمنا وساعدنا من قريب أو بعيد في انجاز هذه المذكرة.

اهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى، أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا، ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى، مهداة الى الوالدين الكريمين.

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني زلا تزال، من اخوة وأخوات ورفاق

والذين كانوا بجانبي في اللحظات الرائعة، رعاهم الله ووفقهم.

الى كل من كان لهم أثر على حياتي، والى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي.

ملخص الدراسة

تطرقنا في هذه الدراسة إلى أثر الإستثمارات الحكومية على سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2018-2021 ، و إنطلقنا في دراستنا من تساؤل رئيسي و هو : ما هو أثر الإستثمار الحكومي على سوق العمل في الجزائر

و هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر البرامج الإستثمارية للفترة الممتدة من 2011 إلى 2019 على سوق العمل .

و توصلنا من خلال الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الإستثمارات الحكومية لم يكن لها الأثر البارز على سوق العمل في الجزائر حيث كان هذا الأثر اقل من المتوقع على سوق العمل و على باقي المتغيرات.

الكلمات المفتاحية :الإستثمارات الحكومية، سوق العمل ، البرامج التنموية ، برامج و أجهزة التشغيل

abstract

In this study, we discussed the impact of government investments on the labor market in Algeria during the period 2018-2021

And we proceeded in our study from a main question: What is the impact of government investment on the labor market in Algeria

This study aimed to clarify the impact of investment programs for the period from 2011 to 2019 on the labor market

Through the study, we reached a set of results, the most important of which is that government investments did not have a significant impact on the labor market in Algeria, as this effect was less than expected on the labor market and on the rest of the variables

Keywords: government investments, labor market, development programs, operating software and hardware.

فهرس المحتويـــات

الفهرس

.....
المقدمة 1
الفصل الأول: الاستثمارات الحكومية وسوق العمل..... 6
تمهيد: 7
المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للاستثمار 8
المطلب الأول: مفهوم وتصنيفات الاستثمار: 8
المطلب الثاني: مكونات وأنواع الاستثمار: 12
المطلب الثالث:أدوات الإستثمار..... 15
المبحث الثاني: الاستثمارات الحكومية: 18
المطلب الأول: مفهوم الإستثمارات الحكومية: 18
المطلب الثاني: أهداف ودوافع الاستثمارات الحكومية: 20
المطلب الثالث: معوقات وعراقيل الاستثمارات الحكومية: 22
المبحث الثالث: سوق العمل: 24
المطلب الأول:الإطارالمفاهيمي لسوق العمل..... 24

المطلب الثاني: سوق العمل في الفكر الإقتصادي 26
المطلب الثالث: التحديات أمام سوق العمل: 33
الفصل الثاني: الاستثمارات الحكومية وسوق العمل في الجزائر 41
تمهيد: 41
المبحث الأول: الاستثمارات الحكومية في الجزائر: 42
المطلب الأول: برامج الإستثمار الحكومي في الجزائر 2009/2001: 42
المطلب الثاني: البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014: 45
المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 47
المبحث الثاني: سوق العمل في الجزائر. 49
المطلب الأول: الإطار المؤسساتي لسوق العمل 49
المطلب الثاني:مميزات و خصائص سوق العمل في الجزائر 52
المطلب الثالث: واقع تطور سوق العمل في الجزائر 2001-2019..... 56
المبحث الثالث: الاستثمارات الحكومية المحفزة لسوق العمل في الجزائر 62
المطلب الأول :البرامج المحفزة لسوق العمل في الجزائر..... 62
المطلب الثاني: الأجهزة و المؤسسات المحفزة لسوق العمل في الجزائر 63
المطلب الثالث :التحديات والمعوقات أمام الإستثمارات الحكومية الداعمة لسوق العمل والتشغيل..... 66
الفصل الثالث:تحليل إنعكاسات الاستثمارات الحكومية على سوق العمل في الجزائر 71
تمهيد: 71
المبحث الأول: إنعكاس الاستثمارات الحكومية على وضعية سوق العمل: 72
المطلب الأول: أثر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو على سوق العمل... 72
المطلب الثاني: اثر البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014) على سوق العمل..... 76
المطلب الثالث: اثر برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) على سوق العمل..... 78

المبحث الثاني: تقييم آثار الإستثمارات الحكومية على سوق العمل في الجزائر 2021/2018..... 81
المطلب الأول : تطور و توزيع القوي العاملة حسب القطاعات الإقتصادية..... 82
المطلب الثاني .توزيع القوة العاملة المشتغلة حسب المهنة و الفئة العمرية 84
المطلب الثالث : توزيع اليد العاملة المشتغلة حسب المنطقة الجغرافية 88
المبحث الثالث : الإستثمارات الحكومية و آفاق سوق العمل في الجزائر 2021/018 90
المطلب الأول : آليات تشجيع الإستثمارات الحكومية في الجزائر 90
المطلب الثاني : آفاق سوق العمل في ظل الإستثمارات الحكومية و الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر . 93
المطلب الثالث : آفاق الإستثمارات الحكومية الداعمة لسوق العمل في الجزائر 96
الخاتمة 102
قائمة المراجع 106

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول (2-1)	**مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004**	**42**
الجدول (2-2)	**مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009**	**43**
الجدول (2-3)	**البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014 والمبالغ المخصصة للقطاعات الاقتصادية**	**45**
الجدول (2-4)	**مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة : 2015-2019**	**47**
الجدول (2-5)	**تطور طلبات العمل وعروض العمل المسلمة في الجزائر خلال الفترة 2001-2016**	**53**
الجدول (2-6)	**تطور حجم المشتغلين ومعدل التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**	**56**
الجدول (3-1)	**معدلات البطالة خلال الفترة 2001-2004**	**71**
الجدول (3-2)	**حجم العمالة المشتغلة و المناصب المستحدثة خلال الفترة 2001-2004**	**72**
الجدول (3-3)	**معدلات البطالة خلال الفترة 2005-2009**	**73**
الجدول(3-4)	**حجم العمالة المشتغلة و المناصب المستحدثة خلال الفترة 2005-2009**	**74**
الجدول(3-5)	**معدلات البطالة خلال الفترة 2010-2014**	**76**
الجدول (3-6)	حجم العمالة المشتغلة و المناصب المستحدثة خلال الفترة **2010-2014**	**76**
الجدول (3-7)	معدلات البطالة خلال الفترة **2015-2019**	**78**
الجدول (3-8)	حجم العمالة المشتغلة و المناصب المستحدثة خلال الفترة **2015-2019**	**78**
الجدول (3-9)	**تطور حجم ونسبة العمالة المشتغلة في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2018- 2019**	**80**
الجدول (3-10)	تطور حجم ونسبة العمالة المشتغلة حسب المهنة خلال الفترة **2018-2021**	**84**
الجدول (3-11)	تطور حجم ونسبة العمالة المشتغلة حسب فئة العمر خلال الفترة **2018-2020**	**86**
الجدول (3-12)	): تطور حجم ونسبة العمالة المشتغلة حسب فئة العمر خلال الفترة **2020-2021**	**86**
الجدول (3-13)	تطور حجم ونسبة العمالة المشتغلة حسب نطاق السكن خلال الفترة **2018-2020**	**88**

مقدمة

مقدمة

إن الاستثمارات الحكومية تحقق لاقتصاد أي دولة العديد من المزايا، إذ تلعب دورا مهما في معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول، أهمها مشكلة البطالة و المساهمة في تنمية القطاعات الحيوية كالصناعة والزراعة والسياحة وقطاعات أخرى.

نجد الكثير من الدول تعاني من مشكلة البطالة، و التي تتزايد مع تزايد الكثافة السكانية، مما يؤدي حتما إلى زيادة في الطلب على الشغل في سوق العمل، و لهذا تلجأ الدول إلى وضع سياسات فعالة لتطوير اقتصادها الوطني من خلال تشجيع و تحفيز الاستثمارات الحكومية ، والتي بدورها تستحدث مناصب شغل جديدة و امتصاص نسبة البطالة أو التقليص منها، وهنا يكمن دور الاستثمارات الحكومية في حل مشكلة البطالة بالذات، إذ أن الحكومة لن تتمكن من استيعاب الأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل في دوائر ومؤسسات الدولة، لذلك يبرز دور الاستثمارات الحكومية في تحقيق التوازن في سوق العمل.

بما أن الجزائر أحد الدول النامية التي تعاني من مشكلة البطالة فهي تسعى جاهدة لاستحداث وظائف جديدة والحد من مشكلة البطالة وتدريب و تأهيل العمالة الوطنية، ونظرا لإدراك الحكومة الجزائرية بأهمية تأثير الاستثمارات الحكومية على سوق العمل في إطار تأثيره على استحداث فرص عمل جديدة، بذلت جهود و إصلاحات اقتصادية في هذا الصدد تمثلت في برامج إستثمرية خلال الفترة 2011 – 2019 ، فإن تقليص دور الدولة و خوصصة جزء من القطاع العام، ستشكل إشارات واضحة و مشجعة للمستثمرين كنتيجة لسعي الجزائر إلى إنعاش اقتصادها الوطني و فتح المجال للمستثمرين كحل لمشكلة البطالة وتحقيق التوازن في سوق العمل.

إشكالية البحث : إنطلاقا مما سبق تتمثل إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي :

– ما هو أثر الاستثمارات الحكومية على سوق العمل في الجزائر؟

و للإحاطة أكثر بالموضوع تقودنا هذه الإشكالية إلى طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية كما يلي :

1) ما هو واقع الإستثمارات الحكومية و سوق العمل في الجزائر ؟

2) ما هي أهم الإستثمارات الحكومية التي كان لها أثر على سوق العمل ؟

3) هل توجد ظروف و سياسات عرقلت الإستثمارات الحكومية عن القيام بدورها في تحقيق توازن سوق العمل في الجزائر ؟

4) هل تمكنت الإستثمارات الحكومية من مواجهة التحديات التي تواجه سوق العمل في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية و الأسئلة الفرعية المطروحة قما بصياغة الفرضية الرئيسية التالية :

- إن للإستثمارات الحكومية أثر بارز على سوق العمل ، و ذلك من خلال التأثير على عرض العمل و الطلب على العمل و الأجور و على مختلف المتغيرات التي تعبر عن التحديات التي تواجه سوق العمل في الجزائر كبطالة الشباب و حاملي الشهادات و العمالة غير الرسمية

إن هذه الفرضية الأساسية تندرج تحتها جملة من الفرضيات الفرعية التالية :

1- هناك أثر للإستثمارات الحكومية المطبقة في الجزائر على سوق العمل

2- يرتبط تحسن وضع سوق العمل في الجزائر بالأداء الجيد للإستثمارات الحكومية

3- يتوفر الإقتصاد الوطني على ظروف مناسبة سهلت خلق مناخ سمح للإستثمارات الحكومية بأن تكون فعالة في سوق العمل

أسباب إختيار الموضوع :

هناك العديد من الاسباب دفعتنا**لإختيار موضوع بحثنا**

أسباب موضوعية :

1- إعتبار سوق العمل من أهم المواضيع المطروحة في الجزائر

2- زيادة التوجه في الجزائر نحو الإستثمارات الحكومية و ما لذلك من اثر على المتغيرات الإقتصادية لا سيما سوق العمل

3- محاولة فهم دور الإستثمارات الحكومية في التأثير على سوق العمل

أسباب ذاتية :

- رغبتنا الشخصية في إختيار هذا الموضوع
- شعورنا بقيمة و اهمية هذا الموضوع في المجال الإقتصادي الذي يعرف تحولات و تطورات متلاحقة

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على أثر الإستثمارات الحكومية على سوق العمل في الجزائر ، و ذلك في محاولة لمعرفة إنعكاسات هذا النوع من الإستثمارات على كل متغيرات و قوى سوق العمل .

أهداف البحث:

إن بحثنا يهدف بشكل أساسي إلى التعرف على مضمون الإستثمارات الحكومية في الجزائر و الدور الذي تلعبه في التأثير على سوق العمل بمختلف مكوناته ، و باكثر تفصيل نسعى من وراء هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :

1- التعرف على تطور سوق العمل في الجزائر و معرفة اهم خصائصه

2- إلقاء الضوء على الإستثمارات الحكومية المطبقة من طرف الحكومة الجزائرية في ميدان العمل و التشغيل و إنعكاسها على وضع سوق العمل .

3- تبيان دور الإنفاق الحكومي في تحسين وضعية سوق العمل .

حدود الدراسة

تكمن حدود الدراسة في نوعين :

1- الحدود المكانية :

يتناول بحثنا أثر الإستثمارات الحكومية التي اقرتها الحكومة الجزائرية على سوق العمل في الجزائر .

2- الحدود الزمانية:

كما سبق الذكر فإن هذا البحث يتناول الإستثمارات الحكومية المطبقة خلال الفترة 2001-2019 و اثرها على سوق العمل في الجزائر مع التركيز على الفترة الممتدة من 2018/2021

منهج الدراسة و الأدوات المستخدمة في البحث :

للإجابة على التساؤلات المطروحة و إثبات أو نفي صحة الفرضيات، إعتمدنا في هذه الدراسة على مزيج من المنهجين الفصلي و التحليلي ، بما يتناسب مع التقسيم المنهجي للدراسة حيث سنقوم بإستعراض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالإستثمارات و عرض محتوى البرامج التنموية و اهدف كل برنامج ، كما سنقوم بتحليل اثرها على سوق العمل .

وقد استعنافي بحثنا بالأدوات التالية :

- المسح المكتبي للكتب و المجلات العلمية المتخصصة و منشورات الهيئات الحكومية و تقارير المؤسسات المتخصصة و الملتقيات العلمية الوطنية و الدولية ، البحوث الجامعية و مواقع الأنترنت و هذا من أجل الوقوف على آخر ما تناولته في هذا الموضوع .
- الإحصائيات المتعلقة بوضعية الإستثمارات الحكومية و سوق العمل في الجزائر.

الدراسات السابقة :

لقدتمالاسترشادبمجموعةمنالدراسات العلمية المتعلقةبموضوعالبحث و من بينها ما يلي :

- سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر و اثرها على التشغيل و البطالة (2001-2019) مجلة افاق علمية المجلد 12 العدد 5 السنة 2020 ، حيث تناولت هذه الدراسة اثر الإستثمارات الحكومية و اثرها على سوق العمل حيث خلصت هذه الدراسة إلى الاثر البارز الذي تلعبه الإستثمارات الحكومية على سوق العمل من خلال التقليل من نسب البطالة و زيادة حجم العمالة خلال هذه الفترة .
- مسعودي زكرياء، سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018 جامعة سطيف

حيث خلصت هذه الأخيرة إلى الدورالكبير الذي لعبته البرامج التنموية في توفير مناصب الشغل بمختلف الصيغ و بالتالي التقليل من البطالة لكن بالمقابل يبقى هذا التأثير مرهونا باسعار البترول بإعتبارها الممول الرئيسي للإنفاق الحكومي .

أوجه الإختلاف و التشابه بين دراستنا و الدراسات السابقة :

بعد التعريج على بعض الدراسات السابقة و التي لها علاقة بموضوع البحث " اثر الإستثمارات الحكومية على سوق العمل في الجزائر " يتضح لنا ان الدراسات تتشابه مع دراستنا من ناحية التطرق إلى المفاهيم النظرية لمتغيرات الدراسة بينما تختلف عنها في الفترة الزمنية كون دراستنا تطرقت إلى الغستثمارات الحكومية بعد سنة 2014 .

صعوبات البحث :

- صعوبة الحصول على بعض الإحصائيات
- تضارب الإحصائيات من موقع إلى موقع

هيكل البحث:

تتضمن هذه الدراسة ثلاثة فصول فضلا عن الخاتمة المتضمنة النتائج و التوصيات :

- **الفصل الأول**

بعنوان الإستثمارات الحكومية وسوق العمل ، و تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تم التطرق فيه إلى مدخل مفاهيمي للاستثمار، المبحث الثاني الاستثمار الحكومي وفي المبحث الثالث خصص لعرض سوق العمل ،

- **الفصل الثاني**

بعنوان الاستثمارات الحكومية وسوق العمل في الجزائر ، تضمن ثلاثة مباحث، المبحث الأول تم التطرق فيه إلى اللاستثمارات لحكومية في الجزائر ، و المبحث الثاني سوق العمل في الجزائر ، أما المبحث الثالث تم التعرف فيه على الاستثمارات الحكومية المحفزة لسوق العمل في الجزائر.

- **الفصل الثالث :**

و هو الفصل الأخير تحت عنوان تحليل إنعكاسات الاستثمارات الحكومية على سوق العمل في الجزائر تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول خصص لعرض إنعكاس الاستثمارات الحكومية على وضعية سوق العمل ، ، و المبحث الثاني تقييم آثار الإستثمارات الحكومية على سوق العمل في الجزائر 2021/2018، وخصص المبحث الثالث الإستثمارات الحكومية و آفاق سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2021/2018

وفي الأخير قدمنا خاتمة تضمنت خلاصة عامة حول و نجاح إختبار الفرضيات و اهم النتائج الأساسية للبحث ، ثم قدمنا بعض الإقتراحات التي وجدنا انها مناسبة وصولا إلى تقديم افاق بعد البحث التي يمكن أن يتعرض لها باحثون آخرون في المستقبل .

الفصل الأول:

الاستثمارات الحكومية وسوق العمل

الفصل الأول: الاستثمارات الحكومية وسوق العمل

تمهيد:

تعتبر الاستثمارات الحكومية أحد العوامل الأساسية التي تدخل في تطور وإنعاش الاقتصاد الوطني لكل دولة ما، كما يسمح الاستثمار بصفة عامة بخلق مناصب شغل جديدة وبالتالي تحقيق التوازن في مختلف أنواع الأسواق، وكذلك مواكبة العصر ما جاء معه من تطور تكنولوجي وتقدم، وباعتبار الاستثمارات الآلية الفعالة في تقدم الاقتصاد الوطني حيث تسهر الدولة على تنشيطها وتوسيعها حسب أهدافها ومهامها وذلك بمنح التسهيلات اللازمة لذلك عن طريق الإعانات المالية والقروض المختلفة

وعليه لابد من إعطاء الأهمية الكاملة للاستثمار بصفة عامة والاستثمار الحكومي بصفة خاصة ومهما كان نوعه، حيث تسعى جميع الدول لتهيأت مناخها الاستثماري لجلب المستثمرين ورؤوس الأموال سواء محليين أو أجنبية، ومنه يتبين أهمية الاستثمار الوطني باعتباره المحرك الرئيسي النشاط الاقتصادي داخل البلاد.

ومن خلال ما سبق سوف نقوم بدراسة الاستثمارات الحكومية وسوق العمل في هذا الفصل حيث سنتطرق في البداية إلى مدخل مفاهيمي حول الاستثمار، أما في المبحث الثاني سنتناول الاستثمار الحكومي، أما في المبحث الثالث والأخير سنتطرق إلى سوق العمل.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للاستثمار

يحتل موضوع الاستثمار مكانة هامة في السياسات التنموية للحكومات. فهو أحد المكونات الأساسية للطلب الكلي، والكفيل بتوفير مناصب الشغل وإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع لأغراض الاستهلاك النهائي والوسيط أو بهدف التصدير. وله آثار متنوعة على الاقتصاد الوطني ككل؛ لذلك استوجب على الحكومات إدارة النشاط الاستثمار ري وتوفير الظروف المناسبة له وإزالة العراقيل التي تعيق هو توجيهه نحو تحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية الكلية دون المساس بمصالح أولئك القائمين به (المستثمرين).

المطلب الأول: مفهوم وتصنيفات الاستثمار:

لقد شغل موضوع الاستثمار والاستثمار الوطني حيزا هاما من النقاشات الاقتصادية على الصعيد العالمي حيث أصبح من أهم المصادر لتسريع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية وعليه سوف تتطرق إلى أهم المفاهيم التي تعتني بالاستثمار والاستثمار الوطني.

أولا:تعريف الاستثمار:

الاستثمار بشكل عام ظاهرة اقتصادية تعددت تعارفها وذلك تبعا للفكر الاقتصادي في المدارس الاقتصادية المختلفة المتعاقبة، والذين ساهموا في وصفها وتحديد مفهومها، لذلك فالاستثمار يعني التضحية بإنفاق مالي معين الآن في مقابل عائد متوقع حدوثه في المستقبل أو هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الربح أو المال عموما قد يكون على شكل مادي أو على شكل غير مادي[1].

1- **تعريف كينز**:يعرف الاستثمار بأنه الأموال المتخصصة لإنتاج الآلات والمعدات والمباني وكذلك الأموال المتخصصة لزيادة المخزون.

2- **ويمكن تعريف الاستثمار بما يلي**: هو التخلي على أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي تحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن:

[1] بلكحلة سلمى، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر** مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955سكيكدة الجزائر2012، ص ص03 04.

أ-القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على الأصل أو الأصول.

ب-النقص المتوقع في قوة تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم.

ت- المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع لها.

ثانيا: المفاهيم المختلفة للاستثمار:

للإستثمار العديد من المفاهيم نذكرها فيما يلي:

1 المفهوم المحاسبي للاستثمار:

إن المحاسب يرى أن الاستثمار هو رأس مال ثابت سواء كان منتجا أو غير منتج.

2 المفهوم الاقتصادي للاستثمار:

الاستثمار هو نفقة لأمة الإنتاج تثمر التطور الاقتصادي لأنها تنطوي على مبادلة رأس مال حالا مقابل إيرادات مستقبلية يكون مبلغها أكبر، إذ أن خاصية الاستثمار هي الإنتاج.

3 **المفهوم المالي للاستثمار:**

الاستثمار هو نفقة إيرادات على فترة طويلة بحيث يجب أن يكون تمويلها برؤوس أموال دائمة، فالاستثمار هو جدول استحقاق الإيرادات ودخول الأموال وخروجها. وبمعنى آخر أن المالي يهتم بتوازن الموارد والاستخدامات عبر الزمن.

من خلال التعارف المقدمة نجد أنها تشترك في كون الاستثمار ينطلق من التضحية بالنفقة المتأتية من الاستهلاك الحالي من أجل الحصول على زيادة الطاقة الإنتاجية والحصول على منفعة أكبر في المستقبل من خلال إضافات جديدة في اقتصاد الدولة على شكل مؤسسات (مصانع، أسهم، سندات .... إلخ)

ثالثا: تصنيفات الاستثمار

يمكن تصنيف الإستثمارات كما يلي :

1- الاستثمار المحلية والأجنبية

أ- **استثمارات محلية:** ونعني بها توظيف الأموال في مختلف المجالات المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن الأداة الاستثمارية التي تم اختيارها للاستثمار، وقياسًا على ذلك فإن الأموال التي قامت

المؤسسات بتوظيفها داخل الوطن تعتبر من قبيل الاستثمارات المحلية ومهما كانت أداة الاستثمار المستخدمة مثل مشاريع، عملات أجنبية، أوراق مالية. . . الخ.

ب- **إستثمارات أجنبية** "خارجية": وتشمل كل الاستثمارات التي تقوم على رؤوس الأموال المهاجرة من جلاء المستثمر إلى البلاد المضيفة للاستثمار.[1]

ويمكن تعريفها بشكل آخر الاستثمارات الخارجية هي جميع الفرص المتاحة للاستثمارات في الأسواق الأجنبية من قبل الأفراد أو المؤسسات المالية إما بشكل مباشر أو غير مباشر، إذ تكون مباشرة في شكل شركات أو فروع مؤسسات تنشأ في البلد المضيف للاستثمار أو قيام المستثمرين المحليين بشراء عقارات أو حصص في شركات أجنبية ويكون الاستثمار غير مباشر للبلد المصدر لرأس المال عن طريق مؤسسات مالية دولية أو عن طريق صناديق الاستثمار، حيث تستثمر الأموال في مشروعات استثمارية في شتى دول العالم.

2- الاستثمارات طويلة الأجل وقصيرة الأجل

يمكن تصنيف الإستثمارات إلى إستثمارات قصيرة الأجل و طويلة الأجل

أ- استثمارات قصيرة الأجل

وهي استثمارات التي يتم إنجازها وجني عوائدها في مدة تمتاز بالقصر نسبيًا، حيث تتراوح المدة بين سنة إلى سنتين، ونجد أن لهذا الصنف من الاستثمارات عدة أشكال، إلا أن الأكثر انتشارًا في الاستثمارات المالية، حيث نجد في هذا الصدد، الودائع الزمنية لمدة أقل من سنتين، التسهيلات الائتمانية القصيرة الأجل.

ب-استثمارات طويلة الأجل:

نجد أن هذا الصنف من الاستثمارات يتم إنجازها في مدة عمومًا تفوق سبع (07) سنوات وتشمل الأصول والمشروعات الاقتصادية التي تنشأ لأجل تشغيلها والاستفادة منها لمدة طويلة نسبيًا كالمشاريع العقارية التي لا تؤسس لغرض البيع: عقارات للكراء، الفنادق، المباني التابعة للمؤسسة نفسها مثلا: مبنى الإدارة، مبنى المخزن. . . الخ.

---

[1] لبني لطرش، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تطور قطاع المحروقات في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2013، ص08.

3 الاستثمارات الحقيقية والمالية:

يمكن تقسيم الاستثمارات إلى استثمارات مالية وحقيقية

أ استثمارات حقيقية:

يعتبر الاستثمار حقيقيا إذا تم توظيف الأموال في حيازة أصول حقيقية، ويعرف الأصل الحقيقي بأنه كل أصل له قيمة اقتصادية، ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر على شكل خدمة تزيد من ثروة المستثمر ومن ثروة المجتمع، وذلك بما تخلفه من قيمة مضافة. والاستثمارات الحقيقية تشمل جميع أنواع الاستثمارات ما عدا الاستثمار في الأوراق المالية ومن أمثلة ذلك، المشاريع الاقتصادية، العقارات، الذهب، السلع والخدمات. . . الخ، حيث أن الاستثمار في هذا المجال يؤدي إلى زيادة الدخل القومي مباشرة ويسهم في تكوين رأس المال في الدولة، لذلك يطلق على الاستثمارات الحقيقية مصطلح استثمارات الأعمال أو المشروعات. ونجد أن عامل الأمان متوفر بدرجة كبيرة وهو ميزة نسبية للاستثمار الحقيقي.

ب–الاستثمارات المالية:

وهي تشمل الاستثمار في سوق الأوراق المالية ويتمثل في حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي، يتخذ شكل حصة في رأس مال شركة "سهم أو سند" ويتمثل هذا الأصل المالي حقا ماليًا يكون لصاحبه الحق في المطالبة بالأرباح أو الفوائد بشكل قانوني. هذا الحق يتمثل في الحصول على جزء من عائد الأصول الحقيقية للشركة المصدرة للورقة المالية.[1]

أما عملية تداول الأوراق المالية في السوق الثانوي عمومًا لا تنشأ عنها أية منفعة اقتصادية إضافية للناتج القومي، رغم التغير الحادث في أسعار هذه الأوراق، إلا إذا كان إصدار هذه الأسهم يهدف لتمويل عملية توسع لصالح مؤسسة معينة أو خلق مشروع جديد محتمل. فهنا تمثل مساهمة في خلق قيمة إضافية، وكما هو الحال في الأصول الحقيقية يوجد للأصول المالية مزايا وعيوب، لعل أهمها المخاطرة التي تصاحب الاستثمار فيها. لكن المزايا هنا تفوق العيوب إلى حد كبير، وهذا ما جعل الأسواق المالية أكثر مجالات الاستثمار استقطابا لأموال المستثمرين أفرادًا ومؤسسات. وسنتولى عرض هذه المزايا بالتفصيل في مكان لاحق.

[1] مروان شموط، كنجو عبود كنجو، **أسس الاستثمار**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، مصر، 2008، ص22.

4 الاستثمارات الحكومية والخاصة:

أ. **الاستثمار العام:** يقصد بالاستثمار العام أن يتم الإنفاق من قبل الدولة بهدف تنمية البنية الاقتصادية والاجتماعية للبلد في تحقيق مستوى التوظف الكامل واستقرار المستوى العام للأسعار ولدعم القطاع الخاص أيضا لسد الفجوة الحاصلة في إنفاقه الاستثماري،

ب. **الاستثمار الخاص:** المقصود بالإنفاق الخاص فيتمثل في الإنفاق من قبل الأفراد والمنشآت الخاصة بهدف الربح بشكل أساسي وتكون معظم هذه الاستثمارات قصيرة الأجل.

المطلب الثاني: مكونات وأنواع الاستثمار:

سيتم في هدا المطلب التطرق إلى مكونات وانواع الاستثمار:

أولا: مكونات الاستثمار

يمكن حصر مكونات الإستثمار كالتالي:

1. الاستثمارفي المخزون السلعي:

الاستثمار في المخزون السلعي هو التغير في قيمة المخزون الصناعي والتجاري (سواء المواد الأولية أو نصف المصنعة، أو تامة الصنع) الذي يوجد في نهاية العام عن قيمة المخزون السلعي أول العام

2. الاستثمار في المباني والمشاريع الإنتاجية:

فيشمل المباني السكنية والصناعية والتجارية والمصارف والمستودعات ومباني الخدمة العامة والطرق والجسور وغيرها[1]

3. التكوين الرأسمالي الثابت:

ويشمل الاستثمار في الآلات والمعدات كل المعدات الإنتاجية كالمكائن والأجهزة الإنتاجية والمولدات ووسائل النقل المستخدمة في الإنتاج.

---

[1] دريدكامل أل شبيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، دار اليازوري العالمية النشر والتوزيع، أردن، 2009، ، ص 51.

ثانيا: أنواع الاستثمار الوطني:

للإستثمار العديد من الأنواع نذكرها كالتالي:

1. استثمارات الحقيقة أو العينة:

تشمل الإنفاق على الأصول الإنتاجية أو السلع الاستثمارية الجديدة وتؤدي إلى خلق قيم جديدة. إن لهذه الاستثمارات علاقة بالبيئة ولها كيان مادي ملموس وأهم ما يميزها هو عنصر الأمان، غير أنها تعاني من مشكلة السيولة ومن أهم أدوات الاستثمار الحقيقي: العقار، السلع، المشروعات الاقتصادية.

2. الاستثمارات المالية:

هي مجموعة الاستثمارات في الأدوات المالية المتاحة للمستثمر في السوق المالي (الأسهم والسندات) والأوراق المالية الأخرى بهدف اقتنائها لفترة معينة ثم بيعها عندما يرتفع سعرها في السوق المالي والحصول على أرباح إضافية، ويتم تداول الاستثمارات المالية في السوق المالية التي تتميز بفعاليتها خاصتا وإذا كانت هذه الأسواق ذات كفاءة عالية ومن خصائصها الاتساع والعمق

3. هناك تصنيفات أخرى نذكر منها:

يمكن ذكر بعض التصنيفات الأخرى كما يلي :

1- الاستثمار طويل الأجل والاستثمار قصير الأجل:

الاستثمار طويل الأجل هو الذي يأخذ شكلالأسهموالسندات ويطلق عليه الاستثمار الرأسمالي، أما الاستثمار القصير الأجل يتمثل في الاستثماري الأوراق المالية التي تأخذ شكل أدونات الخزينة والمقبولات المصرفية أو شكل شهادات الإيداع ويطلق عليه الاستثمار النقدي[1].

2-الاستثمار المستقل أو الاستثمارات المحفزة:

الاستثمار المستقل هو أساس في زيادة الدخل والناتج القومي من قبل قطاع الأعمال أو القطاع الحكومي أو الاستثمار الأجنبي أما الاستثمار المحفز فهو الذي يأتي نتيجة لزيادة الدخل (علاقة بينهما خزينة).

[1] مروان شموط، كنجو عبود كنجو، **مرجع سبق ذكره** ص24.

3- الاستثمار المادي والاستثمار البشري:

الاستثمار المادي هو الذي يمثل الشكل التقليدي للاستثمار أي الاستثمار الحقيقي أما الاستثمار البشري هو الاستثمار في تنمية رأسمال البشري إلىالتعليموالتدريب على مهارات العمل.

فهذا النوع من الاستثمار، الاستثمار البشري له أهمية خاصة في الدول المتقدمة حيث تخصص لهذه الدول مبالغ طائلة لأنه يساعد على قدرته التنافسية بمنتجاتها في السوق العالمية وأيضايساهمفيإيجاد طرق جديدة في الإنتاج.

4- الاستثمار الخاص والاستثمار العام:

فقد يقوم بالاستثمار شخص أو مجموعة من الأشخاصتحت أي شكل قانوني من أشكال الشركات الخاصة، بينما قد يقوم بالاستثمار شركات تابعة للدول الحكومية أو ما يطلق عليها القطاع العام.

وقد يكون معيار التفرقة بين النوعين قائما على أساس الهدفالنهائي الذي ينبغي المستثمر تحقيقهسواء كان مستثمرا خاصا أو عاما، فالاستثمار الخاصقد يكون هدفه الربح، بينما الاستثمار العام فتدكون أهدافه اجتماعية (أي لصالح المجتمع).

5- الاستثمار الفردي والاستثمار المتعدد المحفظة:

أ. الاستثمار الفردي هو القيام بعمل استثمار واحد فقط، كأن يقوم الشخص (طبيعي اعتباري بشراء أصل مادي أو أصل مالي وما تجدر الإشارة إليه أنه مهما تعددت أو تكررت الوحدات المشترات من هذا الأصل فإنه يظل استثمارا فرديا.

ب. أما الاستثمار المتعدد(المحفظة)، وتعريفا هي تلك التي تشمل أكثر من أصل ذات طبيعة مختلفة، ولذلك فهي تحتوي على استثمارات متعددة، تمييزا لها عن الاستثمار الفردي السابق الإشارة إليه، والمحفظة قد تضم عددا مختلفا من الاستثمارات المالية أو المادية في نفس الوقت، مثلا لمستثمر الذي يقوم بشراء عدد من الأوراق المالية لشركات مختلفة يكون بذلك قدكون محفظة أوراق مالية.

والخلاصة هنا أن الاستثمار قد يكون فرديا حتى لو تعددت وحداته طالما أنه من نفس النوع، يكون متعددا-محفظة-حتى ولو ضم استثماريين فقط ولكنهما ليسا من نفس النوع

المطلب الثالث: أدوات الاستثمار

سيتم التطرق في هدا المطلب إلى أدوات الاستثمار

أولا: أدوات الاستثمار الحقيقي:

1- الاستثمار في العقار

تحتل المتاجرة بالعقارات المركز التالي للأوراق المالية في عالم الاستثمار ويتم الاستثمار فيها بشكلين: [1]

إما بشكل مباشر عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي (مبان، أراض) وإما بشكل غير مباشر عندما يقوم بشراء سند عقاري مثلا صادر عن بنك عقاري أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى صناديق الاستثمار العقارية، ويلاقي الاستثمار في العقار اهتمامًا كبيرًا من قبل المستثمرين سواء في السوق المحلي أو في السوق الأجنبي. وقد تأسست في معظم الدول بنوك عقارية مختصة في منح القروض العقارية

2- الاستثمار في السلع

تتمتع بعض السلع بمزايا اقتصادية تجعلها أداة صالحة للاستثمار وقد كونت لها أسواق متخصصة "عبارة عن بورصات، أهمها بورصة القطن في مصر، الذهب في لندن، إضافة إلى بورصة البن في البرازيل.

ويتم التعامل بين المستثمرين في هذه الأسواق عن طريق عقود خاصة تعرف بالعقود المستقبلية، وهي عبارة عن عقد بين طرفين منتج السلعة ووكيل أو سمسار غالبًا ما يكون مكتب سمسرة، يتعهد فيه المنتج للسمسار بتسليمه كمية معينة بتاريخ معين في المستقبل مقابل حصوله على تأمين أو تغطية تحدد بنسبة معينة من قيمة العقد، وتشبه المتاجرة بالسلع المتاجرة بالأوراق المالية في كثير من الوجوه. إذ أن لكل منها أسواق متماثلة إلى حد كبير فيما عدا أن للأوراق المالية سوقًا ثانويًا لا يتوفر مثيل له للسلع، كذلك يتمتع الاستثمار في السلع بدرجة عالية من السيولة، كالاستثمار في الأوراق المالية، كما أن أسعار كل منهما تكون معلنة في أسواق ولا تخضع لأية مساومة كما يحدث في مجالات الاستثمار الأخرى

[1] محمد مطر **إدارة الإستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية** دار وائل للنشر والتوزيع مصر 2009 ص 79.

3- الاستثمار في المشاريع الاقتصادية

تعدّ هذه الأداة الاستثمارية من أكثر الأدوات انتشارًا ولها عدة أوجه: صناعي، تجاري، زراعي، خدمي. . . الخ. والمشروع الاقتصادي من أدوات الاستثمار الحقيقية لأنه يقوم على أساس أصول حقيقية كالمباني والآلات والمعدّات ووسائل النقل. . . الخ. كما أن تشغيل هذه الأصول يؤدي إلى إنتاج قيمة مضافة تزيد من ثروة المالك وتنعكس في شكل زيادة في الناتج القومي

ثانيا:أدوات الاستثمار المالي:

1- **القروض تحت الطلب**: القروض تحت الطلب هي قروض تصنعها البنوك لبعض المتعاملين بالأوراق المالية في أسواق رأس المال وهي تحمل أسعار متدنية جدا ومدتها قصيرة الأجل قد لا تتجاوز يومين أو يوم.

أذونات الخزينة:تقوم الحكومة ببيعها إلى المستثمرين الراغبين فيها مثل البنوك وشركات التأمين، وتستحق هذه الأوراق المالية في مدة تقل عن سنة تحمل عائدا متدنيا لأنها تكاد تخلو من المخاطرة لأن من خصائصها عدم قابلتيها للتداول وبالتالي المضاربة فهي سندات حكومية[1].

2- الأوراق التجارية:

هي شبيهة بأذونات الخزبية إلا أن الشركات الضخمة هي التي تصدرها بدل الحكومة، أي أنها أدوات اقتراض للقطاع الخاص، حيث عائدها أكبر من سابقتها.

3- **العملات الأجنبية :تحوز** أسواق العملات الأجنبية على اهتمام قسم كبير من المستثمرين في عصرنا الحاضر، حيث تنتشر هذه الأسواق في: لندن، باريس، فرانكفورت، طوكيو. . . وغيرها. حيث الاستثمار بالعملات الأجنبية عن طريق التعامل الفوري بها من أدوات الاستثمار وهو فن له مفرداته ومصطلحاته وأصوله وقواعده.

---

[1] قاسم نايف علوان، **ادارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)**، دار الثقافة للنشر، الأردن، 2009، ص 38.

.

4- الاسهم والسندات:

أ-**الأسهم العادية:**تمثل أموال ملكية، يتمتع حاملها بحقوق حددتها الأعراف وقانون الشركات

.ب-**الأسهم الممتازة** :هي أسهم تصدرها الشركات إلى جانب الأسهم العادية عن العادية في أن لها حق الأولوية على الأسهم العادية في الحصول على حقوقها.

ج-**السندات:**السند عبارة عن حصة في قرض تأخذه الشركة المصدرة من الأشخاص والمؤسسات التي تشتري منها هذه السندات

المبحث الثاني: الاستثمارات الحكومية:

يمكن اعتبار الاستثمار الحكومي المحرك الأساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية وتطورها في أي بلد ما إلا أنه لا يخلو من محددات ومخاطر كثيرة.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمارات الحكومية:

أولا: مفهوم الاستثمار الحكومي

يقصد بالاستثمار الحكومي أو العمومي تلك المبالغ التي تقوم بصرفها الدولة أو هو مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة يهدف إلى رفع القدرة الإنتاجية للمجتمع ويتميز هذا النوع من النفقات بالإنتاجية الكبيرة ما دامت تقوم بزيادة حجم التجهيزات التي تتوفر عليها الدولة

ويمكن أن تتحقق هذه الإستثمارات من خلال نوعين من النفقات هما:

1- الاستثمارات الإنتاجية:

لهذه الاستثمارات الأثر المباشر على الطاقة الإنتاجية بحيث تؤدي تلك الاستثمارات بصفة مباشرة إلى زيادة الإنتاج أو زيادة إنتاجية العمل أو تخفيضتكالب الإنتاج مثل مختلف منتجات الصناعة والزراعة، أو بصفة غير مباشرة من خلال الاستثمارات المنفذة خلف هياكل جديدة لا تؤدي إلى رفع الإنتاج أو الإنتاجية وتخفيض التكاليف إلا مستقبلا عن طريق الخدمات التي سيقدمها لمستفيدين من هذه الاستثمارات إلى الجهاز الإنتاجي[1].

2- الاستثمارات الغير إنتاجية

كل الهياكل المنشأة في نطاق غير النشاط الاقتصادي ذو الإنتاج المادي والتي لها وظيفة اجتماعيةأوثقافية مثل بناء المدارس أو الجامعات أو المستشفيات والبنى التحتية مثل الطرقات، الجسور وشبكات المياه وغيرها التي لها تأثير غير مباشر على الإنتاج وتمثل عملا استثماريا مفيدا لمستقبل التنمية فهذه الهياكل من شأنها تقديم خدمات جد معتبرة للإنتاج

[1] – قاسم نايف علوان، **مرجع سبق ذكره**، ص 39.

ثانيا: الفرق بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص

الفرق الجوهري بين الاستثمارات العمومية والخاصة يكمن أن الاستثمارات الخاصة يقوم بها أفراد دافعهم الرئيسي لذلك هو الربح بينما الاستثمارات العامة تقوم بها السلطات العمومية عن طريق الإنفاق على التعليم والصحة والبنى التحتيةوغيرها لتلبية الحاجات الاجتماعية في هذه المجالات.

كما أن متطلبات التنمية تنطوي على قرارات استثمارية على درجة من الضخامة والمخاطرة لا يقوى على تحملها القطاع الخاص الذي يعمل من منظور الربحية الخاصة وتعجيل الأرباح واسترداد رأس المال ولا يهتمبالاستثمارات الغير اقتصادية

وفي هذا الإطار تضطلع الدولة بدور هام في توفير السلع العامة والتي لا تضمن توفرها آليات السوق المعتادة حيث تتميز السلع العامة بجملة من الخصائص أهمها[1]:

1- عدم المنافسة والاستهلاك حيث أن استهلاك فرد لسلعة عامة لا يقلل مما هو متاح مثل بناء سد لمنع الفيضانات

2- عدم القابلية للاستبعاد فالأفراد الذين لا يدفعون مقابلا لهذا النوع من السلع أو الخدمات لا يمكن استبعادهم من الاستفادة

3- التكلفة الحدية لتقديم الخدمة العامة لشخص إضافي تساوي الصفر حيث أن استفادة أفراد آخرين لا تتحمل أي تكاليف إضافية.

1- إبراهيم العيسوي ، **التنمية في عالم متغير**، دار الشروق، القاهرة مصر، الطبعة 2 2011 ، ص 81.

المطلب الثاني: أهداف ودوافع الاستثمارات الحكومية:

باعتبار الاستثمار الوطني وسيلة ضرورية لتحقيق عملية التنمية الشاملة فان له أهداف وأهمية على المستثمر سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا ومن خلال هذا المبحث سوف نتعرفعلى أهمية وأهداف الاستثمار الوطني.

أولا: أهداف الاستثمار الحكومي:

إن الإلمام بالغاية من الاستثمار الوطني يقتضي التمييز بين الاستثمار العام الذي تقوم به الحكومة والاستثمار الخاص الذي يقوم به الأفراد والمستثمرين المحلين في القطاع الخاص.وذلك لأن الأهداف في النوع الأول من الاستثمار تختلف بعض الأشياء عن الأهداف الخاص،

1-الأهداف الأساسية

يمكن ذكر الأهداف الأساسية مثل: [1]

أ- تقديم خدمة معية للجمهور.

ب- تنمية قطاع معين من القطاعات الاقتصادية.

ت- مكافحة البطالة بكل أنواعها، وما يترتب عليها من أمراض اجتماعية.

ث- محاربة الفقر ورفع مستوى المعيشة.

ج- تحسين وضع ميزان المدفوعات.

ح- تحقيق الاستقرار الاجتماعي، والتخفيف من حالات التوتر الاجتماعي.

خ- التخلصان التبعية الخارجية وخاصةفيالمنتجاتالاستراتيجية كالقمح مثلا.

د- إشباع السوق المحلي.

[1] مروان شموط، **كنجو عبود كنجو**، مرجع سبق ذكره، ص 12.

2-الأهداف التكنولوجية:

أ- تطوير التكنولوجيا وأساليب الإنتاج المحلية لتصبح قادرة على الوفاء باحتياجات الدولة.[1]

ب- استيعاب التكنولوجيا الحديثة وأساليب الإنتاج المستوردة وتكيفها مع الظروف المحلية.

ت- اختيار الأنماط والأساليب التكنولوجية الجديدة المناسبة الاحتياجات النمو والتنمية للدولة.

3-الأهداف السياسية:

أ- تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول الأخرى.

ب- تغيير نمط وسلوكياتالبشروانتظامهم في كيانات ومنظمات و مشروعات تعمل منهم قوة فعلة فيالمجتمع تؤكد أمن الوطن.

ت- البحث عن قاعدة اقتصادية تعمل على تعميق وتعزيز الاستقلال الوطني بمضمونه الاقتصادي.

ث- تحقيق الاستقرار السياسي وضمان استمراريته.

ثانيا: دوافع الاستثمارات الحكومية:

تظهر دوافع الاستثمارات الحكومية فيما يلي:

1- الاستثمار في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية وذلك لأن الاستثمار يمثل نوع من إضافة الموارد المتاحة وتعظيم درجة المنفعة التي تنجم على الموارد المتاحة.

2- مساهمة الاستثمار الحكومي في مكافحة البطالة من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة، ومن ثممحاربة الفقر والجهل وبعض أشكال التخلف.

3- المساهمة في دعم البنية التحتية للمجتمع

4- المساهمة في دعم ميزان المدفوعات من خلال إنتاج سلع نوعية جيدة والتمكن من تصديرها إلى الخارج

[1] سليماني مريم، **العلاقة بين القطاع العام والخاص في الجزائر خلال الفترة 1988-2011**، مذكرة ماستر في الاقتصاد القياسى، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر 2013، ص ص14 16.

5- مساهمة الاستثمارات الوطنية في دعم المالية للدولة وذلك من خلال السداد وما يترتب على المشروع من الضرائب للحكومة باستخدام هذه الموارد وفق مقتضيات المصلحة العامة.

المطلب الثالث: معوقات ومخاطر الاستثمارات الحكومية:

إن عملية الاستثمار العمومي لا تخلو من المعوقات والمخاطر وهو ما سيتم التطرق إليه في هدا المطلب

أولا: مخاطر الاستثمار الحكومي:

للإستثمار الحكومي العديد من المخاطر :

1: تعريف مخاطر الاستثمار:

يمكن تحديد معنى المخاطر بشكل عام بأنها حالات تظهر في الأحداث التي يمكن التنبؤ بها في المستقبل بدرجة معينة من الاحتمالات، أما المخاطر في الاستثمار ذو الاستثمار الوطني احتمالية علم تحقيق عائد أو ربما احتمال توقع خسائر رأسمالية وهي من المبادئ المعروفة في الاستثمار بحيث تكون مرافقة للعائد.

ويمكن تعريف المخاطر في الاستثمار على أنه باحتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المرجح أو المتوقع على الاستثمار وتقاس بناء لذلك بمقدار الانحراف المعياري للعائد الفعلي على العائد المرجح والمتوقع[1].

2: أنواع مخاطر الاستثمار:

يمكن تقسيم المخاطر إلى قسمين أو إلى نوعين كالتالي:

أ-المخاطر المنظمة:

وتسمى أيضا بمخاطر السوقية أو العادية، وهي المخاطر الناتجة عن العوامل المؤثرة في سوق معين بوجه عام ولا يقتصر تأثيرها على شركة معينة أو قطاع معين وترتبط هذه العوامل بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعيةلوطن ما، كالإضرابات العامة أو حالات الساد أو صروف التضخم أو معدلات أسعار الفائدة أو الحروب والانقلابات السياسية .... الخ

[1] قاسم نايف علوان، ابرهيم محمّد الزعلوك، مرجع سبق ذكره، ص 06.

ب–المخاطر الغير منظمة

وتسمى مخاطر غير السوقية فهي المخاطر الناتجة عن عوامل تتعلق بشركة معينة أو قطاع معين داخل وطنا ما، وتكون مستقلة عن العوامل المؤثرة في الاقتصاد ككل، ومن هذه العوامل حدوث إضراب عملي في شركة معينة أو قطاع معين والأخطار الإدارية، وظهور اختراقات جديدة، والحملات الإعلانية والتغيير في أذواق المستهلك، وظهور قوانين جديدة تؤثر على منتجات شركة معينة بالذات.

ثانيا معوقات الاستثمار الحكومي:

1 – المعوقات البيروقراطية: كبطء العمل الإداري، صعوبة فهم الموظف المعني لتفاصيل طلب المنشأة، الفساد الإداري كالرشوة والوساطة والمحسوبية.

2– المعوقات القانونية:وتتمثل في تعدد القوانين والأنظمة، التعديلات والتغييرات فيالقوانين، المشكلات القانونية مع العمال، الفساد في تطبيق القانون[1].

3–معوقات مهارية: تتمثل في ندرة مهارة العاملين، ندرة التأهيل العلمي والخبرة العلمية

4**–معوقاتالتكلفة:** تتمثل في ارتفاع تكاليف الإنتاج.

5**–معوقات التسويق:** تتمثل في معوقات التسويق المحلي معوقات التسويق الخارجي

6–معوقاتالتمويل: تتمثل فيعدم وجود ضمانات كافية للتمويل،ارتفاع سعر الفائدة، عدم كفاية السوق المانحة، عدم وجود برامج تمويل متخصصة، عدم اعتبار الجدوى الاقتصاديةللمشروع.

7–معوقات الضرائب والرسوم: تتمثل في الضرائب المرتفعة والمتعددة،الازدواج الضريبي غموض في القوانين الضريبية.

[1] محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص52.

المبحث الثالث: سوق العمل:

شهدت الجزائر تطورات في المجالات الاقتصادية و الديموغرافية تفاعلت مع التغيرات الاقتصادية و السياسية على الساحتين الوطنية والدولية عبر العقود الماضية وقد نتج عن ذلك تغيرات جذرية في طبيعة سوق العمل الجزائري وواقعه وبنيته الهيكلية.

المطلب الأول:الإطار المفاهيمي لسوق العمل

يمكن تقديم الإطار المفاهيمي لسوق العمل كالتالي:

أولا: مفهوم سوق العمل:

سوق العمل هو ذلك المكان الذي يلتقي فيه الطلب والعرض على الشغل (أو العمل).

ويعبر على عرض وطلب سلعة هذا السوق بتعبيري العمل أو الشغل،

العمل "هو كل جهد عضلي وذهني يبذله الانسان عن قصد ووعي بهدف خلق المنافع الاقتصادية والذي تحتاجه المؤسسة الاقتصادية في عمليتها الإنتاجية، وبالتالي، فهو يعرضمن طرف مالكه وهو الفرد ويطلب من طرف فاقده وهي المؤسسة الاقتصادية.

في حين يرتبط الشغل بشغل المناصب الشاغرة المنشأة من طرف المؤسسة الاقتصادية، وبالتالي فهي تعرض من طرف هذه الأخيرة وتطلب من طرف الفرد[1].

ثانيا: مفهوم قوة العمل

تعرف القوة العاملة بأنها: " تشمل عدد السكان القادرين على العمل والراغبين فيه، وينتمون لفئات عمرية معينة تختلف

باختلاف قوانين العمل المعمول بها في الدول. وتنقسم القوة العاملة إلى قسمين بارزين هما: العاملون البطالون.

[1] نعمة الله نجيب إبراهيم، **نظرية اقتصاد العمل، مؤسسة شباب الجامعة**، مصر2002، ص 17.

1. **العاملون (المشتغلون):** أو القوة العاملة المستخدمة وهي التي يمارس أفرادها العمل فعلا للحصول على الكسب الذي يكون بشكل أجر أو راتب أو ربح أو حصة في الإنتاج، وهذا يعني أنها تشمل الأفراد الذين يعملون لدى الغير والذين يعملون مشاركة والذين يعملون لحسابهم الخاص وهم أصحاب الحرف والمهن المستقلة.

2. **البطالون:** يعرف البطال أو العاطل عن العمل بأنه: "كل شخص راغب في العمل وقادر عليه وباحث عنه ولم يجده. وعليه فإن من لا يرغب في الحصول على عمل لا يعتبر ضمن أعداد العاطلين عن العمل". والعاطلون قسمان، عاطلون سبق لهم العمل وعاطلون لم يسبق لهم العمل.

ثالثا: مؤشرات سوق العمل

تستعمل في سوق العمل مجموعة من النسب تؤخذ كمقاييس ومؤشرات في تحليل الحالة الظرفية السوق العمل منها معدل النشاط و معدل التشغيل ومعدل البطالة.

1- **معدل النشاط:** يمكن تحديد معدل النشاط الإجمالي بقسمة عدد السكان النشطين على حجم السكان الإجمالي وهو يعبر عن حجم القوى العاملة من كل مئة (100) ساكن.

معدل النشاط =عدد السكان النشطين – عدد السكان الإجمالي

يعكس هذا المعدل درجة حب العمل بين السكان وإلى حد ما حالة النشاط الاقتصادي من ركود و انتعاش[1].

2- **معدل العمالة:** "هو نسبة السكان المشتغلين إلى السكان في سن العمل ، يعطي هذا المعدل رياضيا بالصيغة التالية:

معدل العمالة = عدد السكان المشتغلين /عدد السكان في سن العمل

يعكس هذا المعدل مدى قدرة الاقتصاد على استخدام اليد العاملة المتوفرة وضعف هذا المعدل دلالة على هدر لعنصر هام من العناصر المستعملة في العملية الإنتاجية.

3**–معدل البطالة:** عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية كنسبة من القوة العاملة (الفئة النشطة) في المجتمع عند زمن معين، وهو يعطينا نسبة العاطلين عن العمل من الفئة النشطة، حيث:

[1] نعمة الله نجيب إبراهيم، **نظرية اقتصاد العمل، مؤسسة شباب الجامعة**، مرجع سبق ذكره ص 18.

معدل البطالة =عدد العاطلين عن العمل / إجمالي القوى العاملة *100

كلما ارتفع معدل البطالة كلما دل ذلك على سوء الأوضاع الاقتصادية والعكس فكلما كان هذا المعدل منخفضا كلما كان الوضع اقرب الى ما يعرف بالتشغيل الكامل.

المطلب الثاني: سوق العمل في الفكر الإقتصادي

في هدا المطلب سيتم التطرق إلى سوق العمل حسب المذاهب الإقتصادية

أولا : سوق العمل عند الكلاسيك :

تعود جذور الفكر الاقتصادي الكلاسيكي إلى المدرسة الكلاسيكية الأم التي ظهرت في إنجلترا أواخر القرن الثامن عشر، على يد مجموعة من المفكرين الاقتصادين الذين كان لهم دور هام في فسح المجال للمدارس اللاحقة بعدهم للاهتمام بجانب البطالة وسوق العمل، حيث أنهم اهتموا بتحليل سوق العمل والبحث عن الآليات التي تمكن من تحقيق التوزان بين الطلب والعرض، والذي يتحدد حسب اعتقادهم عند تحقيق ما يعرف بالتشغيل الكامل. كما قاموا أيضا بتحديد عوامل الإنتاج، والتي تعتبر عنصر العمل أحد عناصرها الأساسية ولهذا حظي سوق العمل بتحليل ودراسة خاصة، وينطلق التحليل الكلاسيكي لسوق العمل من النقاط الأربعة التالية[1] :

1- لا يكون مستوى الإنتاج محدد بواسطة دالة الإنتاج التي تربط بعلاقة مباشرة بين مستوى العمالة ومستوى الإنتاج، حيث إن تحديد مستوى العمالة عن طريق تقاطع منحنى الطلب على العمل مع منحني عرض العمل يحدد أوتوماتيكيا مستوى الإنتاج، وهذا الأخير يكون عند مستوى التشغيل الكامل الذي يشكل الوضعية الطبيعية للنموذج الكلاسيكي؛

2- لا يخلق إنتاج السلع والخدمات دخولا ذات أهمية متساوية بحيث أنه لا يمكن أن يوجد هناك فائض في الإنتاج ولا نقص في الاستهلاك ما دام كل ما ينتج يجب أن يستهلك، وهو ما يعرف بقانون ساي، بسبب مرونة الأسعار والتغير في سعر الفائدة الذي يتحرك بطريقة تجعل الادخارات تكون إما قد تحولت في شكل استثمار أو إنفاق؛

[1] صالح تومى، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر 2004، ص 67.

3- لا تلعب النقود أي دور باستثناء أنها تعتبر وسيلة للدفع أو التبادل، ونظرا إلى أن مستوى التشغيل الكامل للموارد يثبت الكمية القصوى للسلع والخدمات المتوفرة فإن زيادة عرض النقود يتحول بسرعة إلى ارتفاع في مستوى العام للأسعار، وهو ما يعرف بالنظرية الكمية للنقود؛

4- إن العمل الحر للأسواق يعمل على الاستقرار المستمر والأوتوماتيكي للنظام الاقتصادي، ويؤدي إلى توازن التشغيل الكامل بدون تضخم. كما أن تدخل الحكومات قد يؤدي إلى عرقلة عمل هذا الميكانزم ويشجع على بروز عدم الفعالية في الإنتاج، البطالة والتضخم.

تعتبر النقاط الأربعة السابقة هي مسلمات المدرسة الكلاسيكية، إضافة لذلك فإنه توجد ثلاث فرضيات ضمنية يراها الكلاسيك في سوق العمل نلخصها فيما يلي:

أ: تجانس وحدة العمل، حيث يرى الكلاسيك أن تحقيق التناسق في عنصر العمل أمر ضروري لأن كل منصب عمل يتوقف على متطلبات محددة وضرورية لإنجاز عمل معين فيه، ومستوى المهارة والكفاءة يسمح بالتفرقة بين الأجراء؛

ب : حرية حركية عنصر العمل والمفاوضة الحرة لعقود العمل؛

ت :وجود الشفافية في سوق العمل مع وجود إعلام حر في هذا الميدان حتى يسمح للمنتج والعامل من إمكانية الالتقاء على مستوى السوق لتحديد شروط العمل، فيكون كل من طالب العمل وعارض العمل على علم تام بالأجر الحقيقي، حيث عند بيع أو شراء العمل عند أجر نقدي فإن رب العمل يعلن ما يعادل قيمة هذا الأجر النقدي مقوما بالسلع والخدمات؛ [1]

من خلال مسلمات المدرسة الكلاسيكية وأهم النظريات الخاصة بسوق العمل سوف نتطرق إلى تحليل هذا الأخير عن طريق دراسة كل من الطلب على اليد العاملة وعرض العمالة وكذا توزان سوق العمل الكلاسيكية؛

[1] شلالي فارس، **سوق العمل وتخطيط القوى العاملة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2015-2016، ص 20.

1. الطلب على العمل:

يصدر الطلب عن العمل من طرف المنتجين، وهو يتمثل في كمية ساعات العمل أو عدد العمال الذي يحتاج إليه المنتج في العملية الإنتاجية، حيث يرتبط بمعدل الأجر الحقيقية، مع العلم بأن النموذج الكلاسيكي يفترض أن السوق هي سوق منافسة تامة حيث إن أسعار السلع وأسعار عوامل الإنتاج محددة. ينطلق النموذج الكلاسيكي في تحديد مستوى العمل ومعدل الأجر من دالة الإنتاج، ويرتبط حجم الإنتاج الكلي بمتغيرين أساسين من عوامل الإنتاج المتاحة لإنتاج السلع والخدمات وتكتب دالة الإنتاج ما يلي:

$$Y = f(L,k, T)$$

حيث تمثل: Y: حجم الإنتاج الكلي؛ L: كمية العمل المتاحة؛ K: رأس المال؛

ويفترض الكلاسيك ثبات رأس المال وغياب التقدم التكنولوجي في الأجل القصير وأن العامل الوحيد المتغير في دالة الإنتاج هو كمية العمل المستخدمة، ومعنى هذا أن حجم الإنتاج يتحدد بحجم اليد العاملة المستخدمة L ومنه:$Y = f(L)$

يتعلق الطلب على العمل عند الكلاسيك من طلب المؤسسة الإنتاجية، حيث أنه وفقا لقاعدة تعظيم الربح يتم تحديد الطلب على العمل من طرف المؤسسات وفق المعادلة التالية$\pi = P.Y - W.L$

حيث تمثل: TL: ربح المؤسسة؛ P: المستوى العام للأسعار؛ : W الأجر الإسمي؛

بتعويض دالة الإنتاج في دالة الربح للمؤسسات نجد:$\pi = P.f(L) - W.L$

أي أن الشرط الضروري لتعظيم الربح هو تساوي الأجر الحقيقيW/P مع الإنتاجية الحدية للعمل PL، ولدينا

M الإنتاجية الحدية للعمل موجبة ومتناقصة، وبالتالي أي زيادة في التوظيف أو الطلب على العمل تستلزم انخفاضا في الأجر الحقيقي، أي أن طلب المؤسسة على العمل هو دالة متناقصة للأجر الحقيقي تكتب على الشكل التالي :

$$La = f(w) = f(s)$$

2. عرض العمل : يصدر عرض العمل Ls من طرف العمال، أفرادا كانوا أم عائلات، ويعرف على أنه عبارة عن عدد العمال الراغبين في العمل عند معدل الأجر الحقيقي السائدة، أي عدد الأفراد الراغبين في

عرض خدماتهم من العمل لقاء أجر معين. ترى المدرسة الكلاسيكية أن الشخص الذي له القدرة على العمل يمكنه أن يقسم وقته بين وقت يخصصه للعمل، ووقت يخصصه للراحة، وبالتالي تظهر مفاضلة بين وقت العمل ووقت الراحة، وهنا يفترض أن يكون العامل رشيدا أي أنه يبحث على تعظيم منفعته الفردية، فيقوم بإحلال معدل الراحة، ويعتمد مقدار هذه التضحية على مقدار الأجر الحقيقي الذي يحصل عليه[1]

. ركز الكلاسيك على الأجر الحقيقي باعتباره التعويض الحقيقي للعمال مقابل تخليهم عن بعض الوقت من راحتهم، واستغلال هذا الوقت في أداء الأعمال الإنتاجية، ومنه فإن الأجر الحقيقي يعبر في هذه الحالة عن القوة الشرائية للأجر الإسمي أو النقدي، ما تعكسه هذه القوة الشرائية من إمكانيات استهلاكية تزيد بزيادة الأجر الحقيقي وتنقص بنقصه.

وفق المدرسة الكلاسيكية فإن عرض العمل يرتبط إيجابيا مع معدل الأجر الحقيقي، حيث تكتب دالة عرض العمل كالتالي:) Ls = fs(w/p)

سبب العلاقة الإيجابية بين الأجر الحقيقي وعرض العمل حسب الكلاسيك يعود لظاهرة تعرض العمال للخداع النقدي نتيجة تغير سلوك الأفراد إذا ارتفعت كل من الأجور الإسمية والأسعار بنفس النسبة لأن النقد عندهم حيادي، وباعتبار إيجابية العلاقة بين الأجر الحقيقي ودالة عرض العمل أي أن 0 <كا = "Ls

. **3. توزان سوق العمل** : يتحقق التوزان في سوق العمل حسب الكلاسيك عندما تتساوى كمية العمل المعروضة مع كمية العمل المطلوبة. أي أن المؤسسة الاقتصادية تحاول الحصول على كمية العمل التي تعظم لها الأرباح وذلك عندما تتساوى إنتاجية العامل الأخير مع أجره الحقيقي، في حين أن الفرد يرفع من عرضه للعمل كلما ارتفع الأجر الحقيقي لذلك العمل، وعليه يحدث التوازن عندما يتقاطع منحنى طلب العمل مع منحنى عرض العمل ويتحدد عندئذ مستوى الأجر الحقيقي التوازني (W/P) الذي يرضى به كل من المنتج والعامل في آن واحد. كما تتحدد كمية العمل التوازنية ، ويحدث كل هذا في سوق المنافسة التامة حيث تعمل مرونة الأجور على تحقيق التوزان بين الطلب والعرض على العمل وفق المعادلةالتالية[2]: LS = Ld

وتعرف نقطة التوزان بنقطة مستوى العمالة الكاملة أو نقطة التشغيل الكامل

---

[1] أسامة بشير الدباغ، **البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية**، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 43.

[2] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 297.

ثانيا: سوق العمل عند كينز:

ظهر التحليل الكينزي أو المدرسة الكينزية عن طريق الاقتصادي الإنجليزي جون ماينارد كينز سنوات الثلاثينات، حيث كان الأزمة الكساد العالمي التي ضرب الاقتصاد الرأسمالي دور كبير في بروز أفكار المدرسة الكينزية، هذه الأخيرة التي قدمت انتقادات كثيرة للمدرسة الكلاسيكية القائلة بأن مشكلة البطالة ظاهرة مؤقتة ومعالجتها تتم على مستوى السوق بصفة تلقائية. غير أنه ظهر عكس ذلك خصوصا أثناء الأزمة العالمية 1929-1933 حيث ارتفعت نسبة البطالة وقل الإنتاج والدخل لسنوات طويلة، مما أدى بكينز إلى تأليف كتابه المشهور النظرية العامة في التوظيف وسعر الفائدة والنقود سنة 1936، حيث كان يهتم أساسا بكيفية معالجة البطالة وضمان التشغيل الكامل خصوصا بعد أزمة الكساد الحاد مقدما حلولا موضوعية للأزمة عن طريق اقتراح سياسات اقتصادية فعالة وجديدة لا تتوافق ولا تتناسق مع منطلقات الفكر الاقتصادي الكلاسيكي. قام كينز بتوجيه انتقاد لقانون ساي للمنافذ حيث أنه عبر عن وجهة نظر مخالفة له، مفادها ضرورة الاهتمام بجانب الطلب الكلي أو الفعلي من أجل الوصول إلى حالة التوزان بدل التركيز على جانب العرض الكلي أي أن العرض يجب أن يكون خاضعا للطلب وليس العكس. كما أن كينز رفض فكرة البطالة الإرادية حيث أنه أقر بوجود بطالة إجبارية وتحدث عندما يرغب العمال العاطلين عن العمل في أداء العمل عند مستوى الأجر الحقيقي السائد غير أن فرص العمل غير متاحة وتعرف بالبطالة الكينزية، ورفض أيضا فكرة إمكانية الوصول إلى حالة التوزان في كل الأسواق منها سوق العمل، حيث يرى أن مرونة الأجور والأسعار لا تسمح بالعودة إلى التوازن عن طريق آليات السوق. بمعنى أن الاقتصاد يمكن أن يكون في حالة توزان في أي مستوى معين للاستخدام أي حدوث التوازن في مستوى أقل من الاستخدام الكامل. حسبكينزفإن السوق يعاني دائما من مشكلتين أساسيتين ولا يمكن أن يتم معالجتهما بشكل تلقائي وهما:[1]

1-احتمال أن يقع الاقتصاد في حالة كساد ولفترة طويلة كما حدث في الثلاثينات؛

2 -لا يرى أن الاقتصاد غير مستقر، وقد يحدث خلاله حالة توازن تحقق الاستخدام التام ولكن قد ينتقل من حالةالتوازن هذه إلى حالة توازن أخرى، ولكن دون أن يقترن ذلك بالاستخدام التام؛

[1] نزار سعد الدين العيسى، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة، الدار العلمية الدولية، عمان، 2001، ص219.

.

ولهذا فقد انطلق كينز من مجموعة فرضيات، مسلمات ومعالم أساسية تهتم بتحليل سوق العمل وإيجاد حلول لمشكلة البطالة يمكن إبرازها كالتالي:

أ. تحلل النظرية الكينزية الدخل والاستخدام عن طريق الطلب الكلي الفعال وتبرهن على أن الطلب قد لا يكون كافيا لتصفية السوق من الإنتاج الكلي، وأن مستوى التوازن الاقتصادي للاستخدام والإنتاج والدخل قد يكون فيما دون مستوى الاستخدام التام؛

ب. تقلل النظرية الكينزية من أهمية سياسة مرونة الأجور والأسعار كعوامل مهمة في توجيه النشاط الاقتصادي، وتؤكد على جمود الأجور في الوضع المؤسس السائد اليوم، المتمثل في التشريعات الحكومية المحددة للأجور وفي النقابات التي تمنع تخفيض الأجور حتى تحت أقصى الظروف الاقتصادية غير الملائمة؛

ت. تبرهن النظرية الكينزية على أن الاقتصاد لا ينظم نفسه بنفسه تلقائيا كما يعتقد الاقتصاديون التقليديون، وأن التدخل الحكومي يصبح ضرورة في ظل هذه الظروف لإعادة الاقتصاد إلى وضعه الصحيح؛

فانطلاقا من هذه الفرضيات استطاع كينز إعطاء صورة وفكرة جديدة عن سوق العمل تختلف عن المدرسة الكلاسيكية من حيث تحليل عرض العمل وتتفق معها في تحليل طلب العمل.

الطلب على العمل :

لا يختلف التحليل الكينزي عن الكلاسيكي فيما يتعلق بدالة الطلب على العمل، فهو يقبل بوجود دالة عكسية للأجر الحقيقي، وأنه عند تحقيق أقصى ربح يجب أن يتساوى الأجر الحقيقي مع الإنتاجية الحدية للعمل. بعبارة أخرى يعتبر الطلب على العمل Lتابعا متناقصا لمعدل الأجر الحقيقي (W/P) أي أن

$Ld = f(w) = f$ يقبل كينز كذلك فرضية المنافسة التامة، والتي يسعى من خلالها المنتجون إلى تحقيق هدف تعظيم الربح تحت قيد دالة الإنتاج، ويرى كينز أن طلب العمل يتوقف على مستوى الطلب الفعال، والذي يقصد به أن المنتجون يعملون على توظيف حجم معين من اليد العاملة الضرورية لتحقيق الإنتاج الموافق للطلب المتوقع. فبالنسبة للمؤسسات أو أرباب الأعمال فإنهم يعملون جاهدين على تحقيق أقصى الأرباح الممكنة، ولذلك يتم تحديد كمية الإنتاج إلى الحد الذي يكون فيه الناتج الجدي الطبيعي للعمل متعادلا مع الأجر الحقيقي (W/P)، أي أن الناتج الحدي للعمل يساوي التكلفة الحدية، ولدينا الناتج الحدي للعمل

يكون متناقص أي0 > ((Lf ومنه فالعامل الوحيد الذي يتسبب في زيادة الطلب على العمل هو تخفيض معدل الأجر الحقيقي (W/P)، حيث يتوقع أن يكون لمنحنى الطلب على العمل ميل سالب [1]

عرض العمل :

تختلف دالة عرض العمل عند كينز عن دالة عرض العمل عند الكلاسيك، بالرغم من اتفاقهما على استخدام نفس النموذج الأساسي وهو بحث العمال عن تعظيم أجورهم، ويرجع الاختلاف بين المدرستين بخصوص دالة عرض العمل إلى نقطتين أساسيتين هما: 7 بريكينز أن عرض العمل يعتمد على معدل الأجر الإسمي، وليس على معدل الأجر الحقيقي (W/P) كما جاء به الكلاسيك، لأن العمال يتأثرون بالوهم النقدي حيث أن الأجر الاسمي الأكثر ارتفاعا هو الأجرالمفضل من قبل العامل مهما كان مستوى الأسعار؛ لا يعتبر كينز أن معدل الأجر الإسميW غير مرن نحو الانخفاض، ففي معظم الدول نجد أن النقابات العمالية تلعب دورا أساسيا في سير المفاوضات حول الأجور بين أرباب العمل من جهة والعمال من جهة أخرى، بحيثأن هناك حد أدنى من الأجر المضمون، وهذا الحد الأدنى للأجر الإسمي أو النقدي يرمز له بالرمز Wo ومنه دالة عرض العمل عند كينز تتحدد بمعدل الأجر الإسمي وأن لهذا الأخير حدا أدين لا يمكن اختراقه يسمى بالحد الأدنى للأجر المضمون، وبالتالي تكتب دالة عرض العمل حسب كينز وفق الشكل: LS = f(W)

توازن سوق العمل عند كينز:

حسب كينز فإن مستوى التشغيل والتوظيف يتحدد على جانب الطلب، ولذلك فإنه ينفي مسؤولية العمال عن البطالة ويربطها ويلقيها على عاتق رجال الأعمال الذين يتحكمون في جانب الطلب، أي أن حجم التشغيل يتحدد عن طريق الطلب الكلي الفعال. بافتراض ثبات المستوى العام للأسعار يمكن ذلك من التعبير عن دالة الطلب ودالة العرض على العمل بدلالة الأجر الحقيقي بدل الأجر الإسمي، حيث يسهل ذلك دراسة توازن سوق العمل عند كينز الذي يتحدد عند تقاطع منحنى طلب العمل مع منحنى عرض العمل في معلم واحد،

1 بلعباس رابح، **إشكالية البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية في الفترة 1966–2010**، رسالة ماجيستير جامعة الجزائر 2011 ص 67.

المطلب الثالث: التحديات أمام سوق العمل:

هناك الكثير من التحديات التي تواجه سوق العمل من أهمها :

أولا: الاقتصاد غير الرسمي

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي اقتصادا قائما على إنتاج السلع والخدمات، لا تظهر في الناتج، وهو يتضمن النشاطات الاقتصادية والمداخيل الناتجة عن المراوغة أو طرق أخرى تتجنب التشريعات الحكومية، الضرائب أو المراقبة[1].

إن مصطلح الاقتصاد غير الرسمي" يشير إلى جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها العمال والوحدات الاقتصادية الذين لا تشملهم كل أو بعض الترتيبات النظامية في القانون أو في الممارسة إلا أن القانون لا يتم تطبيقه، أو أنه لا يشجع على الالتزام به لأنه غير ملائم أو مرهق أو يفرض تكاليف مفرطة. والعمالة في القطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية مفهومان يشيران إلى جوانب مختلفة من السمة غير الرسمية العمالة وإلى أهداف مختلفة بالنسبة إلى وضع السياسات العامة؛ ففي حين يشير القطاع غير الرسمي إلى المؤسسات غير الرسمية، تشير العمالة غير الرسمية إلى الوظائف غير الرسمية، سواء في القطاع غير الرسمي أو في القطاع الرسمي

1. أسباب وجود الاقتصاد غير الرسمي:

يتضمن القطاع غير الرسمي كل سوق ترتكز على المنتجات القانونية من السلع والخدمات التي يتعمد حجبها عن السلطات العامة لعدة أسباب:

أ- تجنب دفع أي ضريبة أو أي رسم؛ . تجنب دفع مساهمات الضمان الاجتماعي؛

ب- تجنب مواجهة بعض تشريعات العمل، كالأجر الأدنى، أقصى ساعات العمل، قاعدة الأمان؛

ت- تجنب الاستجابة لبعض الالتزامات الإدارية، كاستكمال استبيان احصائي أو أي شكل آخرإداري.

وبالتالي فإن عدم الامتثال الضريبي يعتمد على أنشطة تتهرب من تدقيق الدولة ويشجعهم على ذلك صعوبة كشفهم أو احتمال تغريمهم بسبب التهرب الضريبي.

---

[1] مكتب العمل الدولي .**الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم**، التقرير 5 ط1 جنيف 2013، ص**5.**

.

.

إن النشاط غير الرسمي هو قضية تتعلق أساسا بالإدارة السديدة، وكثيرا ما يرجع نمو الاقتصاد غير الرسمي إلى ما يلي :

- نقص الأطر القانونية والمؤسسية المناسبة؛
- الافتقار إلى الإدارة السديدة للتنفيذ السليم والفعال للسياسات والقوانين؛
- الافتقار إلى الثقة في المؤسسات والإجراءات الإدارية، والسياسات الاقتصادية الكلية، بما فيها سياسات التعديل والخصخصة، حيث أنها لم تكن مركزة على العمالة بشكل كاف، وقد أدت إلى الحد من الوظائف أو أخفقت في استحداث أعداد كافية من الوظائف الجديدة في الاقتصاد الرسمي؛
- ثقل العبء الضريبي؛
- أعباء مساهمة الضرائب والضمان الاجتماعي؛
- انتشار الفساد والبيروقراطية، الشيء الذي يجبر رجال الأعمال إلى الاستثمار بشكل غير رسمي

2- سوق العمل في الاقتصاد غير الرسمي:

ينتشر الاقتصاد غير الرسمي في سياق يسوده ارتفاع البطالة والبطالة الجزئية والفقر وانعدام المساواة بين الجنسين وهشاشة العمل. ويؤدي في ظل هذه الظروف دورا مهما، لاسيما في توليد الدخل، بسبب سهولة دخوله نسبية وانخفاض متطلباته من التعليم والمهارات والتكنولوجيا ورأس المال، ولكن معظم الناس يلجؤون إلى الاقتصاد غير الرسمي لا باختيارهم بل لضرورة حصولهم على دخل لإعانة أنفسهم وعائلاتهم . وتشمل العمالة غير الرسمية سواء أديت في مؤسسات القطاع الرسمي أو مؤسسات القطاع غير الرسمي أو الأسر المعيشية ما يلي[1] :

- العاملون المستقلون وأصحاب العمل الذي يعملون في مؤسساتهم الخاصة في القطاع غير الرسمي؛
- العمال المساهمون من أفراد الأسرة، بغض النظر عما إذا كانوا يعملون في مؤسسات في القطاع الرسمي أو غير الرسمي

[1] مكتب العمل الدولي .**الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم**، مرجع سبق ذكره ، ص**5**.

.

.

- الموظفون في وظائف غير الرسمية، سواء أكانوا يعملون في مؤسسات القطاع الرسمي أو غير الرسمي كعمال منزليين مستخدمين لدى الأسر المعيشية مثلا العاملون المستقلون الذين ينتجون سلعة للاستخدام النهائي لأسرهم المعيشية حصرية.

وقد أظهرت البحوث التجريبية المستفيضة أن العاملين في الاقتصاد غير الرسمي يعيشون فيظروف تتميز بما يلي:

- هم أكثر تعرضا للفقر مقارنة بالعاملين في الاقتصاد الرسمي؛ . معظم الأشخاص العاملين في الاقتصاد غير الرسمي يواجهون ظروف عمل غير ملائمة وغير آمنة و يعانون من مستويات عالية من الأمية ومستويات متدنية من المهارات ومن فرص التدريب غير الكافية؛
- لديهم مداخيل أقل ثبات وأقل انتظام وأدني مستوى مقارنة بالمداخيل في الاقتصاد الرسمي؛
- يعانون من ساعات عمل أطول ومن غياب المفاوضة الجماعية وحقوق التمثيل وغالبا ما يكون وضعهم في الاستخدام غامضة أو مستترة؛
- هم أكثر استضعافا جسديا وماليا لأن العمل في الاقتصاد غير الرسمي إما مستبعد من خطط الضمان الاجتماعي والتشريعات المتعلقة بالسلامة والصحة والأمومة وغيرها من تشريعات حماية اليد العاملة.

ثانيا: جمود سوق العمل

يعتبر جمود العمل من أهم تحديات سوق العمل

1- مفهوم جمود سوق العمل

يعتبر موضوع جمود سوق العمل مسألة مثيرة للجدل بشكل واسع، فقد تعددت وجهات النظر حول ضرورة الإبقاء على القوانين التي تحمي العمال أو ضرورة الاستغناء عنها، ويرجع هذا الاختلاف في الواقع إلى تباين المصالح واختلاف الأهداف بين العمال وأرباب العمل 2 فالأجور وزيادات الأجور فضلا عن التكاليف غير المتعلقة بالأجور (مثل ضرائب، كشوف المرتبات) هي جميعها بمثابة تكاليف، وارتفاعها يضر بمصالح أرباب العمل، ولاسيما في القطاعات الأكثر عرضة للمنافسة، أما بالنسبة للعمال كأفراد، فإن الأجور تمثل الدخول التي تقرر إلى حد كبير نوعية العمل فضلا عن أنماط الاستهلاك والادخار؛ وبالنسبة

للاقتصاديات الأكبر حجما، فإن الأجور تحرك الاستهلاك، ومن ثم فهي أحد العوامل المحددة للنمو الاقتصادي والعمالة[1].

إلا أن هناك توجه اقتصادي (خصوصا صندوق النقد الدولي) يعتبر أن جمود سوق العمل هو أحد الأسباب الرئيسية المؤدية إلى البطالة، وذلك لكون الاستخدام يرتبط بمرونة سوق العمل، والتشريعات الخاصة بسوق العمل تكون أحيانا مقدرة بشكل مبالغ فيه مثل قواعد الحماية ضد التسريح وقوانين العمل المؤقت والجزئي، فقانون صارم ضد التسريح يزيد من صعوبة الدخول إلى سوق العمل. وبشكل عام التكاليف الاجتماعية، الضريبة على الدخل والشركات، الرسوم على الاستهلاك لها أثر على عملية تكوين الأجور ومستوى البطالة. وبالتالي يواجه سوق العمل تحديات رئيسية أهمها: : الحد من الحواجز التي تحول دون إدخال تعديلات على سوق العمل، مثل التشريعات الصارمة لحماية العمال، ووجود معدلات ضريبية مرتفعة

تقليل أو إلغاء الحوافز غير الملائمة التي تؤدي إلى الانسحاب المبكر من سوق العمل لفئات معينة مثل الشباب والعمال المسنين والأمهات؛ : ضمان ألا تقيد التشريعات الاجتماعية دون مبرر قدرة العمال والموظفين على التفاوض بشأنساعات العمل؛

2- جمود سوق العمل مصدر تهديد لسوق العمل

إن مخصصات البطالة والخدمات الاجتماعية تضمن للبطالين مدخول في فترة بحثهم عن العمل، غير أنه من المعروف أن هذه الخدمات لها أثر مهم على قرار العمل بالنسبة للبطالين، وعلى سلوك العاملين والمستخدمين في تحديد الأجور. ورغم كون السياسات النشطة لسوق العمل هدفها تسهيل عودة البطالين إلى العمل وتحسين فرص الكسب من خلال مجموعة من الخدمات، إلا أنها توفر لهم أيضا دخلا مضمونا عندما يشاركون في برنامج نشط، وهذه المشاركة يمكنها أن تبدل حقوقهم المستقبلية في مخصصات البطالة، الشيء الذي يؤثر على سلوك الفرد في سوق العمل، ومن ثم يفرض ضرورة النظر في التفاعلات بين التدابير النشطة ونظام تعويضات البطالة. كما أن الحماية غير الفعالة للوظائف يمكن أن تؤدي إلى إعاقة فصل العمال، وتقلل بشكل غير مباشر من خلق فرص عمل، فمع الاستمرار في تطبيق قواعد حماية شديدة،

[1] مكتب العمل الدولي ،**أزمة عمالة الشباب: حان وقت العمل، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 101 ، التقرير 5**، ، جنيف، 2012، ص 53.

.

.

يكون رد فعل الشركات عن طريق تعويض العمال الدائمين بالعمال المؤقتين، دون أن يكون لذلك أثر طويل الأجل على العقود الطويلة الأجل، لأن إنهاء عقد محدد المدة أقل تكلفة من عقد غير محدد المدة[1]

ثالثا: البطالة

إن عمل الإنسان هو جزء مهم من قيمته الذاتية، وعندما تفصل البطالة الشخص عن القوى العاملة، يمكن أن تؤثر على علاقاته الأسرية وصحته العقلية، ولا تعتبر التكاليف البشرية الخسارة الوحيد للبطالة بالرغم من أهميتها وإنما تشمل كذلك التكاليف الاقتصادية للمجتمع بشكل أوسع. إذا حاولنا التطرق إلى البطالة بشكل رقمي فإن معدل البطالة يتم قياسه في الاقتصاد إلا أن الأرقام لا توفر معلومات حول السبب الذي يجعل الناس عاطلين عن العمل. ورغم التعريف الواضح للبطالة كونها تشمل الأشخاص الذين هم على استعداد وقادرين على العمل ولكن لم يتمكنوا من العثور على وظيفة، إلا أن هناك حالات يكون حساب البطالة فيها صعبا، لذا وجب وضع حدود للفئة النشيطة وغير النشيطة، فمثلا الشخص الذي يعمل بدوام جزئي بشكل غير إرادي هو يشغل منصبا ولكن تمسه البطالة بشكل جزئي، وكذلك الشخص الذي يقوم بتكوين يمكن أن يعتبر من الفئة النشيطة لأنه في حالة بطالة أو من الفئة غير النشيطة لأنه يقوم بتكوين

يعرف معدل البطالة 0 كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوى العاملة أيإن التركيز الشديد على معدل البطالة من جانب الاقتصاديين وصانعي السياسات ووسائط الإعلام لا يعتبر توجها دقيقا بالكامل، فبعض الأشخاص المصنفين "خارج القوى العاملة" هم في الواقع

عمال محبطون توقف بحثهم عن فرص عمل ولكنهم على استعداد لقبول وظيفة إذا عرضت عليهم. ولهذا السبب يركز الاقتصاديون أحيانا على معدل عدم التوظيف، أي نسبة العمالة إلى السكان، وليس معدل البطالة، يمكن إعطاء مثال حالة الجزائر الذي يصل فيها متوسط معدل التوظيف إلى237.1

[1] مكتب العمل الدولي ،**أزمة عمالة الشباب:** مرجع سبق ذكره ، ص 72

.

[2] مكتب العمل الدولي ،**مهارات من أجل تحسين الإنتاجية ونمو العمالة والتنمية الدورة** 97 جنيف 2008، ، ص8.

.

.

ونظرا لأن الأفراد ينتقلون إلى القوة العاملة ويخرجون منها بشكل متواصل، فإن الإحصاءات المتعلقة بالبطالة يصعب تفسيرها. فمن ناحية، قد يبحث بعض العاطلين عن العمل بجد عن وظيفة، وقد يدعي بعضهم أنهم عاطلين عن العمل لأنهم يريدون التأهل لبرنامج حكومي يساعد ماليا العاطلين عن العمل، أو لأنهم يعملون فعلا ولكنهم لا يصرحون بذلك لتجنب الضرائب على دخولهم. ومن ناحية أخرى، قد يرغب بعض الذين تم تصنيفهم خارج القوى العاملة في العمل، لأنهم تخلوا عن البحث غير الناجح. ولا يظهر هؤلاء الأفراد، الذين يطلق عليهم اسم العمال المحبطين، في إحصاءات البطالة، على الرغم من أنهم حقاعمال بدون وظائف. وبالتالي من الأفضل النظر إلى معدل البطالة الرسمي باعتباره مقياسا مفيدا ولكنه غير كامل للبطالة.

عند النظر إلى مدى خطورة مشكلة البطالة، ثمة مسألة يتعين النظر فيها هي ما إذا كانت البطالة حالة قصيرة أو طويلة الأجل، فإذا كانت البطالة قصيرة الأجل فلا يمكن اعتبارها مشكلة كبيرة، لأن العمال يحتاجون إلى بضعة أسابيع من البحث للعثور على الوظائف التي تناسب أذواقهم ومهاراتهم. ولكن إذا كانت البطالة طويلة الأجل، فثمة يتم الاستخلاص أننا أمام مشكلة خطيرة، فمن المرجح أن يعاني العمال العاطلون عن العمل لأشهر عديدة من معاناة اقتصادية ونفسية. ولأن مدة البطالة يمكن أن تؤثر على حجم مشكلة البطالة، فقد كرس الاقتصاديون قدرا كبيرا من الجهد الدراسة البيانات عن مدة فترات البطالة، وقد كشفوا عن نتيجة مهمة، ويبدو أنها متناقضة: معظم فترات البطالة قصيرة، ومعظم البطالة التي لوحظت في فترة معينة من الزمن هي طويلة الأجل. هناك دائما بعض العمال بدون وظائف، حتى عندما يكون الاقتصاد العام منتعشا. وبعبارة أخرى، فإن معدل البطالة لا ينخفض أبدا إلى الصفر؛ بدلا من ذلك، يتذبذب حول المعدل الطبيعي للبطالة.

خلاصة الفصل :

من خلال ما سبق إتضح ان الإستثمار بشكل عام هو إنفاق مالي معين في مشروع ما قصد تحقيق نفقات مالية مستقبلا أو مداخيل مالية ،

أما الإستثمارات الحكومية نقصد بها الإستثمارات القائمة داخل تراب الوطن حيث أن المستثمر وطني والإستثمار محلي داخل الوطن

كما أن الإستثمار الوطني عنصر مهم في تقدم الإقتصاد الوطني و هوعنصر حساس لكثير من العوامل والمحددات لذلك تسعى العديد من الدول إلى توفير مناخ إستثماري ملائم يسمح بتشجيع المستثمرين المحليين في إنفاق أموالهم داخل التراب الوطني.

كما تم ذكر سوق العمل من خلال مفهوم سوق العمل و كذا مفهوم قوة العمل و التعريج على مؤشرات سوق العمل ، مع إعطاء لمحة على سوق العمل في الفكر الإقتصادي من خلال سوق العمل عند الكلاسيك و عند كينز و كذا تبيان توازن سوق العمل عندهما .

وقد تناول هذا الفصل أهمية وأهداف ومكونات الإستثمار في الإقتصاد الوطني ولعل أهم الاهداف هو القضاء على ظاهرة البطالة التي تعتبر مشكلة عالمية وليس وطنية فقط.

الفصل الثاني:

الاستثمارات الحكومية وسوق العمل في الجزائر.

الفصل الثاني: الاستثمارات الحكومية وسوق العمل في الجزائر

تمهيد:

تظهر التجارب الدولية أن أي دولة سواء كانت تعتمد على التخطيط المركزي أو النظام الرأسمالي وسواء كانت متقدمة أو نامية فانه من الضروري عليها الاهتمام بشكل أكبر بمجال التوظيف والتشغيل لأفرادها باختلاف مستوياهم ومؤهلاتهم العلمية والفنية، كما أنها مطالبة بتعزيز هذا الاتجاه عن طريق رصد الإمكانيات المادية وعلى ضرورة اعتبار خلق مناصب الشغل اللائقة ضمن خططها وبرامجها واستراتيجيتها في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة.

الجزائر بدورها أولت اهتمام كبير لمجال التشغيل والتوظيف وذلك من خلال تشجيع الاستثمار الحكومي بهدف تغطية حاجيات الاقتصاد الوطني آنذاك بالكفاءات والمؤهلات اللازمة، وقد تعزز هذا الاهتمام خاصة بعد ارتفاع حجم خريجي الجامعات والمعاهد التدريبية الوطنية من جهة.

في ضوء ما سبق، سوف نقوم في هذا الفصل بدراسة الاستثمارات لحكومية وسوق العمل في الجزائر، في البداية سنتطرق إلى الاستثمارات لحكومية في الجزائر، أما المبحث الثاني سوف نتعرف على سوق العمل في الجزائر، وأخيرا الاستثمارات الحكومية المحفزة لسوق العمل في الجزائر.

المبحث الأول: الاستثمارات الحكومية في الجزائر:

تسعى الجزائر بكل ما أوتيت من قوة في الآونة الأخيرة لاستقطاب أكبر عد من الاستثمارات الأجنبية وخاصة الاستثمارات المحلية وهذا من خلال تهيئة مناخها الاستثماري، وعليه في هذا المبحثسوف نتطرق إلى الاستثمارات الحكومية في الجزائر.

المطلب الأول: برامج الاستثمارات الحكومية في الجزائر 2009/2001:

عرفت الجزائر خلال هذه الفترة برنامجين مهمين للإستثمارات الحكومية

أولا : – برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001–2004

1– تعريف برنامج الإنعاش الاقتصادي

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي هو برنامج الإستثمارات العمومية الذي أعلن عنه رئيس الحمهورية في إفتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة يوم 26 أفريل 2001 ، كما تزامن هذا البرنامج مع شروع الحكومة في تطبيق إصلاحات رئيسية شملت النظام المصرفي، القطاع المالي، القطاع الاقتصادي العام، الإدارة الجبائية، العقار الصناعي، تنظيم الاستثمار وإجراءاته1.

كما جاء هذا البرنامج مع تحسن الوضعية المالية التي عرفتها الجزائر بداية الألفية الثالثة، نتيجة الارتفاع الكبير الذي سجلته أسعار المحروقات في تحول السياسة الاقتصادية المتبعة إلى توسع في الإنفاق العام، قصد الخروج من التبعات السلبية للأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر.

2– اهداف البرنامج:

إن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل: الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، حيث أن جزء هاما من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وجه نحو العمليات والمشاريع التي تهدف إلى تحسين الإطار المعيشي للسكان ودعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.

---

[1] منصوري زين، **واقع و أفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات افريقيا**، مجلة وطنية محكمة، جامعة الشلف عدد02، 2005ص 128.

الجدول (2-1) مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة **2001-2004**

الوحدة: مليار دينار

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع مبالغ 2001-2004	المجموع %
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	17.2
دعم التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3.0	114.0	21.7
الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2002.تقرير الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية ص 87

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة (2005-2009)

1- **تعريف البرنامج التكميلي لدعم النمو** :هو برنامج مكمل للإنعاش الاقتصادي[1] ،

و يهدف إلى انجاز أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية و الأجنبية لتسريع وتيرة النمو، و من ثم تخفيض معدلات البطالة ، وذلك عن طريق إنشاء مناصب شغل جديدة في مختلف القطاعات.

2- **مضمون البرنامج** : تزيد قيمة هذا البرنامج الإجماليةعنقيمةمخططدعمالإنعاشالاقتصادي ب حوالي8أضعاف،وذلك يرجع بالأساس من جهة إلى ضرورة تغطية النقائص الت يسجلت بعد تطبيق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي ،ومن جهة أخرى نتيجة تراكم الادخار الوطني بعد الارتفاع الذي سجلته أسعار المحروقات منذ بداية الألفية الثالثة، حيث قدرت الإعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705مليار دينار(أي 114مليار دولار) بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق و مختلف البرامج الإضافية ،لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا ،والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش ،والبرامج التكميلية المحلية .أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية2009 فقد قدر ب 9.680 مليار دينار (أي حوالي 130 مليار دولار) ،بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى

الجدول (2-2) مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 (الوحدة: مليار دج)

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	1.1
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، أفريل 2005 ص2.

[1] محمد مسعي **سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر و اثرها على على النمو مجلة الباحث**جامعة ورقلة العدد 10- 2012 ص 147.

المطلب الثاني: البرنامج الخماسي للتنمية للفترة 2010-2014:

اعتبر البرنامج الخماسي استكمالا للبرنامج التكميلي لدعم النمو، كما تم تبني مشاريع جديدة الهدف النهائي لها هو تحسين مستوى المعيشة.

أولا : تعريف البرنامج الخماسي للتنمية للفترة 2010-2014:

هو برنامج يمثل مواصلة لسلسلة البرامج التنموية التي إنطلقت سنة 2001 ، تمت دراسة و الموافقة على هذا البرنامج يوم 24 ماي 2010 بعد إجتماع مجلس الوزراء بمخصصات مالية قدرها 21.214 مليار د ج اي حوالي 286 مليار دولار و يعتبر أكبر برنامج تنموي تعرفه الجزائر منذ الإستقلال و هذا من حيث الغلاف المالي الكبير

ثانيا: حجم البرنامج الخماسي للتنمية للفترة 2010-2014:

إن برنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014 يمثل تصورا للنفقات بمبلغ 21.214 مليار دج، (ما يعادل 286 مليار دولار) ويشمل على[1]:

1. برنامجا جاريا إلى نهاية 2009 بمبلغ 9.680 مليار دج (130 مليار دولار).
2. برنامجا جديدا بمبلغ 11.534 مليار أي (155 مليار دولار).

ولقد كانت أسباب استكمال (البرنامج الجاري) تتمثل في التالي:

أ. أي برنامج عمومي للتنمية يعتبر امتدادا للبرنامج السابق تحت تسمية "البرنامج الجاري"، وكان برنامج 2005-2009 في حد ذاته يتضمن 1216 مليار دينار من البرنامج الجاري إلى نهاية سنة 2004.

ب. البرنامج الجاري يُعد دوما ضروريا قصد تفادي " سنوات بيضاء" في الاستجابة لتطلعات السكان (مدارس، مساكن، التزود بالغاز والكهرباء)، وقد بقي في 31 ديسمبر 2009 أزيد من 500000 سكنا ممولا من الدولة أو بمساعدتها قيد الدراسة، أو على مستوى ورشات الانجاز.

ت. التوسعات الجوهرية والكبيرة في البرنامج 2005-2009 حيث تضمنت ما يلي:

- برنامجا تكميليا خالصا لفائدة ولايات الجنوب بمبلغ 377 مليار دج.
- برنامجا تكميليا من 270000 سكن موجها لامتصاص السكن الهش بمبلغ 800 مليار دج.
- حوالي 200 مليار دج من البرامج التكميلية المحلية، التي أعلن عنها بمناسبة زيادات العمل في 16 ولاية للسنوات 2005-2008.

---

[1] كريم زرمان **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2009 مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية** العدد7 جوان 2010 ص 200.

الجدول (2–3): البرنامج الخماسي للفترة 2010–2014 والمبالغ المخصصة للقطاعات الاقتصادية.

(الوحدة مليار دينار)

القطاع	المبلغ
السكن	3700 مليار دج
قطاع الفلاحة	2000 مليار دج
قطاع الصيد البحرى	308.2 مليار دج
قطاع العدالة	379 مليار دج
قطاع تهيئة الإقليم والبيئة	500مليار دج
قطاع العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي	40 مليار دج
قطاع التجارة	39 مليار دج
قطاع النقل	2816 مليار دج
قطاع الأشغال العمومية	3100 مليار دج
قطاع الطاقة والمناجم	350 مليار دج
قطاع الصناعة والمؤسسات ص. م. وترقية الاستثمار	150 مليار دج

المصدر: المصدر: بوفليح نبيل، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، 2005 ص 110

المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019

في إطار المساعي الرامية لمواصلة البرامج التنموية السابقة فقد تم استحداث برنامج جديد يسمى برنامج توطيد النمو الإقتصادي .

أولا :تعريف برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019

يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال فترة ،2019-2015 حيث تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 والذي جاء ضمن حساب التخصيص الخاص رقم 143-302 وقد خصص مبلغ قدر ب 4079.6 مليار دج في 2015مقابل مبلغ 1894.2 مليار دج في 2016حيث نالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية الحصة الأكبر.

ثانيا : أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019

ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي: [1]

أ. الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز...الخ؛ وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة؛

ب. ايلاء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات؛ والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه؛ استحداث مناصب الشغل؛ ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.

ت. ايلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة. وتتوخى الحكومة من خلال البرنامج الخماسي للنمو 2015-2019 إلى تحقيقنسبة سنوية للنمو قدرها 7%قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين.

ولكن مع حلول سنة 2015 استمر انخفاض سعر البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر إلى تبني عدة إجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة ، ومنه فقد تم قفل

[1] هدي بن محمد عرض وحتليل الربامج التنموية يف اجلزائر خالل الفرتة **2001-2019 مجلة كلية السياسة و الإقتصاد** حامعة قسنطينةالعدد5 جانفي 2020 ص 51

حساب هذا البرنامج مع تاريخ 31 ديسمبر 2016. وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج ، الذي يعطي صورة على انخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة المتبقية2017/2019وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى.

الجدول(2–4):مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة : 2015–2019

(الوحدة مليار دينار)

القطاع	المبلغ المخصص (مليار دج)	النسبة المئوية
الصناعة	9.9	0.2
الفلاحة و الري	406.7	6.8
دعم الخدمات المنتجة	46.5	0.8
المنشآت القاعدية الإقتصادية	2295.5	38.4
التربية و التكوين	307.4	5.1
المنشآت القاعدية الإجتماعية	184	3.1
دعم الحصول على السكن	258.6	4.3
مخططات البلدية للتنمية	1670	29.5
عمليات برأس المال	603.7	11.8

المصدر :القانون رقم 14–10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014 المتضمن قانون المالية لسنة 2015

المبحث الثاني: سوق العمل في الجزائر.

رغم أن إشكالية اختلال توازنات سوق العمل وتزايد البطالة طرحت على مستوى البلدان المتطورة والنامية على حد سواء،إلا أنها أكثر حدة في الدول النامية على غرار الجزائر

إذاكان النمو السريع المترتب عن سياسة الاستثمار قدسمح بتوفير مناصب معتبرة على مستوى سوق العمل خلال سنوات عديدة بعد استقلال الجزائر ،بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية ،فقد انقلبت هذه الموازنة مع بداية الثمانينات من القرن الماضي،بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية وتدهور أسعار النفط من جهة، والآثار الناتجة عن برامج التصحيح الهيكلي من جهة أخرى ، ما أدى إلى تضاعف معدلات البطالة نتيجة الانخفاض الكبير في الاستثمارات والاختلالات الناتجة بين العرض والطلب في سوق العمل

المطلب الأول: الإطار المؤسساتي لسوق العمل

حددت النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية عددا من العوامل التي تمثل النظام المؤسساتي لسوق العمل في الجزائر والذي يتمثل في: التعويضات، معدلات الضريبية، تنظيم المساومة الجماعية، تشريع حماية العمالة، الحد الأدنى للأجور وتكاليف البطالة والتوظيف. ويخلص العمل التجريبي بشكل عام إلى أن جمود مؤسسات سوق العمل يمكن أن يعيق خلق الوظائف وغالبا ما يصاحبه ارتفاع في معدلات البطالة، وتخفض سرعة التكيف في سوق العمل بعد حدوث صدمة خارجية. ورغم أنها تضمن للعامل الحماية في سوق العمل إلا أنها تعتبر كذلك تكاليف بالنسبة لأصحاب العمل والمؤسسات الخاصة.

و يتأثر سوق العمل في الجزائر بعدد من العوامل سنتطرق لأهمها فيما يلي:

أولا: قانون حماية العمالة

إن قانون حماية العمال مرتبط بضرورة وجود مجموعة دنيا من المعايير تحكم نشاط سوق العمل، خصوصا إذا كان مستوى التنوع الاقتصادي ضعيف وأداء منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال تنقصها القوة والمهارات اللازمة للتفاوض بشأن الاتفاقات الجماعية واكتساب الصفة القادرة على جعلها نافذة.

تعد هذه الخاصية من أهم خصائص قانون العمل إلم يكن أهما ذلك أن اعتبارات نشأة قانون العمل كما أسلفت الدراسة تعود إلى عدم ملاءمة القواعد العامة المبنية على مبدا سلطان الإرادة لمقتضيات العمل، مما استوجب تدخل الدولة من أجل حماية فئة العمال وهذا ما ترجمه قانون 11/90 من خلال التعرض إلى عديد جوانب علاقة العمل بداية من ابرام عقد العمل، مدته، الأجر العمل الليلي تشغيل الأطفال، والعديد من المواضيع الاخرى.

وفي هذا الصدد سمكن القول عن الطابع الحمائي لقانون العمل في الجزائر" رغم الأزمات الاقتصادية الحادة التي عرفتها المؤسسات وخصخصتها، إلا أن أحكام قانون العمل سواء التشريعية أو التنظيمية أو المهنية، بقيت محافظة على خاصية التقدمية، إذ أصدر المشرع تدابير وقائية للمحافظة على مناصب العمل حتى في مثل هذه الظروف كرسها المرسوم التشريعي 94-09 المتضمن الحفاظ على الشغل، وحماية الأجراء الذين يفقدون مناصب عملهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية منها نظام التقاعد المسبق، ونظام التأمين على البطالة لفائدة نفس العمال الأجراء بموجب المرسومين التشريعين 94-10 المتعلق بالتقاعد المسبق المتعلق بالتأمين على البطالة".

كما انه بالمقابل فإنه من أجل ضمان الطابع الحمائي لقانون العمل فقط ربط المشرع احترام أحكامه بجزاءات جنائية في حالة مخالفتها ، إذ ضمن المشرع قانون 11/90 بابا -الباب الثامن- بعنوان الأحكام الجزائية، فنصت مثلا المادة 141 منه على أنه:" يعاقب كل من ارتكب مخالفة لأحكام هذا القانون المتعلقة بظروف استخدام الشبان والنسوة بغرامة مالية تتراوح من 2.000 إلى 4.000 د ج وتطبق كلما تكررت المخالفة المعاينة."

ثانيا: الحد الأدنى للأجور

يهدف الحد الأدنى للأجور إلى حماية العمال ذوي الأجور المتدنية، ففي ضوء التغطية المحدودة للمفاوضة الجماعية في بعض البلدان لا سيما الجزائر ، والتحديات التي تواجهها نقابات العمال لتنظيم العمال ذوي الأجور المتدنية، يمكن أن يؤدي الحد الأدنى للأجور دورة تكميلية مهما، كما يمكنه أن يحمي القدرة الشرائية التي يتمتع بها العمال من ذوي الأجور المنخفضة،

و عليه في الجزائر تم الإقرار على توحيد الحد الأدنى للأجور إبتداءا من سنة 1970 و تم تكييفه نحو تصاعدي حيث بلغ سنة 1978 800 دج ، ثم بلغ سنة 1995 6000 دج ليواصل الحد الأدنى الإرتفاع بفعل نشاط النقابات ليصل سنة 2000 إلى 8000 دج ثم بلغ 12000 دج سنة 2010 ثم 15000 دج سنة 2011 ثم بلغ 18000 دج سنة 2015 .

ويراعي الحد الأدنى للأجور المتطلبات التالية:

1. احتياجات العمال وعائلاتهم مع مراعاة المستوى العام للأجور في البلد وتكاليف المعيشة وإعاناتالضمان الاجتماعي ومستويات المعيشة النسبية للمجموعات الاجتماعية الأخرى؛
2. العوامل الاقتصادية ومنها متطلبات التنمية الاقتصادية ومستويات الإنتاجية والرغبة في بلوغ مستوى مرتفع من العمالة والحفاظ عليها.

ويمكن استظهار الأهداف الأساسية للأجر الأدنى كما يلي[1]:

أ. **حماية المستبعدين في عملية المفاوضة حول الأجور**: وذلك بحماية العمال الذين يعملون في

ب. قطاعات يغيب عنها التنظيم النقابي.

ت. **حماية العمال الجدد في سوق العمل** يشكل الحد الأدنى للأجور معيارا من أجل تقدير الأجر الذيسيحصل عليه من يدخل سوق العمل؛

ث. **يقلل من استبدال الأجراء** : يعاني العمال الأقل مهارة من درجة استبدال كبيرة بسبب الكلفة المتدنيةالاستخدام وتدريب إذ غالبا ما يلجأ أصحاب العمل إلى استبدال العمال بأخرين ذوي أجر أقل من أجل تقليص الكلفة، لذلك فإن إدخال حد أدنى للأجور يكون له تأثير أكبر على العمالة قليلة المهارةإذ أنه سيقرب فيما بينها من ناحية الأجر – مما سيثني صاحب العمل عن استبدالهم. :

ج. **أرضية لتقديمات الحماية الاجتماعية:** في كثير من البلدان يشكل الحد الأدنى للأجور الأرضيةالتي على أساسها تحدد تقديمات الحماية الاجتماعية، على سبيل المثال تحدد اعانات البطالة على أساس خمسين بالمائة من الحد الأدنى للأجور، أو المعاش التقاعديعلى الأقل ب 75% من الأجور. بالرغم من أن الهدف الاجتماعي للحد الأدنى للأجور لا جدال فيه، إلا أن المناقشات بشأن فعاليته لا تزال دائما مطروحة، حيث يتساءل الاقتصاديون عن العواقب غير المقصودة للحد الأدنى للأجور ، على وجه الخصوص، تأثيره على توظيف العمال الأقل تأهيلا، مساهمته في تحسين وضع العمال الموجودين في قاع سلم الأجور.

ثالثا: المفاوضة الجماعية وحق التنظيم

تعتبر المفاوضات و حق التنظيم من أهم عوامل الإطار المؤسساتي لسوق العمل في الجزائر

[1] مكتب العمل الدولي ، **الحد الأدنى للأجور اداة تنموية ،مقاربة عمالية، منظمة العمل الدولية بيروت سبتمبر 2014**ص ص: 13-14

1. مفهوم المفاوضات الجماعية:

تعني المفاوضة الجماعية بشروط التوظيف، أي التفاوض بشأن الأجور، العلاوات، والمساعدات، وساعات العمل، وقائمة المرشحين، إلخ. وتعتبر المفاوضة الجماعية أداة من أجل تنظيم شروط العمل، وتكون محصلة المفاوضة الجماعية اتفاق بين صاحب العمل والموظفين حول شروط التوظيف) اتفاق المفاوضة الجماعية.[1] إلا أنه ليست كل المفاوضات تنتهي باتفاق وتختلف أهداف المفاوضة الجماعية بين أصحاب العمل التي تعتبر بالنسبة إليهم أداة من أجل تحديد شروط العمل وهي مفيدة في تحديد معايير قياسية لإدارة التوظيف، وتساعدهم على معالجة أولوياتهم، وزيادة المنافع، وتحقيق الأمن الوظيفي. أما بالنسبة للحكومات فهي أداة لضمان شروط عمل عادلة، كما أنها تمكن الشركاء الاجتماعيين من أن يتفاوضوا مباشرة بشأن حصة القيمة المضافة التي تعود إلى الأجور.

2. أهمية المفاوضة الجماعية:

نظرا لتفاوت قوة التفاوض بين العمال وصاحب العمل فإن النقابات تمنح العمال قوة خصوصا عند المطالبة برفع الأجور، إلا أن وجود درجة من عدم المساواة في الأجور أمر طبيعي ومرغوب فيه، لأنه يعكس وجود فرق في المهارات والجهود والتحفيز على العودة إلى التعليم، ولكن إذا كان عدم المساواة يعكس إجحافا في حق الآخرين، فالمسألة لم تعد مسألة تحفيز ولكنها فشل في استغلال الطاقات المنتجة اللازمة للمحافظة على الإنتاجية. لذا فإن النقابات في معظم البلدان تعتبر الأداة الرئيسية التي تتعرف على حاجات ورغبات العمال وتقوم من جهة أخرى بالمفاوضة مع أرباب الأعمال. وهذا ما يجعل النقابات في صراع دائم من أجل حماية حقوق العمال والسعي إلى حصولهم على أجور مرتفعة ومنافع إضافية، مع الأخذ بعين الاعتبار مصلحة المؤسسة وديمومتها.

[1] المنظمة الدولية لأصحاب العمل، **لجنة العمالة والسياسة الدولية ، سياسات السوق النشطة، منظمة العمل الدولية**، الدورة 288، جنيف، نوفمبر 2003، ص12

المطلب الثاني: مميزات وخصائص سوق العمل في الجزائر

يتميز سوق العمل في الجزائر بمجموعة من الخصائص، والتي تبلورت أكثر مع الإنفتاح على العالم الخارجي ودخول إقتصاد السوق، و يمكن إيضاح ذلك كمايلي:

أولا : تجزؤ سوق العمل:

حيث ينقسم سوق العمل إلى سوقين رئيسيين وهما سوق العمل الرسمي و سوق العمل غير الرسمي و اللذان ينقسمان بدورهما إلى أسواق فرعية[1]:

أ- **سوق العمل الرسمي**: وهو سوق مستقر ضمن وظائف الحكومة أي القطاعات التابعة للدولة و التيلعبت دورا كبيرا في إستيعاب اليد العاملة قبل الثمانينات، حيث تم تصفيته مع إعادة الهيكلة؛ مما ترتب عن ذلك إنخفاض عدد العاملين؛ وبفعل سن التقاعد المسبق و التقاعد في سن إنهاء الخدمة مع عدم السماح بتعيين عمال جدد، تغير دور القطاع العام من قطاع الإستيعاب اليد العاملة إلى أهم مصدر من مصادر إفراز البطالة؛ وبالإضافة إلى هذا القطاع يوجد القطاع الخاص و هي فئة العاملين لحسابهم الخاص؛ والذي ينموا بوتيرة جد بطيئة.

ب- : سوق العمل غير الرسمي: وهو سوق لا يضبطه أي تنظيم قانوني؛ يحدده مستوى البطالة في سوق العمل الرسمي، فإذا كانت درجة الإستيعاب في السوق المنظمة قليلة فإنه من الضروري أن تكون درجة حركية السوق غير الرسمية كثيرة و أن نمو العمل في القطاع غير الرسمي يتحدد حسب الدورة الإقتصادية فهو ينمو ويتسع عندما تتجه الدورة الإقتصادية نحو الهبوط في حين أنه ينكمش أو يميل إلى التباطؤ عندما تبدأ الدورة في الصعود.

[1] نعمة الله نجيب إبراهيم" **نظرية إقتصاد العمل**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر 1997، ص 11

ثانيا. إنتشار ظاهرة البطالة:

من سمات سوق العمل الجزائري إنتشار ظاهرة البطالة، فالبطالة الصريحة بدأت تظهر عند تشبع قطاعات المؤسسات الإقتصادية العمومية، ومع تطبيق سياسة الإصلاح الإقتصادي؛ ظهرت البطالة بشكل مقلق؛ إلا أنه مع تطبيق برامج النمو، إنخفضت هذه النسبة بإتباع سياسة توظيفةيعة أرهقت ميزانية الدولة ومؤسساتها العمومية، فقد طغى على سياسة التوظيف الطابع الإجتماعي أكثر منه الطابع الإقتصادي[1]. |

ثالثا: غياب المنافسة الكاملة :

يعني عدم وجود أجر واحد للسوق مقابل الأعمال المتشابهة، ومن أسباب غياب المنافسة الكاملة هو

1. **نقص المعلومات** عن فرص التوظيف ذات الأجور العالية بالنسبة للعمال؛ كما أن بعض العمال ليست لديهم رغبة في الإنتقال الجغرافي أو المهني حيث الأجور العالية.

2. **تأثر سوق العمل و إرتباطه بالتقدم التكنولوجي** :وتنعكس آثار التقدم التكنولوجي على البطالة في سوق العمل عندما تحل الآلة محل الأيدي العاملة، فيتم إلغاء أو تغيير بعض الوظائف نتيجة ظهور خبرات.

3. **تنامي العمل غير الرسمي** : و الذي يساهم في خلق مناصب العمل؛ لكن عدم خضوعه للقوانين فوت على الدولة مداخيل كبيرة؛ كما أن هذا المؤشر يقلل من شأن المساهمة الحقيقية للقطاع الرسمي في خلق فرص العمل؛ ممايجعل معدلات العمالة والبطالة تفقد دلالتها؛ وتظهر الإحصاءات الرسمية أن الإنخفاض في معدل البطالة سارجنبا إلى جنب مع تنامي القطاع غير الرسمي؛ و فيما إنخفض معدل البطالة من 30 %إلى 10

قريبا على مدى العقد الماضي، إزدهر القطاع غير الرسمي، و إرتفعت مساهمته في جميع الوظائف التي وفرها الإقتصاد من 20 % عام 2000 إلى أكثر من 27 %عام 2007 .

4. **الدور المحدود للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام في التشغيل**: لا تزال الوظائف الحكومية؛ أكثر إثارة للإهتمام من تلك الوظائف التي تم إنشاؤها في القطاع الخاص، حيث ينظر إليها بأنها أكثر أمانا من غيرها من الوظائف؛ وهذا من شأنه أن يفاقم كلفة فرصة توجيه رأس المال البشري بعيدا نحو وظائف تحفز النمو الإقتصادي؛ الأمر الذي يؤدي إلى التسبب بإنخفاض إجمالي نمو الإنتاجية .

[1] نعمة الله نجيب إبراهيم مرجع سبق ذكره ، ص 12

5. **ضعف إنتاجية العمل** : تعتبر الإنتاجية عاملا مهما من عوامل النمو و مصدر رئيسيا لتحقيق مكاسب للعاملين في شكل أجور وخدمات و تأمينات و غيرها؛ فالعلاقة بين فرص العمل والإنتاجية والأجور مهمة جدا التقييم التقدم في توفير العمالة المنتجة والعمل اللائق للجميع، حيث تعاني الجزائر من ضعف إنتاجية العمل، وذلك للإعتماد الكبير على القطاع العام بما قد يتسبب في ظهور فائض في العمالة أو ما يعرف بالبطالة المقنعة.

6. **نمو إقتصادي بلا وظائف** : من المعروف إقتصاديا أن أسواق العمل تتأثر سلبا أو إيجابا بالأداء الإقتصادي الكلي وخاصة بنمو الناتج المحلي الإجمالي (ما يعرف بقانون أكيون Okun) وأن هذا الأثر يتم من خلال آليتين؛ الأولى هي معدل نمو الناتج ومدى إستقراره و إستدامته وما ينتج عن ذلك من توسع فرص العمل؛ أما الثانية فتتمثل في تكوين النمو أي إذا ما كان نمو ناتج من قطاعات يستخدم فنونا إنتاجية كثيفة العمل أم لا وما يترتب على ذلك من قدرة هذا النمو من زيادة التشغيل ومن هنا تأتي أهمية قياس محتوى التشغيل في النمو أو ما يطلق عليه كثافة التشغيل في النمو وذلك للتعرف علىما إذا كان نمو الإقتصاد هو نمو يخلق فرص العمل الكافية أم أنه نمو بلا وظائف ومن ثم يعمق مشكلة البطالة والعمل غير الرسمي؛ وهذا ما ينطبق على الجزائر[1] .

7. **الوظائف غير اللائقة** :تعتمد سياسات سوق العمل على توفير فرص العمل من خلال برامج الأشغال العامة وإعانات الأجور؛ مستهدفة كلا من الشباب ذوي المؤهلات الضعيفة، وشرائح أخرى و الذين يعانون من الإقصاء الإجتماعي، ومع ذلك فإن هذه السياسات تنطوي على ثلاثة عيوب رئيسة وهي التكلفة العالية، والتغطية المنخفضة، والتأثير المحدود، كما أن معظم الوظائف مؤقتة، ومتدنية الأجر، وينظر إليها على أنها خطط مساعدة إجتماعية ولا تعالج القضايا البنيوية للبطالة؛ كما أنها تركز على كم الوظائف وليس على نوعيتها لذلك لابد من الأخذ بعين الإعتبار نوعية تلك الوظائف وخصوصا الوظائف اللائقة المولدة للقيمة المضافة وذات الإنتاجية العالية وذلك لإتاحة المزيد من الإستدامة في سوق العمل.

[1] الحسن عاشي" **مقايضة البطالة بالعمل غير اللائق : تحديات البطالة في العالم العربي"**، **أوراق كارنيغي**، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي مركز ابحاث بيروت لبنان ، العدد23، جوان 2010، ص 11

رابعا : بطالة حاملي الشهادات

تبعا للإحصائيات الأخيرة حول البطالة فإن معدل بطالة فئة حاملي الشهادات في الجزائر في إرتفاع حتى أصبح ذ لك من خصائص سوق العمل في الجزائر و ترجع اسباب هـ\ه البطالة إلى :

1: الانتقاء الصعب وعامل الخبرة: بعد التدني الرهيب الذي عرفه مستوى التعليم العالي والذي يعود إلى أسباب لا يمكن ذكرها هنا وكذا ضعف الجهاز الإنتاجي العمومي، أصبح أرباب العمل خاصة الخواص منهم يحذرون من حملة الشهادات عند طلبهم لأيّ منصب شغل لأنهم على دراية تامة بنوع التعليم الذي تلقاه هؤلاء الأشخاص ، لهذا يخضعونهم لاختبارات ميدانية في التخصص واختبارات ثقافية وحتى نفسية للحصول على أحسن العناصر. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحدّ ، بل يتعدّى إلى أن أغلب أرباب العمل يطلبون الخبرة المهنية، خصوصا في الآونة الأخيرة أين أصبح المحافظة على بقاء المؤسسة شيء بديهي بعد تحرير التجارة الخارجية في بداية التسعينات، ممّا زاد من حدة المنافسة بين المؤسسات. هنا نجد حامل الشهادة أمام تناقض صارخ: الخبرة التي يجب الحصول عليها بممارسة عمل معين الذي يجب الحصول عليه عند توفر الخبرة وبالتالي مصير حامل الشهادة البطالة.

2 :ضعف الطلب الخارجي على اليد العاملة الجزائرية المؤهلة: أصل هذا السبب هو ضعف المستوى التعليمي في الجزائر، لأننّا نجد ظاهرة الطلب على اليد العاملة الأجنبية متفشية في جميع البلدان ذات المستوى التعليمي الجيد وخير مثال على ذلك ما قامت به الجزائر في سنوات السبعينات من استيراد لليد العاملة ذات المستولى العالي من الاتحاد السوفييتي سابقا وألمانيا الشرقية واليابان لتكوين اليد العاملة الجزائرية، لكن العكس لا نلاحظه في الجزائر ماعدا بعض الاستثناءات المتمثلة في هروب الأدمغة .

3 : التقويم الخاطئ لحاجيات السوق من اليد العاملة المؤهلة: هناك غياب إستراتيجية واضحة ذات معالم شفافة تربط بين التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة بسوق الشغل، أي علاقة صريحة بين مخرجات التعليم العالي وأحد مدخلات المؤسسات الإنتاجية. وإذا أردنا أن نبحث عن الخلل نجده في كلا الطرفين المؤسسات الإنتاجية لا تعرف عدد المؤهلين الذين يلزمونها وجهاز التعليم العالي يزيد في الإنتاج وكأنه مؤسسة إنتاجية حقيقية دون مراعاة ما يحتاجه المجتمع و الاقتصاد الوطني،

المطلب الثالث: واقع تطور سوق العمل في الجزائر 2001-2019

في هذه المرحلة شرعت الحكومة الجزائرية في تطبيق عدة برامج تنموية بهدف النهوض بالاقتصاد الجزائري وخفض نسبة البطالة وتوفير مزيد من مناصب الشغل الجديدة،

أولا: واقع سوق العمل في ظل البرامج التنموية

كانت البداية مع برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دج (7 مليار دولار) على امتداد أربع سنوات من سنة 2001 إلى غاية سنة 2004 بهدف تفعيل الطلب الكلي وترقية أهم الأنشطة التي بإمكانها توفير مزيد من مناصب العمل الجديدة. [1]

ويهدف برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى مكافحة الفقر وإنشاء مناصب شغل جديدة والمحافظة على التوازن الجهوي وإعادة إحياء بعض المناطق. من أجل استكمال النقائص التي نتجت عن برنامج الإنعاش الاقتصادي، جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي خصص له غلاف مالي قدره 55 مليار دولار خلال الفترة 2005 إلى غاية 2009، بهدف النهوض بقطاع التشغيل . العمل على استحداث 2 مليون منصب عمل في القطاعات الاستراتيجية، كقطاع البناء والأشغال العمومية الذي استفاد من مبلغ بقيمة 600 مليار دج ومبلغ 555 مليار دج مخصص من أجل إنجاز مليون سكن بهدف التنمية المحلية.في ظل ارتفاع العوائد البترولية وبهدف الاستفادة من البحبوحة المالية جاء برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 بهدف استكمال السياسة التوسعية التي تبنتها الجزائر بداية الألفية الجديدة، والعمل على التحول من الريع إلى القيمة المضافة، مع تخصيص غلاف مالي قدره 286 مليار دولار من أجل تكملة المشاريع السابقة وكذلك الانطلاق في مشاريع جديدة ، خاصة على مستوى سوق العمل وتشجيع عملية خلق مناصب ووظائف عمل جديدة ومحاولة توفير 03 مليون منصب عمل جديد مستقبلا.

من أجل توضيح و تحليل تطور سوق العمل في الجزائر خلال هذه الفترة نعرض تطور مناصب العمل المطلوبة ومناصب العمل المعروضة والمسلمة خلال الفترة 2001-2016.

[1] د بن عزة محمد، **دور السياسات العمومية في ترقية قطاع الشغل والقضاء على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2010**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول: استراتيجية الحكومةللقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011

الجدول (2–5): تطور طلبات العمل وعروض العمل المسلمة في الجزائر خلال الفترة 2001–2016

(الوحدة ألف عامل)

السنة	طلبات العمل المتاحة	طلبات العمل المسلمة	التوظيف المحقق		
			التوظيف الدائم	التوظيف المؤقت	المجموع
2001	99 913	25 662	3191	20505	23696
2002	147914	31 358	3647	23400	27047
2003	234 093	47057	6696	32509	39205
2004	570 736	73311	11689	45357	57046
2005	505 287	86067	11965	52136	64101
2006	590 784	132117	17627	79233	96850
2007	749 678	168950	19307	106334	125641
2008	1176156	213194	21304	133968	155272
2009	963 016	235606	21286	149572	178885
2010	1090 693	234666	21988	176788	198776
2011	1647 047	253605	18580	193422	212022
2012	1408 117	287110	23007	239983	262990
2013	1 136477	349179	26627	291870	318497
2014	1198 088	400734	25202	341157	366359
2015	1005506	441812	19204	373629	392833
2016	1035097	465901	10482	409396	419878

المصدر: – الديوان الوطني للإحصائيات: الجزائر بالأرقام رقم 49 نشرة 2021 جزء التشغيل ص 11

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه أثناء فترة تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي عرفت معدلات البطالة تراجعا ملحوظا حيث بلغت النسبة 17.4 %سنة 2004 بعدما كانت في سنة 2001 بمعدل27.3% وهذا بسبب توفر فرص العمل خاصة بالنسبة لفئة الشباب، حيث كان الطلب على العمل

في سنة 2004 يقدر ب570736 منصب شغل مع 73311 منصب عمل معروض بعدما كان عدد المناصب المعروضة في سنة 2001 لا يتجاوز 26000 منصب. وهذا التحسن في المناصب المعروضة راجع لسياسة التشغيل المعتمدة على فتح مناصب شغل جديدة في المؤسسات العمومية، لكن يجدر الإشارة إلى أن هذه المناصب تبقي كحلول مؤقتة، وهي معرضة للزوال نتيجة ارتباطها بالسياسة الإنفاقية التوسعية. أما في فترة تنفيذ مخطط دعم النمو الاقتصادي كانت هناك أثار إيجابية على مستوى سوق العمل الجزائري، حيث منذ انطلاق البرنامج سمح بتوفير 170858 منصب شغل في سنة 2009 منها 21286 منصب دائم و 149572 منصب مؤقت، بعدما كانت المناصب المحققة في سنة 2005 تقدر ب64101 منصب معظمها مناصب مؤقتة تقدر ب52136، مع العلم أن طلبات العمل كانت في ارتفاع متزايد نتيجة للنمو الديموغرافي الذي عرفته الجزائر في سنة 2009 والذي تجاوز 35 مليون نسمة. هذه الزيادة في عدد السكان كان لها الأثر الإيجابي فيارتفاع الفئة النشيطة لتصل إلى حدود1054400، حيث استمرت البطالة في الانخفاض لتصل إلى معدل10.2% سنة 2009 بسبب الارتفاع في عدد مناصب العمل المعروضة والمسلمة سواء من طرف القطاع العام أو الخاص. استمر تحسن سوق العمل في الجزائر سواء من ناحية الطلب على العمل أو من ناحية عدد مناصب الشغل الممنوحة والمعروضة، وذلك خلال فترة تنفيذ مخطط التنمية الخماسي، بفضل النتيجة الإيجابية للسياسة الإنفاقية التوسعية على قطاع الشغل وسوق العمل الوطني، التي استطاعت تحقيق أهداف مقبولة في استحداث مناصب شغل جديدة وتقليص حدة البطالة. فقد كان عرض العمل في سنة 2010 يساوي 234666 منصب شغل تحقق منها 198776 منصب، منها 176788 منصب مؤقت والباقي مناصب دائمة، مع العلم أن طلبات العمل في هذه السنة كانت مرتفعة جدا للتجاوز سقف 01 مليون طالب للعمل بسبب الارتفاع الكبير في الفئة النشيطة التي تجاوزت 10 ملايين بنسبة 41.7% من مجموع السكان. حيث استمرت الزيادة في طلبات العمل لتصل إلى قيمة قدرها 1198088 طالب عمل وذلك في سنة 2014، ويرافق هذه الزيادة في طلبات العمل من طرف الأشخاص، عروض العمل المسلمة حيث ارتفعت قيمتها في سنة 2014 لتصل إلى 400734 منصب شغل معروض مع تسجيل عجز قدره 797354 منصب، تحقق منها 366359 منصب من بينها 341157 منصب مؤقت و 25202 منصب دائم. واستمرت هذه الزيادات في طلبات العمل وعروض العمل المسلمة خلال السنوات الأربعة التالية لتنفيذ مخطط التنمية الخماسي مع ملاحظة أن معظم المناصب كانت مناصب شغل مؤقتة وانخفاض في مناصب الشغل الدائمة، نتيجة سياسة التقشف الذي طال المؤسسات العمومية والخاصة، بالخصوص من ناحية التوظيف.

أما بالنسبة لسلسة عرض العمل ومناصب العمل المحققة والمنجزة خلال الفترة 2001-2019 فعرفت ارتفاع لكن بوتيرة متباطئة، وهذا راجع لعدم قدرة المؤسسات العمومية والخاصة على فتح مناصب عمل جديدة ومواكبة التطور طلبات العمل المرتفع، وكذلك عدم تسجيل الشباب لأنفسهم في مكاتب التشغيل لفقدانهم الثقة في تلك المكاتب. مع العلم بأنه كان للدولة الجزائرية جهود جبارة في محاولة فتح مناصب شغل جديدة والحد من البطالة المتفشية في صفوف الشباب عن طريق إنجاز برامج تنموية بهدف تطوير سوق العمل الوطني، حيث إن معظم المناصب المحققة كانت عبارة عن مناصب عمل تعاقدية وفصلية ومؤقتة، بمعنى طغيان المناصب المؤقتة على المناصب الدائمة [1]

ثانيا :تطور حجم المشتغلين و معدل التشغيل في الجزائر 2001-2021

عرفت الجزائر منذ الاستقلال ارتفاع في عدد السكان المشتغلين أو الفئة المشتغلة وكانت نسبة النمو52.19%، 30.24%، 18.19%، 53.29%، 15.86% لكل عشرة سنوات على التوالى ابتداء من 1970 إلى غاية 2019. ورغم الإمكانيات الاقتصادية والديموغرافية للجزائر إلا أن نسبة الفئة المشتغلة من مجموع القوى العاملة الكلية لاتزال ضئيلة، ويمكن ربط ذلك بانتهاج الجزائر لسياسة التعديل الهيكلي سنوات التسعينات والذي نتج عنه سلبيات عديدة من بينها التسريح الجماعي للعمال وخوصصة بعض المؤسسات. كما أن نقص الاستثمارات المحلية وضعف تواجد الاستثمارات الأجنبية دور في عدم تطور حجم العمالة المشتغلة، و بالتالي واجهت الدولة الجزائرية مشاكل كثيرة في عملية التشغيل وتوفير مناصب شغل في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية التي مرت بها، والتي لم تسمح بفتح مناصب شغل جديدة موجهة لفئة الأفراد الجدد المنظمين حديثا لسوق العمل، مما نتج عن ذلك ارتفاع في مستويات البطالة كثيرا. وبالتالي أجبرت الحكومة على تسطير ووضع العديد من السياسات للخروج من أزمة التشغيل ومحاولة خلق مناصب شغل جديدة ، حيث إن كل سياسة جاءت بنتائج مختلفة عن غيرها من ناحية تأثيرها على فئة السكان المشتغلين والتي تعتبر القوة الإنتاجية الفعلية في الاقتصاد، لأن هذه الأخيرة هي التي تزاول النشاط الاقتصادي مع العلم بأن عدد السكان المشتغلين يتأثر أساسا بمعدل خلق مناصب شغل جديدة .

من أجل تتبع مسار عملية التشغيل في الجزائر نستعين بالجدول التالي الذي يبرز لنا تطور حجم المشتغلين ومعدل التشغيل في الجزائر الذي يعبر عن النسبة بين المجتمع الشغيل والفئة النشطة الكلية، والهدف من

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، **الجزائر بالأرقام، نشرة** رقم 47، 2017، ص 19.

حسابه هو معرفة عدد مناصب الشغل الجديدة التي تم خلقها وفتحها من أجل الوقوف على وضعية التشغيل[1].

الجدول (2–6): تطور حجم المشتغلين ومعدل التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001–2019

(الوحدة ألف عامل)

السنوات	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**
حجم المشغلين	6228	6462	6684	7798	8044
معدل التشغيل	72.7	75.19	76.28	82.35	84.74
السنوات	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
حجم المشغلين	8869	8594	9145	9472	9737
معدل التشغيل	87.73	86.21	88.66	89.83	90.05
السنوات	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
حجم المشغلين	9599	10170	10788	10566	10594
معدل التشغيل	90.04	89.03	90.17	90.18	88.79
السنوات	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	
حجم المشغلين	10845	10858	11001	11281	
معدل التشغيل	89.5	88.29	88.27	88.62	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات: الجزائر بالأرقام رقم 49 نشرة 2021 جزء التشغيل ص13

يتبين من خلال الجدول أن حجم العمالة المشتغلة الكلي في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، بلغ سنة 2010 حوالي 9.73 مليون عامل بزيادة مطلقة عن سنة 2000 تتجاوز 3.5 مليون عامل، وقد تجاوز حجم الفئة المشتغلة سنة 2019 عتبة 11 مليون عامل. والملاحظ في الأمر أن وتيرة ارتفاع حجم العمالة المشتغلة خلال الفترة 2001–2019 كانت أسرع عن بقيت الفترات الأخرى.

[1] **الديوان الوطني للإحصائيات: الجزائر بالأرقام، نشرات متفرقة 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48.**

حيث خلال هذه الفترة عرفت معدلات التشغيل تحسن وتطور نحو الارتفاع، ففي سنة 2000 كان معدل التشغيل يساوي 71.11% كنسبة من الفئة النشطة، ليتسمر هذا المعدل في الارتفاع خلال السنوات اللاحقة ويصل إلى النسبة 88.62 % كنسبة من الفئة النشطة سنة 2019 وهو ما يمثل أكثر من 11.28 مليون عامل، مع تسجيل أكبر نسبة في التشغيل سنة 2014 بنسبة قدرها 90.18 % كنسبة من الفئة النشطة. كما سجلت معدلات البطالة تناقص ملحوظ خلال هذه الفترة من النسبة 28.98 % سنة 2000 إلى حوالي 11.4 % سنة 2019 وهذا دليل واضح على تحسن مستويات التشغيل وتوفر فرص عمل جديدة للأفراد الباحثين عن الشغل[1].

[1] كلو مهدي،**الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة** :دراسةحالة عينة من حملة الشهاداتا لعليا مهندس دولة و شهادة دراسات جامعية تطبيقية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 3 ،2002 ، ص 45..

.

المبحث الثالث: الاستثمارات الحكومية المحفزة لسوق العمل في الجزائر

تعتمد الجزائر كغيرها من الدول في سياساتها الاقتصادية على آليات حقيقية وفعالة لمعالجة مشكلة البطالة المتنامية، وذلك من خلال خلق المشاريع الإستثمارية المحفزة لسوق العمل و كذا تبيني آليات و برامج للتشغيل نظرا للدور الذي تلعبه هذه الهيئات في معالجة هذه الظاهرة .

المطلب الأول :البرامج المحفزة لسوق العمل في الجزائر

إن ارتفاع معدلات البطالة منذ منتصف التسعينات أدى بالدولة إلى التدخل عن طريق انشاء هيئات لدعم التشغيل هذه الهيئات تتمثل في الآتي[1] :

أولا برنامج الإدماج المهني للشباب:

تأسس منذ مطلع التسعينات بهدف التشغيل المؤقت للشباب بانشاء مناصب عمل مأجورة بمبادرة محلية، و الإعانة على إنشاء نشاطات على أساس مشاريع يقترحها الشباب في شكل تعاونيات فردية أو جماعية ، و كان هدف الجهاز إزالة و تصحيح النقائص و التركيز على المبادرة و الشراكة المحلية، كما يهدف إلى جعل الشباب يكتسبون خبرة مهنية داخل وحدة انتاجية أو إدارة لفترة تتراوح بين ثلاثة أشهر و 12 شهرا.

ثانيا: الوظائف المأجورة بمبادرة محلية:

في سنة 1990 تبنت الحكومة جهازا يهدف إلى إنشاء مكثف لمناصب الشغل لمدة سنة واحدة تقتصر هذه الوظائف على الأشغال غير المنتجة و القليلة التأهيل، سمح هذا الاجراء بتوظيفحوالي 2500 شاب في سنة 2004، إلا أن هذه الوظائف المنشأة مؤقتة تتركز في مجملها في القطاع الخدمي.

ثالثا: الأشغال ذات المنفعة العامة و ذات الإستعمال المكثف لليد العاملة:

انشئ هذا الجهاز على أساس القرض الممنوح للجزائر من قبل البنك الدولي للإنشاء و التعمير ، الاهداف الرئيسية لهذا البرنامج هي تنمية و تطوير المجتمعات السكانية الأقل نموا بهدف إنشاء عدد معتبر من مناصب الشغل المؤقتة مع تطور و صيانة الهياكل العمومية و ذلك بتطبيق الاشغال ذات المنفعة الاقتصادية

[1] غالم عبد الله، **اجراءات و تدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر ،ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة**، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011،ص5

و الاجتماعية من صيانة الملحقات من طرف البلدية و الولاية ، وقد سمح هذا الجهاز بانشاءحوالي175.131منصب شغل.

رابعا: عقود ما قبل التشغيل (CPE):

يعتبر من أهم البرامج المطبقة حاليا، موجه لإدماج الشباب المتحصلين على شهادات جامعية و الذين يدخلون سوق الشغل لأول مرة ، و يهدف إلى زيادة العروض و

تشجيع و تسهيل ادماج المتحصلين على شهادات علمية في سوق الشغل من خلال الفرصة التي يمنحها إياهم عقد ما قبل التشغيل في اكتساب تجربة تساعدهم على الإدماج النهائي لدى أصحاب العمل.

المطلب الثاني: الأجهزة و المؤسسات المحفزة لسوق العمل في الجزائر .

أولا: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI):

تتكون الوكالة من مجموعة من الإدارات و الهيئات التي تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم حيث تركز على تقييم المشاريع و دراستها و من تم اتخاذ القرارات بشأنها سواء بالقبول أو الرفض، تهدف إلى تشجيع و تطوير الإستثمار من خلال الخدمات التي تقدمها و تطبيق المزايا الجبائية المرتبطة بالإستثمار[1].

ثانيا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

انشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي 1/14 المؤرخ في 22/1/2004و هي آلية جديدة تهدف إلى ترقية الشغل الذاتي من خلال مرافقة القروض المصغرة و دعمها و متابعتها، يخص هذا الجهاز بالأساس الحرفيين و النساء الماكثات بالبيت و تتراوح قيمة هذه القروض ما بين 50000 و 400000 دج.

[1] علوني عمار، **دور هيئات دعم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في معالجة البطالة –دراسة تقييمية بولاية سطيف**، ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة ، جامعة المسيلة، يوم 15-16 نوفمبر 2011، ص5

ثالثا: الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM):

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري انشأت بموجب المرسوم التنفيذي259/90 المؤرخ في 8/9/1990 المعدل و المكمل للأمر رقم42/71

المؤرخ في 17/6/1971، و بذلك فان الوكالة تعتبر من بين أقدم الهيئات العمومية [1]للتشغيل في الجزائر ، و تتكون من المديرية العامة، 11 مديرية جهوية و حوالي 165 وكالة محلية، تكمن مهامها الأساسية في تنظيم سوق الشغل و تسيير العرض و الطلب

رابعا صندوق دعم تشغيل الشباب (FAEJ):

تم إنشاء هذا الصندوق سنة 1989، الهدف منه تمكين الشباب من الحصول على عمل بمبادرة محلية أو إنشاء أو ما يسمى بالتعاونيات، حيث يساهم فيها الشباب ب 30% و الباقي تساهم به البنوك .

خامسا: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):

تتمثل أهم نشاطات هذا الجهاز في الحفاظ على مناصب العمل أو المساعدة على العودة إلى العمل، خاصة بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية في إطار عمليات تسريح العمال و تتمحور هذه النشاطات حول الاجراءات التالية:

, دفع تأمين من البطالة و مراقبة المنظمين إلى الصندوق لمدة قدرها 23 شهرا. (الدعم و المساعدة من أجل الرجوع إلى العمل. , المساهمة في إنشاء مؤسسات خاصة بالبطالين الحاملين لشهادات التكوين المهني أو التعليم العالي أو حتى الذين يملكون خبرة في ميدان معين .

سادسا : وكالة التنمية الإجتماعية (ADS) :

أنشات هذه الوكالة سنة 1996 بمرسوم تنفيذي رقم 96/223الصادر بتاريخ 29 جوان 1996، مهمتها محاربة الفقر، البطالة و التهميش الإجتماعي، كما أوكلتلها مهمة تسيير و متابعة العقود ما قبل التشغيل (CPE)، العمل المؤقت (ESIL)، و الأعمال ذات المنفعة العامة ، كما تعمل على إدماج

[1] بن طجين محمد عبد الرحمان ، **دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1970–2008، مذكرة ماجستير** ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010، ص 73

طالبي العمل وفقا لما يتوفر من مناصب عمل، و حسب وزارة العمل تم إدماج حوالي 35344 خريج جامعة في إطار هذه الوكالة إلى غاية سنة.2000

سابعا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

لقد اعتمدت الحكومة جهازا جديدا لتأطير سياسة دعم التشغيل في 2 جويلية 1996، و المتعلق بدعم تشغيل الشباب مع تحديد أشكال هذا الدعم، و تكلفت بتأطير و تطبيق هذا الجهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويهتم هذا الجهاز بثلاث نقاط أساسية:

1- إدماج نشاطات الشباب في آليات السوق .

2- تدخل البنوك حسب المنطق الاقتصادي و المالي فيما يخص تقييم الاخطار و اتخاذ الاراء لتمويل المشاريع

3- إعادة تركيز تدخل السلطات العمومية في مهام المساعدة و الاستشارة.

ثامنا : تجربة صندوق الزكاة:

تم إنشاء صندوق الزكاة الجزائري في سنة 2003، حيث كان ينشط عن طريق اللجان المركزية و الولائية القاعدية) ، بعد ذلك تم إنشاء المديرية الفرعية للزكاة سنة 2005 بموجب مرسوم تنفيذي و المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية و الأوقاف حيث تنص المادة الثالثة منه على إنشاء مديرية الزكاة التي تكلف بالإشراف على جمع موارد الزكاة و توزيعها و تحديد طرق صرفها ، من أهم الصيغ التي يمنحها هذا الصندوق أنه يتكفل بتقديم قرض مصغر يمنح للقادرين على العمل من الجنسين و يسدد في أجل لا يتعدى أربع سنوات[1].

[1] داريني سميرة ،**صندوق الزكاة بين الواقع و الآفاق ، رسالة ماجستير** ، كلية الحقوق جامعة الجزائر، 2010،ص114

المطلب الثالث :التحديات والمعوقات أمام الإستثمارات الحكومية الداعمة لسوق العمل والتشغيل

رغم الأهمية الكبيرة للاستثمارات العمومية في اقتصاد الدولة ،وفي تحقيق أهداف الإستراتيجية التنموية المسطرة ،إلا ّأنّ تحقيق هذه الأهداف يواجه الكثير من المعوقات والمشاكل تختلف باختلاف ظروف كل دولةو السياسات الاقتصادية المنتهجة فيها، وتتلخص أهم هذه المعوقات التي تواجه الإستثمار الحكومي في الجزائر في العناصر التالية:

أولا :غياب تصور تنموي كلي للسياسة التنموية لكل قطاع اقتصادي لتحديد الأولويات في الاستثمارات العمومية.[1]

ثانيا :مشكل التمويل، ففي الدول النفطية يتعلق تمويل الاستثمارات العمومية بأسعار النفط ذات الطبيعة المتذبذبة وغير المستقرة في الأسواق العالمية، وفي الدول النامية الأخرى يتم تمويل الاستثمارات العمومية في الكثير من الحالات عن طريق الاقتراض.

ثالثا:إهمال اعتبارات الكفاءة وترشيد الإنفاق في الكثير من المشاريع الاستثمارية، والانطلاق في خطط استثمارية كبيرة لاعتبارات غير اقتصادية.

رابعا:ارتفاع تكاليف الاستثمارات العمومية بسبب غياب الدراسة الجيدة للمشروع ، وعدم مراعاة الترابط و التكامل مع المشاريع الأخرى ، فإنجاز مشاريع سكنية ومرافق صحية وتعليمية ثم الانطلاق في تهيئة الطرق وأشغال الربط بالكهرباء والغاز سيؤجل الاستفادة من المشاريع كما قديرفع التكاليف نتيجة أعمال الصيانة.

خامسا:مشكلة الفساد وإهدار المال بسبب غياب الرقابة وآليات ترشيد الإنفاق العام ، وهذا ما يحد من فعالية الاستثمار العمومي ، حيث يتم في الكثيرمن الحالات استغلال المضمون الاجتماعي للاستثمارات العمومية لتنفيذ مشاريع ليست لها جدوى اقتصادية

سادسا:الإقتصاد الغير رسمي : وهذا ما يؤثر على التنافسية في الإستثمارات من خلال العوامل التي تعفى منها الإستثمارات الغير في الإقتصاد الغير الرسمي كالتهرب الضريبي ...إلخ

سابعا:المعوقات القانونية :و تتمثل في تعدد القوانين و الأنظمة ، التعديلات و التغييرات في القوانين ، المشكلات القانونية مع العمال ، الفساد في تطبيق القانون

---

[1] مُحَّد مطر، **إدارة الاستثمارات الإطار النظري و التطبيقات العملية**، مرجع سبق ذكره، ص52

ثامنا: المعوقات البيروقرطية: كبطء العمل الإداري ، صعوبة فهم الموظف المعني لتفاصيل طلب المنشأة ، الفساد الإداري كالرشوة والوساطة والمحسوبية .

تاسعا: معوقات مهارية : تتمثل في ندرة مهارة العاملين، ندرة التأهيل العلمي والخبرة العلمية .

عاشرا: معوقات التكلفة : تتمثل في إرتفاع تكاليف الإنتاج.

الحادي عشر: معوقات التسويق: تتمثل في معوقات التسويق المحليو معوقات التسويق الخارجي

الثاني عشر: معوقات الضرائب و الرسوم : تتمثل في الضرائب المرتفعة والمتعددة ، الإزدواج الضريبي وغموض في القوانين الضريبية.

خلاصة الفصل

لقد أولت الدولة الجزائرية كل اهتماماتها بمسألة البطالة والتشغيل، وذلك باتخاذ مجموعة من التدابير كإجراءات لمكافحة البطالة، وقد تمثلت هذه الإجراءات في مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل.

وهذا ما يبين لنا مساعي الدولة الجزائرية لمعالجة مشكلة البطالة والتي تراجعت بالفعل، و كذلك البرامج التنموية المولدة للإستثمارات من خلال البرامج التنموية خلال الفترة 2001-2019

عرفت الجزائر خلال هذه الفترة أربعة برامج إستثمارية مهمة و هي برنامج الإنعاش الإقتصادي للفترة 2001-2004 ثم تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 ثم البرنامج الخماسي للتنمية الذي يعتبر مكملا لسابقه ثم برنامج توطيد النمو الإقتصادي للفترة 2015-2019 حيث تم تخصيص مبالغ هامة لهذه البرامج لتنفيذ الإهداف المسطرة .

من بين الأهداف المسطرة هو تطوير سوق العمل في الجزائر حيث تمثل ذلك في دراسة سوق العمل في ظل البرامج الإستثمارية، حيث عرفت معدلات البطالة في هذه الفترة تراجعا ملحوظا مع تسجيل زيادة في طلبات العمل المسجلة و كذا طلبات العمل المسلمة ؛

ومن أجل تحقيق هذا التكامل بين الإستثمارات الحكومية و سوق العمل فقد عمدت الحكومة إلى تبني العديد من المؤسسات و الأجهزة المحفزة لسوق العمل متمثلة في برامج و اجهزة التشغيل التي تهدف إلى تسهيل إندماج اليد العاملة

لكن الشيء الذي يبعث على القلق ويجعلنا نتساءل: هل هذه المناصب التي وفرتها الدولة ستصبح مستقبلا مناصب عمل دائمة وتحقق أمن وظيفي واستقرار اجتماعي، أم أنها ستبقى عبارة عن مناصب عمل مؤقتة تهدد مستقبل الشباب وتثير خوفهم وشعورهم بعدم الأمان.

الفصل الثالث:

تحليل إنعكاسات الاستثمارات الحكومية على سوق العمل في الجزائر

الفصل الثالث: تحليل إنعكاسات الاستثمارات الحكومية على سوق العمل في الجزائر

تمهيد:

إن دراسة تأثير الإستثمارات الحكومية المنشأة في إطار البرامج التنموية المختلفة على على سوق العمل بصفة يقتضي دارسة وتحليل سوق العمل خلال الفترة 2019/2001 أي خلال برامج الإستثمارات التي تبنتها الدولة خلال الفترة.

وهذاما يسمح بمعرفة مدىمساهمةالإستثمارات الحكومية المتبناة في إطار البرامج التنموية المختلفةفي تقليص معدلات البطالة و كذا دراسة تطور و توزيع القوى العاملة خلال الفترة 2018-2021 مع تبيان آفاق كل من سوق العمل و الإستثمارات الحكومية

وعليه سنتطرق فيهذا الفصل إلىإنعكاس الاستثمارات الحكومية على وضعية سوق العمل في المبحث الأول و كذا تقييم آثار الإستثمارات الحكومية على سوق العمل في الجزائر 2021/2018 من خلال المبحث الثاني أما في المبحث الثالث سيتم التطرق إلى الإستثمارات الحكومية و آفاق سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2021/2018

المبحث الأول: إنعكاسات الاستثمارات الحكومية على وضعية سوق العمل:

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى الآثار المترتبة عن البرامج الإستثمارات الحكومية على سوق العمل ، وذلك من خلال دراسة أثر الإستثمارات الحكومية للفترة الممتدة من 2001 /2019 على التشغيل:

المطلب الأول:أثر مخطط دعم الإنعاش الاقتصاديوالبرنامج التكميلي لدعم النمو على سوق العمل

كان من ابرز أهداف مخططي دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو هو التقليل من معدلات البطالة .

أولا : اثر مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي على سوق العمل

نظرا للارتباط الوثيق بين تفعيل معدلات النمو الاقتصادي، وتخفيض نسبة البطالة ظهر توجه واضح لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي للتركيز على المشاريع التي بإمكانها امتصاص أكبر قدر ممكن من اليد العاملة، والاعتماد الكبير على قطاع البناء والأشغال العمومية خير دليل على ذلك وهذا بناء على حرص الحكومة على توفير ظروف اجتماعية أفضل، ومن هنا فإن أهم الآثار المترتبة على مختلف القطاعات الحكومية الاقتصادية التي تمولها، هو خلق ديناميكية في سوق العمل وهوما حرصت الحكومة على إبرازه من خلال وضع إحصائيات تنبئية لحجم اليد العاملة، التي يمكن أن يوفرها كل قطاع طيلة سنوات البرنامج، [1]

حيث أن أكثر من 90% من الغلاف المالي المخصص لبرنامج الإنعاش الاقتصادي وجه الإنعاش مختلف القطاعات الاقتصادية المحركة للشغل كما هو مخطط في البرنامج.

1- اثر مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي على البطالة :

إن هذا البرنامج ساهم في تخفيض معدلات البطالة و الجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم (03-01): معدلات البطالة خلال الفترة 2001-2004

	2001	2002	2003	2004
معدل البطالة %	27.30	25.70	23.70	17.70

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات : تقرير سبتمبر 2015 فقرة البطالة و التشغيل

[1] منصوري زين، **واقع و أفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات افريقيا جامعة الشلف 2005**، مرجع سبق ذكره، ص 154.

من خلال الجدول نجد أن نسبة البطالة في تناقص مستمر بالموازاة مع زيادة مستمرة لقيمة الاستثمار العمومي في هذه المرحلة، أين انخفضت نسبتها من 27.30 % سنة 2001 إلى17.70% سنة 2004، في ظل ارتفاع للإنفاق العمومي من 357.39 مليار د.ج سنة 2001 إلى639.05مليار د.ج سنة 2004

2- اثر مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي على حجم العمالة :

الجدول رقم (03-02): حجم العمالة المشتغلة و المناصب المستحدثة خلال الفترة 2001-2004 **(الوحدة (شخص)**

السنوات	حجم العالة المشتغلة	مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة
2001	6228000	619534
2004	6847534	

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات : تقرير سبتمبر 2015 فقرة البطالة و التشغيل ص8

تظهر الإحصائيات الخاصة بحجم العمالة أنه تم تسجيل إرتفاعها سنة 2001 من 6228000 إلى 6847534 سنة 2004، حيث تم إستحداث 619534 منصب عمل .

إن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي كان له أثر إيجابي على زيادة التشغيل والتقليص من معدل البطالة، إلا أن هذا التأثير يبقى تأثيرا ظرفيا نتيجة التأثير الضعيف لهذا البرنامج على زيادة الإنتاج باعتبار أن الرفع من الإنتاج هو الوسيلة المثلى لخلق مناصب عمل جديدة وبالتالي فإن الاعتماد على سياسة إنفاقية توسعية من أجل تحفيز النمو وخلق مناصب عمل يبقى مرهونا بمدى مرونة الجهاز الإنتاجي لهذه الزيادة في النفقات، كما يجب مراجعة ترتيب بنود الإنفاق الاستثماري بحيث تكون الأولوية للمشروعات المولدة لأكبر قدر ممكن من العمل أو تلك المحفزة للقطاع الخاص، حتى يولد مزيدا من فرص العمل في الاقتصاد الوطني، وهذا ما يجعل الحكومة تقدم على صياغة سياسة إنفاقيه متوازنة تعمل على زيادة التشغيل دون ارتفاع في معدل التضخم من خلال تشجيع القطاع الخاص على مزيد من الانفاق ومزيد من الاستثمار وتوفير المناخ المناسب.

ثانيا : اثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على سوق العمل

جاء هذا البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009) لمواصلة وتيرة الازدهار في النشاط الاقتصادي التي نتجت عن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، [1]

حيث أنه يختلف عن سابقه من حيث المدة التي يمتد من خلالها ومن خلال القيمة الإجمالية لهذا البرنامج، والتي تزيد عن قيمة مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بحوالي 6 أضعاف، وذلك يرجع بالأساس من جهة إلى ضرورة تغطية النقائص التي سجلت بعد تطبيق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، ومن جهة أخرى نتيجة تراكم الادخار الوطني بعد الارتفاع الذي سجلته أسعار المحروقات منذ بداية الألفية الثالثة كان هذا البرنامج هدف إلى ربح رهانين أساسيين تعلق الأمر الأول بفتح 100 ألف مؤسسة صغيرة جديدة في الفترة الممتدة إلى غاية 2009 أما الأمر الثاني فتعلق بتخفيض معدلات البطالة إلى أقل من 9% خلال الفترة (2010-2013) وذلك من خلال خلق مليوني منصب شغل خلال فترة برنامج دعم النمو (2005-2009) حيث أصبح هذا الأخير أحد الأهداف الاستراتيجية الدائمة للسياسة الوطنية للتنمية،

1- اثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على البطالة

تعتبر المبالغ المخصصة لهذا البرنامج جديرة لتغيير الاختلالات الاقتصادية وخصوصا اختلالات سوق العمل، ويمكن ملاحظة أهم انعكاسات هذا البرنامج من خلال مناصب معدلات البطالة خلال فترة تطبيق البرنامج، والتي يبينها الجدول التالي:

الجدول رقم (03-03): تطور نسب البطالة خلال فترة تطبيق برنامج دعم النمو 2005-2009

	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة %	15.30	12.30	11.80	11.30	10.20

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات : تقرير سبتمبر 2015 فقرة البطالة و التشغيل

يتبين لنا من خلال الجدول أن نسبة البطالة في تناقص مستمر، حيث انخفضت نسبتها من 15.30% سنة 2005 ثم 12.30% سنة 2006 إلى أن وصلت إلى10.20% سنة 2009.

[1] العالية مناد + عاشور مزريق**مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة 2001- 2019 مجلة إقتصادياتإفريقياجامعة الشلف 2020** ص 198.

2- اثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على حجم العمالة

يمكن ملاحظة أهم انعكاسات هذا البرنامج من خلال حجم العمالة المشغلة و مناصب الشغل المستحدثة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-04): حجم العمالة المشتغلة و المناصب المستحدثة خلال الفترة 2005-2009

الوحدة (شخص)

السنوات	حجم العالة المشتغلة	مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة
2005	6222000	3250000
2009	9472000	

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات : تقرير سبتمبر 2015 فقرة البطالة و التشغيل ص9

يتضح من خلال الجدول أن مخصصات الدولة خلال البرنامج الإستثماري كان لها الأثر الكبير على حجم العمالةو عدد المناصب المستحدثة، حيث تم تسجيل ارتفاعها من 6.222.000 منصب شغل سنة 2005 إلى 9.472.000 منصب سنة 2009، حيث بلغ عدد المناصب المستحدثة 3250000 منصب عمل و هو أعلى من المناصب المتوقع توفيرها .

من خلال كل ما سبق، فإن برنامج دعم النمو الاقتصادي ساهم في التقليل من البطالة واستحداث مناصب شغل، إلا أنها كانت مزيجا بين المناصب المؤقتة والدائمة، والإشكال المطروح في هذا الشأن، ما هو مصير هذه الطاقات العمالية المشغلة مؤقتة لضمان سيرورة تشغيلية المؤسسات وورشات المخطط الاستثماري للفترة 2005-2009 بعد انقضاء فترات هذا البرامج سيما في حالة انخفاض مصادر الدولة من المحروقات وضخامة فاتورة الاستيراد، أين أصبح الاستهلاك هو محرك الدورة الاقتصادية، طالما أن المقاربة الإنتاجية لا محل لها في مخصصات البرامج الاستثمارية العمومية لهذه الفترة". وما يلاحظ في هذه الفترة، أن حجم الاستثمار العمومي عرف معدلات نمو مرتفعة جدا، ساهم في توفير عدد معتبر من مناصب الشغل وهو ما يفسر الاتجاه التنازلي لمعدلات البطالةو زيادة في حجم العمالة.

المطلب الثاني: اثر البرنامج الخماسي للتنمية (2010–2014) على سوق العمل

إنه لجدير بالتذكير أن الهدف المعلن في برنامج السيد رئيس الجمهورية والذي تتكفل الحكومة بتجسيده يتمثل بالنسبة لهذه السنوات الخمس في استحداث ثلاثة ملايين منصب شغل جديد بحلول عام 2014 منها 1500000 منصب في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل وفي هذا الإطار فإن برامج دعم استحداث مناصب الشغل استفادت من غلاف مالي قدره 350 مليار دج لمرافقة الإدماج المني لخريجي التعليم العالي والتكوين المهني[1]،ودعم استحداث المنشآت المصغرة وبرامج التشغيل الانتظاري، ونتائج الدعم العمومي للتشغيل ستضاف لحجم التوظيفات التي تتم في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي إلى جانب تلك التي يفرزها النمو الاقتصادي. تتمة لأهداف ومساعي برامج الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 خصصت الدولة الجزائرية اعتمادات مالية جد معتبرة خلال هذه الفترة لبرنامج الاستثمارات العمومية بغلاف مالي إجمالي قدره 286 مليار دولار أمريكي لتطوير وتحسين مجالات التنمية المحلية والبشرية وقطاع الأشغال العمومية لإنجاز الطرق السيارة شرق غرب والسدود وإتمام برنامج المليون سكن، وهذا بغية إحداث قفزة نوعية ودفع عجلة التنمية الشاملة في شتى المجالات من جهة، وخلق مناصب عمل والقضاء على البطالة من جهة أخرى، وفيما يلي عرض لأهم إسهامات هذا البرنامج في مجال مكافحة البطالة

أولا : اثر البرنامج الخماسي للتنمية على التشغيل

إن الدولة قد رصدت تخصيصات مالية خاصة لهذا البرنامج، أين ضخت ما قيمته 155 مليار دولار لاستحداث مشاريع عمومية جديدة أثرت على سوق العمل من خلال مساهمة العديد من القطاعات في توفير مناصب الشغل حيث ساهمت هذه الإستثمارات في التقليل من معدلات البطالة و الجدول التالي يوضح ذلك:

[1] راضية خزار **الملتقى الوطني الثالث حولسياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والانعاش الاقتصادي في الجزائر2001–2014**جامعة سطيف 2016 ص 82

.

الجدول رقم (03-05): معدلات البطالة خلال الفترة 2010-2014

	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة %	10	9.27	9.75	9.43	9.015

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات : تقرير سبتمبر 2015 فقرة البطالة و التشغيل

من خلال الجدول يتبين لنا ان نسبة التشغيل في تناقص مستمر حيث انخفضت من 10% سنة 2010 إلى 09% سنة 2014 ، في ظل الارتفاع المتزايد للإنفاق على الإستثمارات العمومية .

ثانيا :اثر البرنامج الخماسي للتنمية على حجم العمالة

يمكن ملاحظة أهم انعكاسات هذا البرنامج من خلال حجم العمالة المشغلة و مناصب الشغل المستحدثة وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (06-03): حجم العمالة المشتغلة و المناصب المستحدثة خلال الفترة 2010-2014

الوحدة (شخص)

السنوات	حجم العالة المشتغلة	مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة
2010	9735000	1003000
2014	10738000	

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات : تقرير سبتمبر 2015 فقرة البطالة و التشغيل

يتضح لنا من خلال المعطيات المذكورة في الجدول أن حجم العمالة، شهد ارتفاعا من9.735.000 منصب سنة 2010 إلى10.738.000سنة 2014. حيث تم إستحداث مليون منصب عمل خلال هذه الفترة[1]

إن تتبع حجم الزيادة بين العمالة النشطة والعمالة المشغلة، يبين أن عدد المناصب التي وفرتها الدولة الجزائرية قاربت المليون منصب شغل في تمثل ثلث ما قدر للبرنامج من منظور التشغيل في حدود سقف 03 ملايين

[1] راضية خزار **الملتقالوطني الثالث حولسياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والانعاش الاقتصادي في الجزائر2001-2014 جامعة سطيف**مرجع سبق ذكره ص 83

.

منصب شغل بحلول عام 2014، وبتصفح معطيات واقع العمل، نلاحظ أن نسبة التشغيل المبينة أعلاه كانت بمساهمة الدولة والقطاع الخاص والشركات الأجنبية، لكن ما هي الطبيعة القانونية لعلاقة العمل التي أقرتها برامج الاستثمارات العمومية، هل كانت من قبيل المناصب الدائمة أم مجرد مناصب مؤقتة محددة المدة تنتهي بانتهاء إنجاز الأشغال المبرمجة فيها؟ إذ أن العبرة اقتصادية في مجال التوظيف والتشغيل هي الدوام من دون تضخم بما يساهم في خلق قيم مضافة بوتيرة إنتاجية لا استهلاكية نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه أن الزيادة الأفقية للاستثمار العمومي التي تم إنفاقها في برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010-2014 رافقته زيادة تناسبية مع حجم العمالة، أين لاحظنا أن نسبة البطالة المقدرة في تناقص مستمر مقارنة بقيمة الاستثمار العمومي في هذه المرحلة،

من خلال كل ما سبق، فإن برنامج دعم النمو الاقتصادي ساهم في القضاء على البطالة واستحداث مناصب شغل، إلا أنها كانت مزيجا بين المناصب المؤقتة والدائمة.

المطلب الثالث: اثر برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) على سوق العمل

يهدف البرنامج الخماسي 2015-2019 إلى إستحداث مناصب الشغل و مواصلة مكافحة البطالة و تشجيع الإستثمار المنتج المحدث للثروة و مناصب العمل و كذا تحريك عجلة التشغيل والتقليص من معدلات البطالة من خلال التوفيق بين العرض والطلب و تقريب مناصب العمل الممنوحة لصالح طالبي العمل والشباب المسجلين على مختلف المؤسسات والمصالح الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب. تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. . تشجيع العمل في الجنوب ومضاعفته.[1]

أولا: اثر البرنامج الخماسي على البطالة

كما تمت الإشارة إليه سابقا فإن هدف برنامج توطيد النمو الإقتصادي هو تقليص معدلات البطالة و يمكن دراسة ذلك وفق الجدول التالي :

[1] بوفليح نبيل، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، رسالة ماجستير، جامعة الشلف 2012 ص 112

.

الجدول رقم (03-07): معدلات البطالة خلال الفترة 2015-2019

	2015	2016	2017	2018	2019
معدل البطالة %	11.2	10.5	11.7	11.5	11.4

المصدر: مجلة أفاق علمية المجلد 12 العدد 05 السنة 2020 جامعة تمنراست ص 686

يتبين من خلال الجدول أن نسبة البطالة خلال هذه الفترة تراوحت بين النسبة 11.2 و 11.4 حيث بقيت ثابتة طبلة هذه المدة ، و عليه يمكن القول أن أهداقف هذا البرنامج لم تتحقق بسبب إنخفاض أسعار البترول خلال هذه الفترة .

ثانيا : اثر البرنامج الخماسي على حجم العمالة

من خلال مخصصات برنامج توطيد النمو الإقتصادي للفترة 2015-2019 كان الهدف منها هو إستحداث مناصب شغل جديدة و يمكن تتبع ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03-08): حجم العمالة المشتغلة و المناصب المستحدثة خلال الفترة 2015-2019

الوحدة (شخص)

السنوات	حجم العالة المشتغلة	مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة
2015	13622118	802545
2019	14424663	

المصدر : المصدر: مجلة أفاق علمية المجلد 12 العدد 05 السنة 2020 جامعة تمنراست ص 686

من خلال الجدول يتضح أن حجم العمالة المشتغلة شهد زيادة قدرت ب 802545 حيث بلغ حجم العمالة سنة 2015 ب 13622118 في حين بلغ سنة 2019 14424663 و هو رقم قليل بالمقارنة بالأهداف المرجوة من برنامج توطيد النمو الإقتصادي .

بتحليل نتائج البرامج الاستثمارية للفترة 2001-2019 تبين أن الدولة لم تخصص مبالغ مهمة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي إلا في حدود6.9مليار دولار، وهذا مقارنة بالأغلفة المالية لباقي البرامج، لذا كان أثر سياسة الإنعاش على البطالة ضعيفا جدا، [1]

لقد اتضح نوعا ما هذا الأثر من خلال برنامج دعم النمو للفترة 2005-2009 لكنه لم يرق لتوقعات هذا البرنامج في مجال التشغيل، وهذا يعزى لعدم الاستغلال الأمثل للموارد المالية المخصصة للبرنامج، والذي استهلك فقط ما قيمته 16% من إجمالى اعتماداته المالية، وهذا ما يحول دون تحقيق الأهداف المرجوة سيما فيما يخص توفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة إن الأرصدة المالية المرحلة إلى برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010-2014 أعطت وزنة مالية معتبرة لهذا البرنامج، الأمر الذي أدى إلى توفير مناصب شغل جديدة وتدني نسب البطالة، إلا أن النتائج الفعلية لم تعكس حقيقة هذا الطرح، حيث نجد أن الطاقة الاستيعابية لهذا البرنامج في التشغيل استطاعت أن تحقق فقط ثلث1/3مما هو متوقع ومسطر في الأهداف المرجوة، أي خلق حوالي مليون منصب عمل من خلال دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإدماج المؤقت لخريجي الجامعات ومعاهد التكوين المهني. أما بخصوص برنامج توطيد النمو الإقتصادي فهو لم يحقق النتائج المرجوة و ذلك بسبب تبني مجموعة من الإجراءات الهدف منها ترشيد النفقات العامة من أجل تدارك الوضع الإقتصادي نتيجة تدهور اسعار البترول ، حيث تم تجميد جميع المشاريع التي لم يتم الإنطلاق في تنفيذها و الحفاظ فقط على العمليات الضرورية التي تكتسي طابع الأولوية القصوى و هو ما اثر سلبا على أهداف التشغيل المبرمجة خلال هذه الفترة .

[1] العالية مناد + عاشور مزريق **مجلة إقتصاديات إفريقيا جامعة الشلف 2020 مرجع سبق ذكره** ص 212.

المبحث الثاني: تقييم آثار الإستثمارات الحكومية على سوق العمل في الجزائر 2021/2018

بهدف تقييم الإستثمارات الحكومية على سوق العمل لابد من دراسة توزيع القوى العاملة سواء من حيث الحجم أو النسبة أو الهيكل، لأن تحليل توزيع وتطور القوى العاملة المشتغلة يساعد بشكل أفضل في إعداد البرامج الاقتصادية التي من شأنها أن تساهم في التقليل من معدلات البطالة. تعتمد الجزائر في تحليلها لقوة العمل المشتغلة على التصنيفات التالية:

توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية ؛ و توزيع العمالة حسب المهنة؛العمالة حسب فئة العمر؛العمالة حسب المنطقة الجغرافية؛

المطلب الأول : تطور و توزيع القوي العاملة حسب القطاعات الإقتصادية

سنحاول في هذا المطلب دراسة تطور العمالة حسب النشاط الاقتصادي وذلك من خلال تحليل توزيع العاملين حسب مختلف القطاعات الاقتصادية الموجودة في الاقتصاد الجزائري وهي القطاع الفلاحي، الصناعي[1]، قطاع البناء والأشغال العمومية، قطاع التجارة والخدمات. يعتبر هذا التصنيف من أهم التصنيفات التي تعتمد عليها الحكومة الجزائرية في توزيع اليد العاملة، وذلك بهدف معرفة أهم القطاعات التي تستقطب يد عاملة بكثرة والتي تولي لها الحكومة اهتمامات خاصة من أجل تشجيع العملية التنموية.

[1] الحمليلي سناء – شيبي عبد الرحيم **تحليل مؤشرات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1992–2019**. مجلة مجاميع المعرفة المجلد 07 العدد 03 أكتوبر 2021 ص 89

الجدول (09-03): تطور حجم ونسبة العمالة المشتغلة في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2018- 2019 **(الوحدة ألف عامل)**

)

القطاع	القطاع الفلاحي		القطاع الصناعي		قطاع البناء و الأشغال العمومية		قطاع التجارة و الخدمات	
السنوات	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
2018	**1067**	**9.70**	**1434**	**13.03**	**1774**	**16.13**	**6726**	**61.14**
2019	**1083**	**9.6**	**1450**	**12.8**	**1890**	**16.8**	**6857**	**60.08**

- Office National des Statistiques, Données Statistique : Activité, Emploi et Chômage, N°879,Mai 2019.

يتبين من خلال الجدول أن عدد العمال في تطور مستمر على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية ولكن بنسب متفاوتة. يحتل قطاع التجارة والخدمات المرتبة الأولى من حيث حجم العمالة المشتغلة ثم يليه قطاع الأشغال العمومية ثم القطاع الصناعي و اخيرا القطاع الفلاحي.[1]

أولا : العمالة في القطاع الفلاحي:

تتميز العمالة في القطاع الفلاحي بصعوبة الحصول وضبط البيانات الخاصة بها، حيث لا يمكن إعطاء صورة واضحة عن عدد الأفراد المشتغلين في قطاع الفلاحة بسبب أن النشاط الفلاحي في الجزائر يتغير حسب السنة وحسب الظروف المناخية كما أن العمال في هذا القطاع موسميون . كما يعتمد على البيانات التي يقوم الديوان الوطني للإحصائيات بجمعها، مع العلم بأن الأفراد الذين يقومون بممارسة نشاط زراعي بصفة أساسية هم الذين يدخلون في العملية الإحصائية ويتم استبعاد الأفراد الذي يمارسون نشاطا زراعيا ما بصفة ثانوية من العملية الإحصائية.

ويعود السبب في نقص اليد العاملة في هذا القطاع إلى توفر و تطور المعدات المستعملة في مختلف العمليات من جهة و من حهة أخرى عزوف العمال عن التوجه للعمل في المجال الفلاحي و ذلك للجهد المبذول فيه .

[1] عبد اللطيف حمريط**محددات الطلب على العمل دراسة قياسية** أطروحة شهادة دكتوراه جامعة سيدي بلعباس 2020-2021 ص 150

ثانيا العمالة في القطاع الصناعي :

يظهر من خلال الإحصائيات السابقة بأن القطاع الصناعي يحتل المرتبة الثالثة من ناحية توظيف اليد العاملة، ودليل ذلك النسبة13.03% من نسبة العمالة الإجمالية وذلك سنة 2018 بقيمة قدرها 1434000 عامل، حيث عملت الحكومات الجزائرية المتعاقبة على تطوير القطاع الصناعي بهدف تكوين اقتصاد متكامل يعتمد على الصناعة بأنواعها، ورغم ذلك فالعمالة في القطاع الصناعي لم تتطور كثيرا مقارنة بالقطاعات الأخرى. [1]

إلا أن القطاع الصناعي مر بفترة تذبذب بين الانخفاض والارتفاع من ناحية المساهمة في القوة العاملة المشتغلة الإجمالية ويمكن ربط ذلك بالأسباب التالية:

العمومية مما ترتب عنه تسريح عدد هائل من العمال . بسبب ما سبق عملت الدولة الجزائرية على تطوير القطاع الصناعي حيث نال حصة الأسد من الدعم في إعداد البرامج الاقتصادية، ولكن نظرا لما يتطلبه القطاع الصناعي من مهارات وتقنيات تفتقدها سوق العمل الجزائرية فقد كان يعاني نقص في اليد العاملة المؤهلة مما أدى بالحكومة إلى إعادة النظر في سياسة تكوين اليد العاملة ومواكبة الطلب في سوق العمل. بالرغم من ارتفاع مردودية العمل في القطاع الصناعي خلال الألفية الثانية، فإن مشروع الإنعاش الاقتصادي لم يأت بالنفس الجديد والمأمول فيه، كما لم تنتج الجهود المبذولة في استقطاب استثمارات أجنبية أو محلية خاصة لملء الفراغ الناتج عن تراجع دور الدولة في هذا القطاع وتأخر عملية الخوصصة.

ثالثا: العمالة في قطاع البناء والأشغال العمومية :

يتميز قطاع الأشغال العمومية والبناء بسهولة الاندماج فيه والدخول إليه كما أنه يتميز بارتفاع متوسط الأجر مقارنة بالقطاعات الأخرى. يعتبر هذا القطاع كثيف العمالة وما يؤكد ذلك هو تطور نسبة العمالة المشتغلة فيه خلال فترة الدارسة حيث نلاحظ تطور ونمو في اليد العاملة المشتغلة فيه، فقد كانت النسبة تتراوح بين16.13 سنة 2018 بقيمة قدرها 1774000 عامل لتصل سنة 2019 إلى نسبة 16.8 بقيمة قدرها 1890000.

[1] الديوان الوطني للإحصائيات – **الجزائر بالأرقام نشرة** رقم 49 – 2021

يعود تطور نسبة العمالة في قطاع الأشغال العمومية في السنوات الأخيرة إلى نتائج تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم وتعزيز النمو وما صاحبها من مشاريع كبرى، مثل مشروع مليون سكن وإنشاء المدن الجديدة والطرق السريعة وغير ذلك من البني التحتية.

رابعا: العمالة في قطاع التجارة والخدمات

يتميز هذا القطاع بثبات حصته من العمالة المشتغلة إلى إجمالي العمالة الكلية مع وجود بعض التذبذبات الطفيفة، فهو يحتل المرتبة الأولى من ناحية نسبة العمالة المشتغلة ويوظف ما قيمته 60% من إجمالي العمالة. كما يمكن اعتبار هذا القطاع كمؤشر يدل على التقدم والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، لأنه كلما زاد التطور والرفاه صاحبه زيادة في الطلب على الخدمات من طرف المواطنين.

يضم هذا القطاع مجموعة من العناصر كالنقل والمواصلات والتجارة والاتصالات والقطاع المالي والتي تعتبر أهم مجالات استقطاب اليد العاملة نظرا لسهولة الربح فيها دون عناء من جهة من جهة أخرى فإن الدولة قامت بدعم وفتح المجال أمام النشاطات الخدماتية والتجارية وكذا إعادة التوظيفات الإدارية بعدما تخلت عنها في إطار الإصلاحات الاقتصادية. يؤدي الاستثمار في القطاع الصناعي إلى تطور نسبة العمالة في قطاع الخدمات بسبب الديناميكية الاقتصادية في الجزائر أي إن القطاعات الثلاثة الأخرى تحتاج إلى قطاع الخدمات والتجارة بهدف تسيير شؤونها ، ويرجع النمو المتزايد لليد المشتغلة في قطاع الخدمات والتجارة إلى:

1- ضعف القطاعات الأخرى والتي تركت مكانها لهذا القطاع؛

2- كثرة الإدارة في الجزائر وما صحبها من بيروقراطية كبيرة؛

3- ضعف الجهاز الإنتاجي وتحول البطالة المقنعة من القطاع الصناعي إلى الإدارة؛

4- تفضيل أغلب الأفراد للعمل في الإدارة نظرا لعدم وجود مراقبة شديدة فيها مقارنة بباقي القطاعات الأخرى. [1]

انطلاقا من البيانات والتحليلات السابقة لتطور العمالة في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية يمكن أن نلخص النتائج التالية:

توزيع اليد العاملة حسب القطاعات غير منطقي، لأن أكثر من نصف اليد العاملة المشتغلة تتمركز في قطاع غير منتج قطاع التجارة والخدمات)، أما القطاعات المنتجة (القطاع الفلاحي، الصناعي، قطاع البناء

[1] عبد اللطيف حمريط **محددات الطلب على العمل دراسة قياسية** مرجع سبق ذكره ص 152

والأشغال العمومية والتي تحقق الثروة فإنها تعاني من نقص في اليد العاملة وهذا ما يؤثر على التنمية الاقتصادية للبلد؛

لا يساهم قطاع الخدمات والتجارة في الإنتاج الداخلي أكبر من القطاعات الأخرى وهذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري، كونه اقتصاد ريعي يكون فيه توظيف عوائد النفط بتضخيم الجهاز الإداري الحكومي؛

المطلب الثاني .توزيع القوة العاملة المشتغلة حسب المهنة و الفئة العمرية

أولا : توزيع القوة العاملة المشتغلة حسب المهنة

نسعى من خلال هذا التصنيف إلى معرفة أهم الوظائف التي تؤديها اليد العاملة، أي معرفة توزيع القوى العاملة المشتغلة حسب العمل الذي يقوم به العامل، وذلك بغض النظر عن تصنيفات النشاط الاقتصادي الذي يعمل به. يبرز هذا التصنيف الأنشطة أو الأعمال السائدة في المجتمع والتي تقوم بها العمالة وكذلك تبيان درجة التطور فيها، كما له أهمية في وضع برامج وسياسات التشغيل عن طريق تحليل القوة العاملة المشتغلة حسب ميولاتها الوظيفية بين رجال الأعمال والمستقلون، الأجراء الدائمون وغير دائمون، وأخيرا مساعدو الأسر، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول (03-10): تطور حجم ونسبة العمالة المشتغلة حسب المهنة خلال الفترة 2018-2021

(الوحدة ألف عامل)

السنوات	مستخدمون و مهن حرة		أجراء دائمون		أجراء غير دائمون		مساعدون عائليون		المجموع
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
2018	2801	25.3	7524	68.11	512	4.63	209	1.89	**11046**
2019	2864	25.6	7595	67.89	520	4.64	208	1.86	**11187**
2020	2612	24.67	7300	68.97	471	4.45	201	1.89	**10584**
2021	2618	24.19	7519	69.47	482	4.45	203	1.87	**10822**

Emploi par sexe et situation dans la profession -- Estimations modélisées du BIT, Nov. 2021

Téléchargé depuis ILOSTAT. Dernière mise à jour le 23MAY22.

يتبين من خلال الجدول أنه هناك تطور في نسبة العمالة حسب المهنة بالنسبة للأجراء الدائمون وكذلك أرباب العمل، في حين يتبن ثبات نسبة الأجراء الغير دائمين كما أن نسبة مساعدو الأسر كانت في تناقص وتراجع ملحوظ[1]. حيث كانت حوالي1.9 % من نسبة إجمالي العمالة الكلية

نلاحظ تزايد في نسبة العمالة المشتغلة بأجر دائم أو غير دائم من النسبة68.11 % سنة 2018، لتصبح حوالي 69.47 % سنة 2021، ويفسر ذلك إلى فتح العديد من مناصب العمل الدائمة . أما بخصوص العمالة الغير دائمة فقد كانت تتراوح نسبتها بين 4.63% و 4.45 % حيث يمكن اعتبار هذا الأخير كبطالة جزئية بالنسبة لبعض الأشخاص، وفي نفس الوقت يمكن اعتباره فرصة أو منحة لأشخاص أخرين، عن طريق تسهيل عملية اندماجهم في الحياة المهنية. كما يسهل للفرد التوفيق للقيام بعدة أعمال أخرى وخاصة النساء، بحيث يجمعن بين عمل البيت والعمل في الخارج، ويكفي أنه وسيلة لتمكين الشباب من العمل .

يحتل العمل المستقل أو أرباب العمل وأصحاب المهن الحرة المرتبة الثانية من حيث نسبة إجمالي العمالة الكلية بنسبة قدرها 25 %

نلاحظ تدبدب في هذا النوع من اليد العاملة ولكن بوتيرة طفيفة فقد كان عدد العمال المستقلين سنة 2018 يقدر ب2801000 عامل بنسبة قدرها25.3% من إجمالي اليد العاملة المشتغلة، لتنخفض هذه النسبة سنة 2021 وتصل إلى24.19% من إجمالي اليد العاملة الكلية بمقدار قدره 2618000عامل، تعكس هذه النسب المتناقصة تأثير جائحة كورونا كوفيد 19 على المهن الحرة . بالنسبة لمساعدي الأسر فإنها تحتل المرتبة الأخيرة من حيث إجمالي العمالة المشتغلة حسب المهنة وهي في تراجع ملحوظ خلال فترة الدراسة وذلك راجع لأن هذا النوع من المناصب لا يلقى رواج في سوق العمل. من خلال تحليل تطور العمالة حسب نوع المهنة يمكننا القول بأن سياسة التشغيل المتبعة في سوق العمل الجزائري هي سياسة ظرفية تعتمد على دعم الحكومة للنشاط الخاص عن طريق التطور الملحوظ في اليد العاملة المستقلة، الخاصة بأرباب العمل والمهن الحرة. من جهة أخرى تعمل الدولة على دعم تشغيل اليد العاملة المأجورة، الدائمة أو المؤقتة وذلك عن طريق أجهزة التشغيل المستحدثة من أجل ذلك والتي تعطي فرصة لأصحاب القرار في التحكم في سوق العمل.

[1] الحمليلي سناء – شيبي عبد الرحيم **تحليل مؤشرات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1992–2019**. 2020 مرجع سبق ذكره ص 90

ثانيا : توزيع اليد العاملة المشتغلة حسب فئة العمر

لاحظنا سابقا حين التطرق إلى توزيع اليد العاملة المشتغلة حسب طبيعة النشاط الاقتصادي أنه توجد عدة اختلالات في القوة العاملة المشتغلة الموزعة على كافة القطاعات الاقتصادية المنتجة. [1]أما من ناحية توزيع العمالة حسب نوع المهنة الممارسة، فقد لوحظ أنه يوجد ارتفاع في عدد مناصب العمل المؤقتة مقارنة بالدائمة. باعتبار أن عامل السن أو العمر هو عنصر محدد ومهم من أجل الحصول على منصب عمل، لذا كان يجب التطرق إلى تصنيف العمالة المشتغلة في الجزائر حسب فئة العمر من أجل التعرف على الفئة العمرية المسيطرة أو التي تمتلك أكبر نسبة في مناصب الشغل، ومحاولة إبراز طبيعة هذه اليد العاملة هل هي شابة أو غير ذلك، معتمدين في ذلك على تقسيم الديوان الوطني للإحصاء وذلك خلال الفترة 2018-2021.

الجدول (03-11): تطور حجم ونسبة العمالة المشتغلة حسب فئة العمر خلال الفترة 2018-2020

الوحدة(ألف عامل)

السنوات	فئة العمر	15-19	20-24	25-29	30-34	35-39	40-44	45-49	50-54	55-59	أكثر من 60 سنة
2018	العدد	262	962	1703	1850	1692	1416	1204	952	599	361
	النسبة	2.38	8.74	15.48	16.82	15.38	12.87	10.94	8.65	5.44	3.28
2019	العدد	253	945	1715	1870	1741	1474	1302	976	649	356
	النسبة	2.24	8.38	15.20	16.58	15.43	13.07	11.54	8.65	5.75	3.16

Labour force participation rate by sex and age - ILO modelled estimates, Nov. 2021 (%)Downloaded from ILOSTAT.Last update on 23MAY22.

[1] الحمليلي سناء – شيبي عبد الرحيم **تحليل مؤشرات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1992-2019**. 2020 مرجع سبق ذكره ص 91

الجدول (12-03): تطور حجم ونسبة العمالة المشتغلة حسب فئة العمر خلال الفترة 2020-2021

الوحدة(ألف عامل)

السنوات	فئة العمر	19-15	24-20	29-25	34-30	39-35	44-40	49-45	54-50	59-55	أكثر من 60 سنة
2020	العدد	1298	10805								
	النسبة	10.72	89.28								
2021	العدد	1356	11043								
	النسبة	10.94	89.06								

Labour force participation rate by sex and age -- ILO modelled estimates, Nov. 2021 (%)

Downloaded from ILOSTAT.Last update on 23MAY22.

يتبين لنا من الجدول السابق تبين أن الفئة المسيطرة على سوق العمل في الجزائر هي فئة الشباب، في حين أن الفئة العمرية الأقل استحواذا على مناصب الشغل هي الفئة التي تضم كبار السن الذين تجاوزوا 60 سنة فأكثر، والتي لم تتعدى نسبتها 3.5% خلال فترة الدراسة ، حيث يلاحظ تراجع محسوس في عدد المشتغلين من هذه الفئة، وذلك بسبب ذهاب معظم هذه الفئة إلى التقاعد (إمكانية الاستفادة من التقاعد الذي يتضمن 55 سنة بالنسبة للنساء و60 سنة للرجال). كما أن طلب المؤسسات لهذه الفئة يكون ضئيلا، بعد فئة كبار السن تأتي فئة المراهقين وهم الفئة الأصغر سنا (15-19 سنة) من حيث نسبة الفئة العمرية الأقل عملا، حيث يلاحظ تراجع واضح في حصة المشتغلين من هذه الفئة،

يرجع هذا الانخفاض إلى نقص خبرة هؤلاء المراهقين في ميدان الشغل، إضافة إلى عدم استكمال هذه الفئة لمراحلها التعليمية المختلفة، أي أن معظمهم مزال يزاول الدراسة وبالتالي انخفاض التسرب المدرسي، وكذلك بسبب محاربة الحكومة لظاهرة تشغيل الأطفال القصر.

الفئة العمرية الأكثر استحواذا على مناصب الشغل خلال هذه الفترة هي الفئة التي يتراوح عمرها بين (30-34سنة) ثم تليها الفئة (25-29 سنة)، ثم الفئة (20-24سنة)، ثم الفئة (35-39 سنة)

كملاحظة عامة فإن الفئة العمرية (15-24 سنة) هي الفئة التي تحتوي على أقل نسبة مقارنة بالفئة العمرية (24 سنة و اكثر) التي تستحود على 89.00 % من مجموع القوى العاملة المشتغلة. و دلك راجع على أن الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة أغلبهم يزاولون ويتابعون الدراسة. كما توجد قوانين تمنع الأطفال من العمل لذلك نجد نسبتهم حوالي 10.00 % وتعتبر نسبة منخفضة من إجمالي اليد العاملة المشتغلة،

المطلب الثالث : توزيع اليد العاملة المشتغلة حسب المنطقة الجغرافية

يبرز لنا توزيع العمالة حسب المنطقة الجغرافية عدة ملاحظات عن توازن سوق العمل، وذلك لأن التوزيع الجغرافي للسكان له الأثر الكبير في توزيع العمالة المشتغلة بالإضافة إلى توزيع المشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي لها دور بارز في تركز العمالة. نتيجة لهذه المتغيرات يمكننا تقسيم العمالة وفقا لهذا المعيار إلى مجموعتين كبيرتين، مجموعة الوسط المديني أو الحضر ، المجموعة الأخرى هي مجموعة الوسط الريفي، ويمكننا هذا التقسيم من معرفة ماهي المنطقة التي تتوفر على مناصب شغل أكبر، والجدول التالي يوضح ذلك أكثر.

الجدول (03–13): تطور حجم ونسبة العمالة المشتغلة حسب نطاق السكن خلال الفترة 2018–2020(الوحدة ألف عامل)

السنوات	نطاق السكن				المجموع
	الحضر	النسبة	الريف	النسبة	
2018	7147.6	64.7	3898.4	35.29	**11046**
2019	7221.6	64.55	3965.4	35.45	**11187**
2020	6739.0	63.67	3845.0	36.33	**10584**

Labour force participation rate by sex, age and rural / urban areas -- ILO modelled estimates, Nov. 2021 - Downloaded from ILOSTAT. Last update on 23MAY22. (%)

شهد توزيع العمالة المشتغلة حسب المنطقة الجغرافية تذبذبات بين الزيادة والنقصان في العدد، مع العلم أن النسبة الأكبر من العمالة المشتغلة تكون دائما في الحضر بنسبة حوالي 65% في المتوسط، مقابل نسبة 35% في المتوسط بالنسبة للمناطق الريفية. حيث سجلت منطقة الحضر أعلى نسبة سنة 2018 المقدر ب 64.70 % من مجموع اليد العاملة الإجمالية، بمقداره قدره 7147600 عامل، في حين عرفت منطقة الريف في نفس السنة نسبة تقدر ب 35.29 % من إجمالي اليد العاملة بقيمة قدرها 3898400عامل. كما سجلت منطقة الحضر أدنى قيمة لها سنة 2020 بنسبة 63.67 % وكانعدد العمل في هذه السنة يساوي 6739000عامل، وسجلت منطقة الريف أكبر نسبة لها في هذه السنة بقيمة قدرها 36.33 %من إجمالي اليد العاملة وهو ما يمثل حوالي 3845000 عامل في الريف.

تعود أسباب الاختلال في حجم العمالة المشتغلة بين منطقة الحضر والريف إلى هجرة السكان أو النزوح الريفي نحو المدن والحضر بسبب تطور ونوعية الهياكل القاعدية الاقتصادية والاجتماعية الموجودة هناك، تركز أغلب المشاريع الكبيرة وكثيفة العمال في المدن وتوسع المناطق الصناعية والحضرية على حساب المناطق الزراعية والريفية، ارتفاع أجور العمال في المدن، كما أن تحسن المستوى التعليمي والثقافي لسكان الريف كان دافعا لهم من أجل التوجه نحو المناطق الحضرية بمدف الحصول على مناصب عمل تتماشى مع مستواهم بسبب عدم توفر الريف على مناصب شغل تلائمهم. مع العلم بأن ارتفاع اليد العاملة في منطقة الريف كان بسبب نجاعة برامج التنمية الفلاحية وكذا التصحيحات والتشجيعات التي اتخذتها الحكومة اتجاه النشاطات الخاصة بالمناطق الريفية بهدف استقطاب اليد العمالة. إن هيمنة قطاع الحضر على الريف له سلبيات عديدة من بينها:

- سوء توزيع الدخل بين المنطقتين،
- التأثير السلبي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية بصفة خاصة، وهدر للموارد البشرية والاقتصادية بصفة عامة.

المبحث الثالث : الإستثمارات الحكومية و آفاق سوق العمل في الجزائر 2021/018

نظرا للإرتباط الوثيق بين الإستثمارات الحكومية و سوق العمل وجب تقيد الحكومة بتوفير الآليات المناسبة للحفاظ على هذا الترابط من خلال خلق آليات لتشجيع الإستثمارات الداعمة لسوق العمل و كذا إتخاذ الإجراءات اللازمة للعمل على ترقية سوق العمل من خلال تذليل العراقيل و المعوقات .

المطلب الأول : آليات تشجيع الإستثمارات الحكومية في الجزائر

أولا : الاطار المؤسسي للاستثمار :

في مجال تدعيم الإطار القانوني للاستثمار تم إنشاء هياكل إدارية ترمي لمساندة و تطوير مشاريع الاستثمار.

وفي هدا الإطار و بناءا على المرسوم التنفيذي رقم 319/94 المؤرخ في 17 اكتو بر 1994 تم إنشاء:

وكالة ترقية و دعم الاستثمارات) APSI) التي تحولت بموجب الأمر الرئاسي رقم 03/01 في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار إلى وكالة وطنية لتطوير الاستثمارات(ANDI)و هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب وهي تتوالى المهام التالية : [1]

1. ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
2. استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتمهم.
3. تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية.
4. تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار.
5. تسيير صندوق دعم الاستثمار لتطوير الاستثمار.
6. التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.
7. المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار.

[1] منصوري زين، **واقع و أفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات افريقيا**، جامعة الشلف 2005 مرجع سبق ذكره، ص 129.

ثانيا :المصادر والأجهزة:

1- المجلس الوطني للاستثمار (CNI):

جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار يشرف عليه رئيس الحكومة ويطلع بالمهام التالية :

أ- صياغة استراتيجية ، وأولويات الاستثمار .

ب- تحديد المناطق المعني بالتنمية.

ت- اقرار الاجراءات والمزايا التحفيزية.

ث- المصادقة على مشاريع اتفاقيات الاستثمار

2- الشبابيك الوحيدة اللامركزية:

من أجل التخلص من المتاعب البيروقراطية وتسهيل الاجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب تم انشاء شبابيك الوحيدة اللامركزية على المستوى الوطني تشمل الادارات والهيئات العمومية المعنية.

أ- الهياكل التقنية المختصة لدعم وتابة انجاز المشاريع.

ب- شبكات معلوماتية وطنية ودولية.

ت- صندوق لدعم الاستثمار.

ث- حافظة عقارية للمستثمر.[1]

ج- مساهمة خبراء مختصين وطنيين وأجانب.

ح- بلاد ذات امكانيات كبيرة للنمو.

خ- إدارة في خدمة المستثمرين والتنمية الوطنية.

[1] منصوري زين، **واقع و أفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات افريقيا**، حامعة الشلف2005 مرجع سبق ذكره، ص 130.

3- **الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترية الاستثمار (MDCGCPPI)** وتضطلع بالمهام التالية:

أ- تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير وتجسيد برامج الخصخصة .

ب- اقتراح استراتيجيات ترقية وتطوير الاستثمار.

وبموجب هذه القوانين والهياكل والهيئات أصبح مجال الاستثمار والامتيازات التي وفرها المشرع الجزائري في هذا الميدان أكثر وضوحا.

ثالثا : الامتيازات والحوافز:

الحوافز هي مجموع الاغراءات والتشجيعات التي تقدمها الدولة لاستقطاب المستثمر للاستثمار في مجال معين ، وقد يؤخذ شكل الامتياز باعتباره عقد تخول بموجبه الدولة حق انتفاع لقطعة أرض متوفرة تابعة لأملاكها الخاصة سواء بالنسبة للشخص المعنوي أو الطبيعي يخضع للقانون الخاص ، مقيما أو غير مقيم ، أو مؤسسة عمومية اقتصادية تخضع للقانون الخاص ، وتستعمل تلك الأرض أساسا لإقامة المشروع الاستثماري في منطقة خاصة (المرسوم التنفيذي رقم 322/94 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994).

كما منح قانون الاستمارات الجزائري مجموعة من الامتيازات الهامة لا سيما ما يخص النقاط التالية :

1- في الميدان الإجرائي

أنشئت الوكالة ال وطنية لتطوير الاستثمار ذات شباك وحيد لتسهيل العمليات الاجرائية للاستثمارات وفق المهام المنوطة بها والمذكورة سابقا.

حدد نظام عام للامتيازات تشجيعا للمستثمرين في المواد من 17 إلى 19 من المرسوم التشريعي 12/93 لا سيم الاعافاءات والحوافز الجبائية نذكر منها ما يلي: [1]

أ- إعفاء لمدة 03 سنوات الأولى للمشروع الاست ثماري من كل الضرائب والرسوم.

ب- الاعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل المستويات المنجزة في اطار الاسثمار.

ت- رسم ثابت مخفض في مجال التسجيل تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

ث- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة عل بالسلع والخدمات التي توظف مباشرة في انجاز الاستثمار.

[1] منصوري زين، **واقع و أفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات افريقيا**، جامعة الشلف 2005مرجع سبق ذكره، ص 131.

ج- تطبيق نسبة مخفضة في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

ح- وهناك امتيازات أخرى يستفيد منها المستثمر بناء على قرار من الوكالة ابتداء من تاريخ الشروع في استغلال المشروع (المادة 18 من القانون).

خ- كما توجد امتيازات أخرى تحت عنوان الأنظمة الخاصة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة والمصنفة كمناطق للترقية والتوسع الاقتصادي التي تساهم في التنمية الجهوية ، وكذا الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة (المادة 125 من المرسوم التشريعي وما يليها) وفي الأمر رقم 01-03 المذكور أعلاه وبخصوص المادة (09) منه التي نصت على جملة من الحوافز الضريبية والشبه الضريبية والجمركية المقدمة للمستثمرين.

المطلب الثاني : آفاق سوق العمل في ظل الإستثمارات الحكومية و الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر

أولا :نوعية التشغيل

ربط نوعية التشغيل باستراتيجية وطنية يجب أن تُوضع و أن تُحدد دون إغفال تشخيص الظرف الحالي، كما يطرح التوجه العام لسوق العمل في الجزائر مشكلة سيطرة العمل المأجور غير الدائم على باقي أشكال العمل، و على الرغم من مبادرة الدولة من خلال "السياسة الوطنية للشغل" (وزارة العمل و الضمان الإجتماعي) لتدعيم العمل الدائم إلاّ نسبة لم تعرف تدنّيا بعد.

تستدعي هذه الوضعية الجديدة الكثير من الحذر لأن الشغل غير الدائم قد يكون مرادفا لمعنى الهشاشة ضمن العمل المأجور[1]

تمّ تفضيل مقاربة تحليلية جديدة لضبط تحليل سوق العمل بدقة و صرامة و موضوعية. فإذا كانت المقاربات الكلاسيكية تعتمد على تصنيف النشاط وفق مؤشر ثنائي هو الشغل و البطالة، فإن المحاولة المقترحة تستدعي إضافة مؤشر أخر هو العمل في القطاع غير الرسمي، و هذا في انتظار إدراج مؤشرات أخرى حول "مدة عقود العمل" و "الوقت المخصص للعمل" و التي ستسمح بالكشف عن نسب التشغيل الهش، دون تجنب الحديث عن "مستويات الأجور" المطبقة في الجزائر

[1] كلومهدي،**الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة** :دراسةحالة عينةمن حملة الشهاداتا لعليام هندس دولة و شهادة دراسات جامعية تطبيقية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،مرجع سبق ذكره، ص 52.

للشغل تُؤسس المقاربات الحديثة المتبناة من طرف المنظمة العالمية على مبدأ "العمل اللائق" سواء في القطاع الرسمي أو القطاع غير الرسمي، و يُبنى المرور إلى ذلك بالاعتماد على أربعة مؤشرات محبذة على المستوى العالمي على الأقل. أولى تلك المؤشرات يُعبَر عنها بـ"القدرة على الولوج للشغل"(مؤشر يترجمه المستوى الحقيقي للبطالة الذي يأخذ بالاعتبار عينه حالات "عدم تشجيع البطالة "المحدد بالعوائق السوسيولوجيةالتي تقلص من النشاط النساء)، و يرتبط المؤشر الثاني بمقياس "الضمان الاجتماعي" الذي يتطلب هو الآخر التحديد الدقيق لأنه لا يعني فقط الانخراط في صندوق الضمان الاجتماعيCNAS بل يتجاوز ذلك ليشمل "التعاضديات" التي تضمن هي الأخرى حماية اجتماعية للفلاحين مثلا، أو تضمن منح أخرى بإمكانها أن تغطي حالات البطالة الناتجة عن الظروف الجوية (للصيادين مثلا). أما بالنسبة للمؤشر الثالث، فالحماية الاجتماعية للعمّال تستلزم أيضا إدراج أشكال أخرى للتضامن الموجودة ضمن "الأسرة" الجزائرية لأنه قد يكون من المشروع بالنسبة للمرأة أن لا تبحث عن " تأمين اجتماعي" لأن زوجها منخرط في نظام الحماية الاجتماعية و يضمن التغطية الاجتماعية لزوجته. في هذا الإطار يمثل "احترام الحقوق الأساسية" للعمّال مؤشرا لنوعية العمل سواء في وجود عقد للعمل أو في غيابه، لأن العمّال يتمتعون بحقوق معترف بها في التشريع الجزائري. آخر المؤشرات هو "الحوار الاجتماعي" الذي يسمح للعمّال بالمساهمة الجماعية في حل نزاعات العمل حسب قوانين التشريع الجزائري. ينبغي الإشارة إلى أنّ استحداث "فروع نقابية" أو تعيين "ممثلين للعمّال" في القطاع الخاص يبقى أحد الحقوق النادرة التواجد في الجزائر.[1]

تعطي هذه المؤشرات الأربعة حسب دراسة أنكرAnker إمكانية لبناء مؤشرا فرعيا بطريقة منتظمة و دورية حول سوق العمل. يجب الإشارة أيضا إلى ضرورة وجود والاعتماد على 18 مؤشّرا أساسيا (indicateurs clefs)لسوق العمل في الجزائر التي تمّت صياغتها من طرف المنظمة العالمية للشغل خلال نهاية سنوات 2000، لأن نوعية العمل يَنجرُّ عنها أيضا مختلف استثناءات قابلية التشغيل و التي تمثل تحديا آخر لسوق العمل في الجزائر

ثانيا :مسألة قابلية التشغيل

عرف مفهوم قابلية التشغيل(employabilité) تطورا عبر التاريخ خصوصا بعدما أصبح يمثل موضوع إشكالية عالمية تبعا لتوصيات المنظمة العالمية للشغل (سنة 1997) و الاتحاد الأوروبي (سنة 1998) اللذان يتفقان على النمط الإجرائي نفسه لمقاربة المفهوم.

[1] كلومهدي،**الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة** مرجع سبق ذكره، ص 53.

ما تجب الإشارة إليه في البداية، هو توسيع مجال تطبيق المفهوم بعدما كان محصورا في فئة "البطالين" أولا ثم فئة "العمّال" ثانيا ليشمل مختلف "قطاعات النشاط" المختلفة. ينتظم سوق العمل بطريقة قطاعية لذا تصبح قابلية تشغيل الفاعلين مرتبطة بقدرتهم على تخطي هذه حواجز مع الاحترام التام لقوانين العمل. [1]

ما يجب التأكيد عليه هو تحسين قابلية التشغيل ليست خاصة بالعمّال فقط، بل هي أيضا مسألة تخصّ قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة التي يجب أن تحذو المسار نفسه، لأنّ مِهنًا كثيرة قد تكون معرضة للزوال، و كل الأجهزة الإدارية المكلفة بالإدماج السوسيومهني للشباب تسعى لتحقيق هدف واحد هو : المساعدة على الرفع من قابلية التشغيل بالنسبة للفئة التي تنخرط في تلك السياسات العمومية للتشغيل، و التحدي الكبير الذي يجب مواجهته هو مسألة الرفع من قابلية التشغيل، فالصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC سبق له أن حاول ذلك مع فئة العمّال المسرّحين لأسباب اقتصادية، و الشيء نفسه يمكن قوله بالنسبة لسياسة التكوين المهني التي يجب أن تساهم من خلال التكوين المتواصل في الرفع من قابلية التشغيل.[2]

يعتبر أن الانتقال من قابلية تشغيل العمّال إلى قابلية التشغيل القطاعية مهم بالنسبة للجزائر، خصوصا في ظل تناقص فرص الشغل التي لا تتيح لكل البطّالين فرصة الحصول على منصب عمل لائق رغم تعزيزهم لقدراتهم المهنية، فمثلا توجد قطاعات تملك قدرات اقتصادية و مالية (مثل قطاع الطاقة) لكن تبقى من القطاعات المستحدثة للقليل من فرص العمل.

ثالثا :هيكلة القطاع غير الرسمي

عندما نعتمد على مقياس عدم الانخراط في الضمان الاجتماعي لتصنيف الاقتصاد غير الرسمي، و عندما ندمج كل قطاعات النشاط في المقياس نفسه نلاحظ حالة الثبات بالنسبة للقطاع الخاص في المجال غير الرسمي، بحيث تمثل نسبة تعداد اليد العاملة المتواجدة ضمنه و غير المنخرطة في التأمين الاجتماعي بـ 75 % تظهر اختلافات مهمة عندما نقوم بتحليل وضعية اليد العاملة في القطاع غير الرسمي حسب "الوضعية ضمن المهنة"، فالموجودون ضمن الوضعيات المهنية التالية "المساعدات الأسرية"،" الأجراء غير

[1] الحسن عاشي" **مقايضة البطالة بالعمل غير اللائق : تحديات البطالة في العالم العربي** ، مرجع سبق ذكره، ص ص 14 15

.

الدائمين، المتربصون و الفئات المشابهة لها" حسب تصنيف الديوان الوطني للإحصاء يمثلون الجزء الذي تتجاوز فيه نسبة غير المنخرطين في الضمان الاجتماعي حاجز 80 %، في حين أن فئة "المستخدمين و المستقلين" لا تزال تُعزّز وضعيتها في عدم احترام الانخراط في الضمان الاجتماعي من سنة إلى أخرى، و تبقى فئة "الأجراء الدائمين" الفئة التي تمثل الاستثناء لأن نسبة إقصائها من الاستفادة من الضمان الاجتماعي تقل من سنة إلى أخرى.

توضح هذه الصورة العامة المكانة التي يحتلها القطاع الخاص في الاقتصاد غير الرسمي و التي لا يمكن تعميمها إذا أردنا أن نقارب "القطاع غير الرسمي"بصفة عامة. لكن مع ذلك، بالإمكان الخروج بمعلومة دقيقة حول نسبة النشاط في القطاعات غير الرسمية و تعطي هذه الملاحظات نظرة مستقبلية للتشغيل غير الرسمي الذي سيحافظ على نسبه المسجلة سابقا خصوصا عندما نعرف أن الاستثمارات الكبرى موجهة خصوصا لتنمية البنيات التحتية، التجهيز و السكن التي تستدعي الاعتماد على قطاع البناء و الأشغال العمومية.

و عندما نتابع تطور اليد العاملة في القطاع غير الرسمي (خارج قطاع الفلاحة) نلاحظ أن تعداد ذلك في تزايد خلال فترة الدراسة .

المطلب الثالث : آفاق الإستثمارات الحكومية الداعمة لسوق العمل في الجزائر

نظرا لوجود العديد من المعوقات التي تعرتضالإستثمارات الحكومية في الجزائر فقد بادرت الحكومة إلى إتخاذ العديد من الإجراءات لتحسين الظروف المصاحبة للإستثمار الحكومي .

أولا :آفاق الإستثمارات الحكومية في ظل قانون الإستثمار الجديد

في إطار تم يوم الخميس 19 ماي 2022، اجتماعا خاصا لمجلس الوزراء، تناول بالدراسة والمناقشة مشروع القانون الجديد للاستثمار، الذي عرضه السيد وزير الصناعة، وتضمن جملة من التدابير الرامية، إلى تجسيد التزامات السيد رئيس الجمهورية والمتعلقة بتحسين مناخ الاستثمار، وتوفير الظروف المناسبة، لتحرير روح المبادرة وتنويع الاقتصاد الوطني، ضمن رؤية شاملة ومستقرة، تراعي ما يلي:[1]

1-تكريس مبادئ حرية الاستثمار والشفافية والمساواة، تماشيا مع أحكام دستور 2020.

[1] بيان رئاسة الجمهورية بخصوص **إجتماع مجلس الوزارء** المنعقد بتاريخ 19 ماي 2022

.

2-إعادة تنظيم الإطار المؤسساتي المتعلق بالاستثمار من خلال:[1]

أ. تركيز مهام المجلس الوطني للاستثمار، على اقتراح السياسة الوطنية في مجال الاستثمار وتنسيقها وتقييم تنفيذها.

ب. تحويل (الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار) إلى (الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار)، وذلك بمنحها دور المروّج والمرافق للاستثمارات عبر:

-استحداث شباك وحيد ذي اختصاص وطني، للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية.

-استحداث شبابيك وحيدة، غير ممركزة للاستثمار المحلي، وتعزيز صلاحياتها، من خلال تأهيل ممثلي الهيئات والإدارات العمومية لديها.

-محاربة البيروقراطية، عبر رقمنة الإجراءات المتصلة بعملية الاستثمار عن طريق استحداث المنصة الرقمية للمستثمر.

-التسليم الفوري لشهادة تسجيل المشروع الاستثماري.

-توسيع نطاق ضمان تحويل المبالغ المستثمرة والعائدات الناجمة عنها، إلى المستثمرين غير المقيمين.

-استحداث أنظمة تحفيزية للاستثمار في القطاعات ذات الأولوية، والمناطق التي توليها الدولة اهتماما خاصا، من أجل ضمان توجيه أفضل للمزايا الممنوحة للاستثمار.

كما تم إدراج بعض المقترحات والمتمثلة أساسا في:

* تعزيز الضمانات المتعلقة بتكريس مبدأ حرية الاستثمار.

* تعزيز النظام القانوني لحماية المستثمرين من التعسفات البيروقراطية عبر استحداث آلية مستقلة رفيعة المستوى، تضم قضاة وخبراء اقتصاديين وماليين، توضع لدى رئاسة الجمهورية، وتتولى الفصل في الشكاوى والطعون المقدمة من قبل المستثمرين.

* وضع (الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار)، تحت سلطة السيد الوزير الأول.

* إلحاق ممثلي مختلف القطاعات المعيّنين لدى الشبابيك الوحيدة، بالوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، مع منحهم صلاحية اتخاذ كل القرارات المتعلقة بالاستثمار.

---

[1] بيان رئاسة الجمهورية بخصوص **إجتماع مجلس الوزارء** المنعقد بتاريخ 19 ماي 2022

.

* التخلي عن مظاهر التسلط والسيطرة، في معالجة ملفات المستثمرين، وتقليص آجال دراستها، إلى أقل من شهر، مع اعتماد المعايير الدولية في استقطاب الاستثمارات، وبالتركيز على السرعة والنجاعة والديمومة.

* دعم الاستثمارات التي تساهم في تقليص فاتورة الاستيراد، وتعتمد على المواد الأولية المحلية.

*تسليط أقصى العقوبات، على كل من يعرقل بشكل أو بآخر، عمليات الاستثمار، مهما كان مركزه وطبيعة مسؤوليته.

ثانيا : آفاق الإستثمارات الحكومية في ظل التحول الطاقوي و المحافظة على البيئة

كما هو معروف ينتمي الاقتصاد الجزائري إلى نمط الاقتصاد الريعي المتمركز حول قطاع المحروقات. ونتيجة لذلك ، فالميزانية العامة للدولة في الجزائر مازالت تعتمد بشكل أساسي على مداخيل النفط التي يوظفها النظام السياسي في إدارة شؤون الدولة لا سيما تمويل الإستثمارات الحكومية[1]

وكما هو معلوم ن فإن النفط هو ثروة زائلة من جهة ، ومن جهة أخرى تخضع اسعاره للتذبذب في الاسواق العالمية مما ينجم عنه في الكثير من حالات الصدمات الاقتصادية التي تترك انعكاسات سلبية على الإستثمارات الحكومية

وبالنظر إلى الإمكانات الطاقوية التي تتمتع بها الجزائر فإنه من المنتظر أن تركز الحكومة جهودها على تنمية الطاقات المتجددة من أجل تحصيل العملة الصعبة اللازمة لتحريك التنمية الاقتصادية ، والمحافظة على الأمن الطاقوي ، وفي نفس الوقت تحافظ على بقاء واستمرارية الدولية الريعية ، و بحكم الإمكانيات الضخمة التي تتمتع بها في هذا المجال ، ولا سيما الطاقة الشمسية فقد أقرَّت الجزائر، في عام 2011 البرنامج الوطني للطاقات المتجددة والفاعلية الطاقوية 2011-2030"، ويهدف إلى توسيع استخدام الطاقات المتجددة في توليد الكهرباء للتقليل من الاعتماد على الغاز الطبيعي كمصدر مهيمن في توليد الطاقة الكهربائية، ثم عُدِّل هذا البرنامج في عام 2015، لكنه أبقى على أهدافه العريضة.

[1] صباح براجي ، **دور حوكمة الموارد الطاقوية في إعادة هيكلة الإقتصاد الجزائري في ظل ضوابط الإستدامة** ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 2013 ص 122

.

وتعني عملية الانتقال الطاقوي الانتقال من نموذج وطني لإنتاج واستهلاك الطاقة إلى نموذج آخر، وفقًا لرؤية شاملة، ويمكننا تلخيص الأهداف الرئيسة لعملية الانتقال الطاقوي في الآتي:

1. تنويع موارد الاقتصاد الكلي.
2. الحفاظ على موارد الطاقة الأحفورية.
3. تنويع مصار الطاقة وتقليل الارتباط بموارد الطاقة الأحفورية من النفط والغاز.
4. حماية البيئة والمساهمة في الجهود الدولية للتقليل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.CO2

خلاصة :

نتيجة لطبيعة السياسات المالية التي ميزت الفترة 2001-2019 في الجزائر و التي تميزت بسخاء السخاء الإنفاق مع كثرة الإعفاءات الضريبية قصد الدف بوتيرة النشاط الإقتصادي و تحفيزه على الإنتاج ، و عليه فإن الإستثمارات الحكومية المنجزة في إطار هذه البرامج التنموية كان لها الأثر الكبير في تحقيق قفزة نوعية ، حيث سجلت الجزائر خلال هذه الفترة الكثير من التغيرات الإقتصادية لا سيما إنخفاض معدل البطال

أما بخصوص سوق العمل بصفة عامة فقد شهد خلال هذه الفترة تطورا ملحوظا و إنعكس ذلك على توزيع القوى العاملة في الجزائر على مختلف القطاعات الإقتصادية وشمل مختلف الفئات السنية للعمال.

كما تجدر الإشارة إلى ضرورة تبني سياسات مستقبلية للنهوض بالإقتصاد الوطني بصفة عامة و الإستثمارات الحكومية بصفة خاصة بعيدا عن التبعية لأسعار النفط و في طار الحفاظ على البيئة من خلال التحول الطاقوي و كذا محاولة القضاء على السوق الغير رسمي في سوق العمل الجزائرية .

خاتمة

الخاتمة

إن الجزائر مازالت تواصل جهودها في تشجيع الاستثمارات الحكومية ، كما سعت أيضا الجزائر ككل الدول الأخرى للحد أو التقليل من ظاهرة البطالة بمحاولة استيعاب أكبر قدر ممكن من اليد العاملة النشيطة القادرة على العمل والراغبة فيه ، وذلك من خلال إصدار مجموعة من القوانين المشجعة على الاستثمار بتقديم جملة من الامتيازات والاعفاءات والضمانات للمستثمر الوطني ، قصد تشجيع وتطوير الاستثمارات ، وبالتالي خلق مناصب الشغل ، لكن رغم كل الجهود المبذولة من طرف الدولة لاستيعاب العدد الفائض من اليد العاملة النشيطة تبقى مع ذلك نسبة البطالة في الجزائر مرتفعة.

إن الجزائر خلال الفترة 2001 -2019 قامت بالعديد من الإستثمارات الحكومية من خلال البرامج التنموية التي ساهمت في ترقية العديد من القطاعات و كان من بين الهداف المرجوة لهذه البرامج هو تقليق معدلات البطالة ، حيث كان تأثير هذه البرنامج على التشغيل كل على حدى و ذلك حسب الظروف التي ميزت كل فترة ، و لعل ابرز الظروف المؤثرة على تنفيذ هذه البرامج هو اسعار النفط ، حيث تعتبر هذه الاخيرة الممول الرئيسي للبرامج التنموية في الجزائر

أولا : نتائج الدراسة:

أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج يمكن تقسيمها إلى:

نتائج نظرية :

في سياق ما تم التطرق إليه في الدراسة توصلنا إلى النتائج النظرية التالية :

1. يعتبر الإستثمار الصيغة العامة ، و الإستثمارات الحكومية الصيغة الخاصة " حجر الزاوية " في تحقيق النمو الإقتصادي و دعم سوق العمل .
2. هناك الكثير من التحديات التي تواجه سوق العمل في كل الدول و أهمها :
   البطالة – سوق العمل غير الرسمي – إختلال التوازن في سوق العمل
3. التوسع في الإستثمارات الحكومية له إنعكاس إيجابي على سوق العمل و التشغيل
4. هناك الكثير من التحديات و المعوقات أمام تحقيق كفاءة و فعالية الإستثمارات الحكومية الداعمة لسوق العمل .

نتائج عملية

من خلال دراسة اثر الإستثمارات الحكومية على سوق العمل في الجزائر توصلنا غلى النتائج التالية :

1. رصدت الجزائر إستثمارات حكومية كبيرة خلال الفترة الأخيرة
2. وفرت الدولة الجزائرية العديد من الآليات لتشجيع الاستثمار الوطني في الجزائر متمثلة في مختلف برامج و اجهزة التشغيل.
3. شهدت مؤشرات سوق العمل خلال العشر سنوات الأخيرة تحسنا ملحوظا بفضل الإستثمارات الحكومية .
4. تأثر الإستثمارات الحكومية على سوق العمل في الجزائر بصفة جزئية كون الإستثمارات الحكومية مرهونة بأسعار البترول
5. يبقى إنتشار العمل غير الرسمي من التحديات التي تواجه سوق العمل في الجزائر .
6. تبقى مساهمة الإستثمارات الحكومية في سوق العمل ظرفية و بعيدة عن التطلعات بالرغم من الأرصدة المالية الكبيرة المبرمجة في إطار الإستثمارات .

ثانيا : إختبار صحة الفرضيات

من خلال الدراسة تم الإجابة على الفرضيات كما يلي :

- بالنسبة للفرضية الرئيسية " إن للإستثمارات الحكومية اثر بارز على سوق العمل " فهي غير صحيحة لأنه ليس هناك أثر بارز بل أثر اقل من المتوقع على قوى السوق و على مختلف المتغيرات .
- بالنسبة للفرضية الأولى و المتمثلة في :"هناك أثر للإستثمارات الحكومية المطبقة في الجزائر على سوق العمل " فهي صحيحة و ذلك من خلال التأثير الظاهر على سوق العمل و كذا نسب البطالة المنخفظة .
- بالنسبة للفرضية الثانية و المتمثلة في "يرتبط تحسن وضع سوق العمل في الجزائر بالأداء الجيد للإستثمارات الحكومية " فهي صحيحة من خلال تتبع تطور الإستثمارات الحكومية التي كان لها الأثر البارز على سوق العمل في الجزائر من خلال مناصب الشغل المستحدثة .
- بالنسبة للفرضية الثالثة و المتمثلة في " يتوفر الإقتصاد الوطني على ظروف مناسبة سهلت خلق مناخ سمح للإستثمارات الحكومية بأن تكون فعالة في سوق العمل " غير صحيحة لأن الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي يرتبط بالاساس على اسعار النفط .

ثالثا :الاقتراحات و التوصيات:

بناءا على ما تم التوصل إليه خلال الدراسة يمكننا تقديم مجموعة من التوصيات و المتمثلة في :

- سن قوانين تشجع و تسهل إقامة الإستثمارات من خلال القضاء على البيروقراطية المسجلة في هذا المجال .
- العمل على معالجة ظاهرة العمل الغير رسمي
- تحقيق التوازن في سلم ترتيب حركة توزيع اليد العاملة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي في الجزائر ،
- العمل على معالجة ظاهرة بطالة الشباب و حاملي الشهادات .
- العمل على جعل آليات الدولة لتشجيع الاستثمار أكثر فعالية وتأثيرا على سوق العمل.

رابعا :آفاق الدراسة :

إن البحث ذي قدمناه هو محاولة لدراسة تأثير الإستثمارات الحكومية على سوق العمل في الجزائر و نظرا لصعوبة الإحاطة بجميع جوانب الموضوع يكمن أن نتقترح بعض المواضيع البحثية و التي يمكن أن تشكل في المستقبل بحوث أكاديمية و نذكر منها :

- سياسة تمويل الإستثمارات الحكومية في الجزائر
- سوق العمل في الجزائر و تحديات الإقتصاد غير الرسمي
- مدى تأثير برامج و أجهزة التشغيل على سوق العمل في الجزائر

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

I. الكتب

1. مروان شموط، كنجو عبود كنجو، **أسس الاستثمار**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، مصر، 2008
2. دريدكامل أل شبيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، دار اليازوري العالمية النشر والتوزيع، أردن، 2009
3. مُحَّد مطر **إدارة الإستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية** دار وائل للنشر والتوزيع 2009
4. قاسم نايف علوان، **ادارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)**، دار الثقافة للنشر، الأردن، 2009
5. إبراهيم العيسوي ، **التنمية في عالم متغير** دار الشروق القاهرة مصر الطبعة 2 2011
6. نعمة الله نجيب إبراهيم، **نظرية اقتصاد العمل، مؤسسة شباب الجامعة**، الإسكندرية (مصر)، 2002
7. صالح تومى، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، 2004
8. أسامة بشير الدباغ، **البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية**، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007
9. أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002
10. نزار سعد الدين العيسى، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة، الدار العلمية الدولية، عمان، 2001

II .أطروحات الدكتوراه والرسائل الجامعية

1. شلالي فارس، **سوق العمل وتخطيط القوى العاملة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2015-2016
2. الحمليلي سناء – شيبي عبد الرحيم **تحليل مؤشرات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1992-2019**. مجلة مجاميع المعرفة المجلد 07 العدد 03 أكتوبر 2021

3. عبد اللطيف حمريط **محددات الطلب على العمل دراسة قياسية** أطروحة دكتوراه جامعة سيدي بلعباس 2020-2021

4. بلعباس رابح، **إشكالية البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية في الفترة 1966-2010**، رسالة ماجيستير جامعة الجزائر 2011 ص 67

5. بن طجين مُحَّد عبد الرحمان ، **دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، رسالة ماجستير** ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010

6. داريني سميرة ،**صندوق الزكاة بين الواقع و الآفاق ، رسالة ماجستير** ،كلية الحقوق جامعة الجزائر، 2010

7. صباح براجي ، **دور حوكمة الموارد الطاقوية في إعادة هيكلة الإقتصاد الجزائري في ظل ضوابط الإستدامة** ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 2013

8. كلو مهدي،**الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة** :دراسة حالة عينة من حملةالشهادات العليا مهندس دولة وشهادة دراسات جامعيةتطبيقية،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعةالجزائر 3، 2002

9. بوفليح نبيل، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، رسالة ماجستير، جامعة الشلف 2012

10. بلكحلة سلمى، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر** مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955سكيكدة الجزائر2012،

11. لبني لطرش، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تطور قطاع المحروقات في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2013

12. سليماني مريم، **العلاقة بين القطاع العام والخاص في الجزائر خلال الفترة 1988-2011**، مذكرة ماستر في الاقتصاد القياسى، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2013

III. المجلات العلمية

1. منصوري زين، **واقع و أفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات افريقيا**، مجلة وطنية محكمة، جامعة الشلف عدد02، 2005

2. مُحَّد مسعي **سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر و اثرها على على النمو مجلة الباحث**جامعة ورقلة العدد 10- 2012

3. كريم زرمان **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الإقتصادي 2001–2009 مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية** العدد7 جوان 2010

4. العالية مناد + عاشور مزريق**مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة 2001– 2019 مجلة إقتصاديات إفريقيا جامعة الشلف 2020**

IV. الملتقيات و الندوات و الأيام الدراسية

1. مكتب العمل الدولي .**الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم**، التقرير 5 ط1 جنيف 2013

2. مكتب العمل الدولي ،**أزمة عمالة الشباب: حان وقت العمل، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 101 ، التقرير 5**، ، جنيف، 2012

3. مكتب العمل الدولي ،**مهارات من أجل تحسين الإنتاجية ونمو العمالة والتنمية الدورة** 97 جنيف 2008

4. مكتب العمل الدولي ، **بناء مستقبل مستدام بالترافق مع العمل اللائق في آسيا والمحيط الهادئ، الاجتماع الإقليمي 15 لأسيا والمحيط الهادئ كيوتو**، اليابان، ط1، جنيف، أبريل 2011

5. مكتب العمل الدولي ، **الحد الأدنى للأجور اداة تنموية ،مقاربة عمالية، منظمة العمل الدولية بيروت سبتمبر 2014**

6. المنظمة الدولية لأصحاب العمل، **لجنة العمالة والسياسة الدولية ، سياسات السوق النشطة، منظمة العمل الدولية**، الدورة 288، جنيف، نوفمبر ،2003

7. د بن عزة مُحَّد، **دور السياسات العمومية في ترقية قطاع الشغل والقضاء على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990–2010**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول: استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد بوضياف، المسيلة، 15–16 نوفمبر 2011

8. الحسن عاشي" **مقايضة البطالة بالعمل غير اللائق : تحديات البطالة في العالم العربي"، أوراق كارنيغي**، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، العدد23، جوان 2010

9. غالم عبد الله، **اجراءات و تدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر ،ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة**، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011

10. علوني عمار، **دور هيئات دعم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في معالجة البطالة –دراسة تقييمية بولاية سطيف**، ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة ، جامعة المسيلة، يوم 15-16 نوفمبر 2011

11. راضية خزار **الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والانعاش الاقتصادي في الجزائر2001-2014** جامعة سطيف 2016

ثانيا : مواقع الأنترنت

الديوان الوطني للإحصائيات، **الجزائر بالأرقام، نشرة** رقم 47، 2017

الديوان الوطني للإحصائيات: الجزائر بالأرقام، نشرات متفرقة 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48

الديوان الوطني للإحصائيات : تقرير سبتمبر 2015 فقرة البطالة و التشغيل

الديوان الوطني للإحصائيات - **الجزائر بالأرقام نشرة** رقم 49 - 2021

Emploi par sexe et situation dans la profession -- Estimations modélisées du BIT, Nov. 2021-
/https://ilostat.ilo.org/fr/topics/employment

الإصدارات :

- بيان رئاسة الجمهورية بخصوص **إجتماع مجلس الوزارء** المنعقد بتاريخ 19 ماي 2022